د. خيرى قدرى

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل

عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٤ - من خلال الرواة المتفق على جرحهم





د. خير قدري أيوب محمود

معايير ومصطلحات الجرح والتعديل
عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق

٤- من خلال الرواة المتفق على جرحهم



الكتاب: معايير ومصطلحات الجرح والتعديل
عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق
الكاتب: د. خيري قدري أيوب محمود
(مصر)
الناشر: مركز الحضارة العربية
الطبعة العربية الأولى: القاهرة ٢٠٠٧

رقم الإيداع: ٢٠٠٧/٥١٠٢٢
الترقيم الدولي: I.S.B.N.977-291-826-9

الغلاف
تصميم وجرافيك: ناهد عبد الفتاح

الجمع والصف الإلكتروني:
وحدة الكمبيوتر بالمركز
تنفيذ: إيمان محمد

محمود، خيري قدري أيوب.
معايير ومصطلحات الجرح والتعديل عند نقاد المرويات بين النظرية والتطبيق من خلال الرواة المتفق على جرحهم/ خيري قدري أيوب محمود. – ط١. – الجيزة: مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ٢٠٠٧.
١٦٨ ص؛ ٢١سم
تدمك: ٩-٨٢٥-٢٩١-٩٧٧
١- الحديث – الجرح والتعديل.
أ- العنوان ٢٣٤



- مركز الحضارة العربية مؤسسة ثقافية مستقلة، تستهدف المشاركة في استنهاض وتأكيد الانتماء والوعي القومي العربي، في إطار المشروع الحضاري العربي المستقل.
- يتطلع مركز الحضارة العربية إلى التعاون والتبادل الثقافي والعلمي مع مختلف المؤسسات الثقافية والعلمية ومراكز البحث والدراسات، والتفاعل مع كل الرؤى والاجتهادات المختلفة.
- يسعى المركز من أجل تشجيع إنتاج المفكرين والباحثين والكتاب العرب، ونشره وتوزيعه.
- يرحب المركز بأية اقتراحات أو مساهمات إيجابية تساعد على تحقيق أهدافه.
- الآراء الواردة بالإصدارات تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن آراء أو اتجاهات يتبناها مركز الحضارة العربية.

رئيس المركز

على عبد الحميد

مدير المركز

محمود عبد الحميد

مركز الحضارة العربية

٤ ش العلمين ـ عمارات الأوقاف

ميدان الكيت كات ـ القاهرة

تليفاكس: 3448368 (00202)

www.alhdara-alarabia.com

E.mail: alhdara_alarabia@yahoo.com
alhdara_alarabia@hotmail.com

معايير ومصطلحات الجرح

من خلال الرواة المتفق على جرحهم

أولاً: معايير ومصطلحات العدالة

معيار ومصطلح الجهالة:

قال ابن حجر: ينقسم رواة الحديث من حيث معرفة صفتهم وعدم معرفتهم إلى قسمين:

الأول: معروف الوصف، وهو على قسمين: معدل، أو مجروح، فيعمل بما علم فيهم من الجرح أو التعديل.

الثانى: من لم يعرف وصفه. وهو المجهول. وهذا يقسم بحسب نوع الجهالة إلى ثلاثة أقسام: وذلك أن الجهالة إما أن تكون فى عين الراوى وهو مجهول العين، أو فى صفته الظاهرة والباطنة معًا وهو مجهول الحال، أو فى صفته الباطنة مع العلم بحاله الظاهر أنه على العدالة ويسمى (المستور). فانقسم المجهول بذلك إلى ثلاثة أقسام درج عليها المحدثون – قبل ابن حجر– فى مصنفات علم الحديث. ثم جاء الحافظ ابن حجر، فذهب إلى تقسيم الجهالة إلى قسمين فقال: "فإن سُمِّى الراوى وانفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين. أو إن روى عن اثنان فصاعدًا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور. وقد قبل روايته جماعة بغير قيد، وردها الجمهور. والتحقيق أن رواية المستور ونحوه مما فيه الاحتمال لا يطلق القول بردها ولا بقبولها بل هى موقوفة إلى استبانة حاله كما

جزم به إمام الحرمين ونحوه قول ابن الصلاح فيمن جرح بجرح غير مفسر"[1].

والحافظ ابن حجر يلتقى مع ابن الصلاح فى أقسام رواية المجهول، لكن يغايره فى التسمية، فمجهول العين عند ابن الصلاح هو المبهم عند ابن حجر. ومجهول الظاهر والباطن عند ابن الصلاح هو مجهول العين عند ابن حجر. ومجهول الباطن لا الظاهر عند ابن الصلاح (مجهول الحال) هو المستور عند ابن حجر[2].

ويجب عدم الخلط بين المجهول والوحدان وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمي وكذلك يجب ألا يخلط بين المجهول والمبهم، قال ابن حجر: "إن الراوى قد يكون مقلاً من الحديث فلا يكثر الأخذ عنه. وقد صنفوا فيه (الوحدان)؛ وهو من لم يرو عنه إلا واحد ولو سمي... أو لا يسمى الراوى اختصارًا من الراوى عنه كقوله: أخبرنى فلان. أو شيخ أو رجل أو بعضهم أو ابن فلان... وصنفوا فيه المبهمات"[3].

والحق - يعلم الله - أننى أردت أن أنقل تعريفًا مبسطًا أمهد به لمبحث الجهالة فوجدت ابن حجر انتهى إلى ما انتهيت إليه قبل أن أقرأ رأيه، وهو الأخذ بالتفصيل حتى فى مبحث الجهالة التى تنافى العدالة، فليس هناك عقل فى الدنيا يقبل رواية مجهول، ويبدو أن السبب فى الاختلاف فى قبوله - راجع إلى تداخله مع غيره من

---

(١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر ص ٤٩ - ٥٠، بتحقيق إسحاق عزوز، المكتبة العلمية، بيروت. ومنهج النقد فى علوم الحديث ص ٨٨ - ٨٩.

(٢) الإضافة، دراسات حديثية ص ١١٠ لمحمد عمر بازمول، دار الهجرة للنشر، الرياض، السعودية، ط١، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥م.

(٣) نزهة النظر، السابق ص ٤٩، ص ١٧٤ من الباعث الحثيث لأحمد شاكر، ص ٢٠١ منه أيضًا.

مباحث[1]. والذى يعنينى هنا الجانب العملى والواقع التطبيقى فالانطلاق منه هو الطريق العلمى الوحيد للتنظير.

جاء فى ترجمة (أسفع بن أسلع)، أنه روى له النسائى، وروى هو عن سمرة ابن جندب، قال الذهبى: "ما علمت روى عنه سوى سويد بن حُجَير الباهلى، ووثقه مع هذا يحيى بن معين، فما كل من لا يعرف ليس بحجة، لكن هذا الأصل"[2]. وقال ابن حبان: "المجاهيل الذين لم يرو عنهم إلا الضعفاء يتركون على الأحوال كلها"[3]. أى أنه تُقبل مروياتهم إذا حدث الثقات عنهم.

وقال ابن عدى: "خراش بن عبد الله زعم أنه مولى أنس بن مالك، وهو مجهول ليس بمعروف، وما أعلم حدث عنه ثقة ولا صدوق إلا الضعفاء، وأحاديثه عن أنس عامة متونها صالحة، وفى بعضها مناكير، وإذا لم يعرف الرجل وكان مجهولاً، كان حديثه مثله مجهولاً"[4].

إن نصوصهم فى كتب الدراية دعت إلى التفصيل، ونصوصهم الخاصة بالدراية - التى لم تسجل فى كتب المصطلح - الكائنة فى بطون كتب الجرح والتعديل تدعو إلى التفصيل أيضًا، وكذلك الواقع العملى كما سيأتى.

لقد وضع الذهبى علامة (صح) أمام محمد بن مطرف، وهذا دليل على أنه ثقة عنده، وروى له الستة، فهو متفق على توثيقه وإخراج حديثه. ومع ذلك فهو مجهول[5]. وكذلك (محمد بن أبى موسى) روى له الستة، ولم يرو عنه سوى واحد ولم يرو عن

(١) انظر فى هذه الاختلافات، الإضافة، السابق ص ٩٧ وما بعدها.

(٢) الميزان ٢١١/١.

(٣) المجروحين ١٩٣/٢.

(٤) مختصر الكامل ص ٣١٨ (ترجمة ٦٢٢).

(٥) الميزان ٤٣/٤.

سوى واحد لذا فهو (لا يعرف)[1].

أما (محمد بن الحكم المروزى) فهو (صدوق) ما علمتُ – القائل الذهبى– أحدًا روى عنه غير البخارى وقال أبو حاتم: مجهول"[2]. ونفس الأمر ينطبق على (محمد ابن أبى يعقوب الكرمانى[3]. وينطبق على عبيد الله بن زياد الرصافى[4]. أما (نوح ابن قيس الحدانى المختار) فقد روى له مسلم، ووثقه ابن معين، ومع هذا فقد قال أبو حاتم: "لا يعرف". وعلق الذهبى على هذا اللفظ قائلاً: (وليس بجرح)[10].

أى أن هناك مصطلحات وصفية وأخرى قيمية فى ألفاظ الجرح والتعديل، وعدم مراعاة ذلك يؤدى إلى اختلاف المحدثين فى الحكم على الرجال، وإلى اختلاف الدارسين فى تحديد الدلالة الدقيقة للمصطلح.

و"عمر بن غالب الهَمْدانى" روى عن عمار فقط، وما روى عنه سوى أبى إسحاق؛ لكن صحح له الترمذى[5].

ولم يقف الأمر على التصحيح لهم بل تعداه إلى التحسين والتجويد، وتوثيقهم فى كتب الرجال.

فمثال التجويد ما جال فى ترجمة "زكريا بن يحيى بن الخطاب" أنه "روى عن أبى هلال – فقط[*] – ولا يتابع عليه؛ قاله العقيلى،

---

(١) السابق ٤/٥٠.
(٢) السابق ٣/٥٢٧.
(٣) السابق ٤/٧٠.
(٤) السابق ٤/٢٧٩. ونفس الأمر ينطبق على عمرو بن سعيد البصرى القرشى ٣/٢٦٢ السابق.
(٥) السابق ٣/٢٨٣.
(*) من عندى.

وذكر حديثًا متنه جيد"[1]. وما جاء فى ترجمة "شريح بن النعمان" الـــذى روى لـــه الأربعـــة (أصـــحاب الســـنن) وروى عنـــه أبو إسحاق، وسعيد بن أشوع. له فى الكتب حديث فى الأضحية – جيد الأمر صالح. وقال أبو حاتم: شبه مجهول. لا يحتج به[2].

ومثال الحسن ما رواه الأربعة وحسنه الترمذى؛ جاء فى ترجمة (عمرو ابن بجدان) أنه روى عن أبى ذر – مرفوعًـــا: "الصـــعيد وضوء المسلم، وإن لم يجد الماء عشر سنين"، حسنه الترمذى، ولم يرقه إلى الصحة للجهالة بحال عمرو[3]. ومن الرواة من انتقل من حيز التجهيل إلى حيز التعريف به مثل (عمارة بن راشد بن كنانة) الذى روى عن جبير بن نفير، مجهول. قلت – الذهبى – قد روى عنه جماعة ومحله الصدق[4]. أى أن هذا الراوى جهلـــه بعـــض النقاد، لكن الذهبى رأى ما رآه فيه. ومنهم من قيل فيه: لا بـــأس به[5]. وهذه ألفاظ تتعلق بمبحث الحسن. ومـــنهم مـــن قيـــل فـــى ترجمته: (إسناده وسط) [6].

ومن الرواة المجاهيل من قيل فيه ثقة؛ قال الذهبى: "عمران بن نافع" لا يعرف ... لكن وثقه النسائى"[7].

ومن الرواة المجاهيل من يروى المناكير، جاء فى ترجمة (عمر بن حفص المدنى) أنه (منكر الحديث) – قاله الأزدى. أبو حـــاتم:

---

(١) السابق ٢/٧٩.
(٢) السابق ٢/٢٦٩.
(٣) السابق ٣/٢٤٧.
(٤) السابق ٣/١٧٦ وانظر أيضًا أمثلة مشابهة فى السابق ٣/٢٩٤، ٢٦٢.
(٥) انظر ترجمة (عمرو بن سعيد الأموى) السابق ٣/٢٦٢، ٣/٢٨٥.
(٦) السابق ٣/٣١١.
(٧) الميزان ٣/٢٤٤ وانظر للمزيد أمثلة مشـــابهة، الســـابق ٣/٢٧٠، ٢٢٢، ٣٠٧، ٢٥٨، ٢٩٠، ٢/٦٦٨، ٤/٥٤٢، ٣/٨٤، ٢٩٩.

مجهول، وله حديث باطل ... من سره أن يسلم فليلزم الصمت"[١].
ومنهم من هو مضطرب الحديث، مثل "عمرو ابن وهب. شيخ ليحيى بن حسان التنيسي. قال أبو حاتم: مضطرب الحديث"[٢].
ومنه من يروى الغريب: مثل (مجيبة الباهلي) روى عن عمه في الصوم. وعنه أبو السليل. غريب لا يعرف"[٣].

ومنهم من يروى الأباطيل كما جاء في ترجمة (عيسى بن بشير. لا يدرى من ذا وأتى بخبر باطل"[٤]. ومنهم من يروى الأكاذيب والموضوعات جاء في ترجمة (أحمد السمرقندى) أنه: (نكرة لا يعرف وخبره كذب ... عن ابن عباس أن النبى ﷺ سئل عن المرجئة فقال: لعن الله المرجئة، قوم يقولون: الصلاة والصوم والحج ليست بفريضة؛ فإن علمت فحسن، وإن لم تعمل فلا حرج"[٥].

---

(١) السابق ٣/١٩١ وللمزيد انظر أيضًا ٣/٢٣٣، ٢٢٨، ٢٣٥، ٦٧، ٧٦٧، ٣٣١، ٦٠٥، ٥٨٣، ٥٧٧، ٦٠٣، ٥٩٧، ٣٣٣، ٣١٠، ٢٤٧، ١٧٧، ١٩٦، ١٢٦، ٣٩٣، ٣٩٧، ٤٤٤، ٤٧١، ١٦٦، ١٦٧.

(٢) السابق ٩٣، ٢١٣، ٢٤٠.

(٣) السابق ٣/٤٤٠، ٤٥١.

(٤) السابق ٣/٣٠، ٥٦٤، ٣٣٦، ٢٥١، ٣٣٢، ٣/١٥٤، ١٣٣، ١٤٨، ٤٩٤، ٢٠٦، ٥٩٠، ١٨٥، ٢٢٣.

(٥) السابق ١/١٦٦ وانظر أيضا: ٣/٢٢٣، ٦٢٧، ٥٦٨، ٧٦، ٥٦٦، ٢٤٦، ٤٧، ٦٧٥، ٦٧٩، ١/٣٨٧، ٣/٥١٨، ٢٣٠، ١/٥٤٧، ٣٠، وفى المجهول بصفة عامة انظر ٣/٦٧٤، ١٧٧، ٣٠٣، ٢٩٧، ٢٩٦، ٢٩٥، ١٣١، ٢٥٤، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٤، ٣٠٧، ٣٠٤، ٢٤٥، ١٣١، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٣، ١٧٧، ٦٧٤، ٢٣٥، ٤٩٥، ٥٦٠، ٢٢٠، ٤٢٩، ٣٩٢، ٣٩٣، ١٧٧، ٤٤٥، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٢٨، ٤٤٦، ٤٤٤، ٤٤١، ٢١٢، ٢١٣، ٣٩١، ٣٧٩، ٣٩٠، ٣٩٧، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٤٤، ١٩٨، ١٩٦، ١٧٧، ٢٥٩، ١٢٧، ١٣٢، ٢٩٤، ١٨١، ١٧٨، ٢١٥، ٢٤٧، ٢٢٢، ٣٠٧، ٣١٠، ٣١٥، ٢٨٥، ٢٩٠، ١٨٤، ١٩٣، ١٩٢، ٣٢٢، ٢٢٠، ٤/٥٦٥، ١/٢٩٩، ٢٧٦، ٩١، ومختصر الكامل لابن عدى ص ١٧٠ رقم (٢١٧)، ص ١٧٢ (٢٢٣)، ص ٥٨٢ (١٤٢٢)، ٧١٤ (١٨١٨)، ٧٤٣ (١٩١١)، ٧٥٢ (١٩٤٧)، ٧٧٦ (٢٠٠٨، ٧٨٣ (٢٠٢٤)، ٢٨٢ (٥٠٩)، ٥٢١ (١٢٣٠)، ٥٢٠ (١٢٢٦)، ٤٧٠ (١٠٣٢)، ٤٧٠ (١٠٣٤)، ٤٧٠ (١٠٣١)، ٢١٢ (٣٢٤)، ١٧١، (٢٢١)، ١٧٢ – ١٧٣ (٢٢٦)، ١٧١ – ١٧٢ (٢٢٢).

وما مر كافٍ فى إثبات أنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى تطبيق هذا المعيار، وأن دراسة لفظ (مجهول) يجب أن لا تتم بمعزل عن مرادفاتها من مثل (لا يدرى من هو) و(لا يعرف)، روى عن فلان وعنه فلان، ويذكر اسمًا أو اسمين مع ملاحظة أن فلانًا هذا قد يكون من المتشددين، أو الذين لا يروون إلا عن ثقة.

والمثال التالى ضدٌ لرأى من قال بإطلاق إن ابن حبان يتساهل فى توثيق الرواة المجهولين؛ قال الذهبى (الزبير بن جنادة الكوفى. عن ابن بريدة وعطاء. وعنه حَرَمِيٌّ بن عمارة، وأبو تُمَيلة، ذكره ابن حبان فى الثقات، وأخطأ من قال فيه جهالة". روى له الترمذى[1] وارتضى الذهبى حكمه، وقال أيضًا: "أمية القرشى. لا يعرف عن مكحول. وعنه ابن المبارك قال ابن حبان: لست أدرى من هو"[2]. وارتضى الذهبى رأيه. ونقل الذهبى فى ترجمة (عميرة بن سعد) رَأْىَ ابن حبان وارتضاه قال: "عميرة ابن سعد. عن على. قال يحيى القطان: لم يكن يعتمد عليه وقيل عمير بن سعيد، والصواب عميرة، وهو همدانى، وذاك نخعى وهذا قول ابن حبان"[3]. أى أن أقوالهم فى الدراية لابد أن تؤخذ بالتفصيل أيضًا.

معيار الدعوة إلى البدعة وغيرها:

خشى علماء الحديث أن يؤثر مذهب الراوى على روايته لذلك قالوا بعدم قبول رواية الداعى إلى بدعته، والحق أن الواقع النقدى للرواة والمرويات كان ضد هذا المعيار؛ لأن عند أهل الفرق مرويات لو ضاعت كان فى ذلك مفسدة كبيرة، قال ابن حبان فى أصحاب البدع والأهواء: "نحتج بأخبارهم إذا كانوا ثقات... ونكل

---

(١) الميزان ٢/٦٦.
(٢) السابق ١/٢٧٦.
(٣) السابق ٣/٢٩٨.

مذهبهم وما تقلدوا فيما بينهم وبين خالقهم - جـل وعـلا - إلا أن يكونوا دعاة إلى ما انتحلوا"[١]. وقال الذهبى فى الميزان: "فلـو رد حديث هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة"[٢](*).

وفى رأيى أن المعيار الوحيد فى الحكم على هؤلاء هو أن ننظر فى المتن فإذا كان فيه مجازفة أو مدح لصحابى ما بصفات تفضلـه على البشر وتجعله فى مصاف الملائكة مثلاً، أو إعطائه صفة ليست عند النبى أو أن يسب الشيعى عثمان أو يتعلق المتن بالمذهب. فـى مثل هذه الحالات لابد من إعمال قواعد نقد المـتن والتوقـف فـى الرواية وتطبيق قواعد علم الحديث عليها. مع مراعـاة أن بعـض النقاد يتشدد ويحكم على الراوى بأنه يدعو إلى بدعته، وهذا باب لو فتح لن يغلق؛ لذا نبهت إلى المعيار السابق لأنـه المعيـار العلمـى الوحيد الذى يثبت أمام الواقع العملى والجرح والتعديل، وما عداه لن يثبت. جاء فى ترجمة (فارس بن حمدان بن عبد الرحمن العبدى... عن ابن عباس قال: قلت للنبى ﷺ يا رسول الله: للنار جواز؟ قـال: نعم، حب على ابن أبى طالب. وهو موضوع[٣].

وجاء فى ترجمة (محمد بن عبيد الله بـن أبـى رافـع) أنهـم (ضعفوه. داود ابن الحصين: منكر الحديث. أبـو حـاتم: منكـر الحديث جدًا، ذاهب... أن رسول الله ﷺ قال لعلى: أول من يدخل الجنة أنا وأنت، والحسن والحسين، وذرارينا خلفنا، وشيعتنا عـن أيماننا وشمائلنا. قال ابن عدى: هو فى عداد شيعة الكوفة"[٤]. وكل

---

(١) الجرح والتعديل لأبى لبابة حسين ص ١٣، ط١، دار اللواء، الرياض، ١٣٩٩هـ.
(٢) الميزان ١/٥.
(*) جاء فى ترجمة أحمد بن يوسف بن يعقوب بن البهلول أنه (صحيح السماع. قال ابن أبى الفوارس: كان داعية إلى الاعتزال، وكان متقنًا..." الميزان ١/١٦٥.
(٣) السابق/ ٣٩٣.
(٤) السابق ٣/٦٣٥.

من يروى متن رواية فيها مثل هذه الأمور كان داعيًا إلى مذهبه سواء نص النقاد على أنه شيعى أم لا. يدل على هذا أن الفضل بن عميرة القيسى ذكره ابن حبان فى الثقات، وروى له النسائى إلا أن الذهبى قال: "بل هو منكر الحديث ... عن على، قال: بينا النبى ﷺ آخذ بيدى فمررنا بحديقة، فقلت: ما أحسنها: قال: لك فى الجنة أحسن منها، حتى مررنا بسبع حدائق، ويقول كذلك، حتى إذا خلا الطريق اعتنقنى وأجهش باكيًا، فقلت: ما يبكيك؟ فقال: إحن فى صدور قوم لا يبدونها لك إلا من بعدى. قلت: فى سلامة من دينى؟ قال: فى سلامة من دينك"[١].

وقد يكون المروى في مدح على وذم أبى بكر[٢]. أو فى ذم الشيخين أو القول بأن على يحيى الموتى[٣]. وقد يذم راو عليًا[٤]. وقد يمدح أحدهم عثمان[٥] وقد يذمه آخر[٦]... إلخ. هذا هو الأصل فى المبتدعين تطبيق هذا المعيار عليهم، أما الذين ثبت صدقهم فى الرواية، ولم تجئ عنهم متون خالفت الصحيح أو فيها دعوة لمذهبهم – فهم كثر لدرجة أن أحد الباحثين وهو الأستاذ محمد إبراهيم داود شحاذة أعد بحثًا عنوانه (الرواة الذين وثقهم الإمام الذهبى فى ميزان الاعتدال وقد تكلم فيهم بعض النقاد من حيث البدعة" وقد بلغ عددهم

---

(١) الميزان ٣٥٥/٣ وللمزيد من تطبيق هذا المعيار فى دعوة الشيعى لمذهبه انظر ٢٤٠/٣، ٤٠١، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٣، ٣٤٧، ١٢٢، ١١٣، ٢٤٦، ٥٩٧، ٤٣٤/٢، ٧٦، ٤٥٣، ٣، ٢١١، ٢١٢، ١٧٦، ٤٤٩/٣، ٤٤٤، ٢٢٥، ٤٧٢/٢، ٤٨٨/٢، ٦٦٤، ٦١٢، ٥٨٦، ٤١٦، ٧٥، ٤٣٤، ٤١، ٤٥، ٢٥١، ١٥٤، ٢٣٠، ٢١٨، ١٦٠، ١٦٥، ١٧٢، ١٧٨، ٣٨٨.

(٢) السابق ٢٤٨/٢، ٤١٠/٣.

(٣) السابق ١٦١/٤.

(٤) السابق ٥٦٥/٤، ٤٤٨.

(٥) السابق ٤٤٣/٢، ٤٣٢، ٤٤٢، ٥٢٨، ٥٤٦، ٩٠/١، ٣٥٦/٢، ٣١٧، ٦٥٧.

(٦) السابق ٤٩٠/٤، ١٠٧/٢، ٦٤٠، ٣٥٣/١.

(٥٠) راويًا[١]. والراوى قد يكون من أصحاب الرأى، أو الشعوبيين[٢] ويدعو إلى ذلك، وقد يكون من بلاد الشام والمتن يتعلق بعسقلان، أو بائع هريسة والمتن يتعلق بهذا النوع من الطعام، وفى رأيى أن كل هؤلاء دعاة إلى مذاهبهم واتجاهاتهم ومهنهم[٣]. منهم الصادق ومنهم الكذاب الوضاع. وقد راعى المحدثون الأخذ بالتفصيل فى تطبيق هذا المعيار، جاء فى ترجمة عمران بن حطان السدوسى الشاعر المشهور أنه (كان يرى رأى الخوارج، وقال أبو العباس المبرد: "كان عمران رأس القعدية من الصفرية وخطيبهم وشاعرهم". انتهى. والقعدية قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون الخروج بل يزينونه وكان عمران داعية إلى مذهبه، وهو الذى رثى عبد الرحمن بن ملجم قاتل على عليه السلام بتلك الأبيات السائرة، وقد وثقه العجلى، وقال قتادة: كان لا يتهم فى الحديث. وقال أبو داود: ليس فى أهل الأهواء أصح حديثًا من الخوارج". وقد روى له البخارى وأبو داود والنسائى[٤].

وفطر بن خليفة روى له البخارى مع أن ابن أبى خيثمة روى عن قطبة ابن العلاء: تركت حديثه لأنها أحاديث فيها إزراء على عثمان. ورأى العجلى أنه كان فيه تشيع قليل[٥]. والفيصل كما قلت هو أن يرد متن أسفل ترجمة الراوى، يكون من قبيل الجرح المفسر ذلك الدليل العملى على أن الراوى غير صادق فى الرواية، وما عدا ذلك ظن بالباطل ووساوس لا دليل عليها. وقد يكون فى

---

(١) الكتاب مطبوع بدار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، السعودية. د.ت.

(٢) السابق ص ١٨٥ وما بعدها. محمد بن الحجاج اللخمى بائع الهريسة هو الذى دعا إلى فوائدها (الكامل ٢١٥٦/٦).

(٣) انظر ص ١١٤ وما بعدها من مذكرة التفسير والحديث للدكتور السيد أحمد فرج، لا ناشر، د.ت.

(٤) هدى السارى ص ٦٠٥.

(٥) السابق ص ٦٠٨.

سلسلة السند ضعيف ينبغى أن تلصق به مثل هذه المرويات ويبرأ الثقة منها. وقد يضع البعض مثل هذه المتون بأسانيد صحيحة ففى مثل هذه الحالات يجب التفصيل والحكم على كل رواية بما تستحقه(*). ومن خلال واقع نقد المرويات اتضح أنهم يأخذون بالتفصيل فى تطبيق هذا المعيار.

معيار: سب السلف والتحديث بمثالبهم:

هذا المعيار له تداخل مع مباحث عديدة فى علم الحديث: أهل البدع ومروياتهم، ومبحث العدالة، والوضع، والكذب، وله علاقة بالأحداث السياسية والفتن بعد مقتل عثمان، إن من يمدح بعض الخلفاء ويبالغ فى مدحهم وذلك برواية مرويات فيها مبالغة ومجازفة، أو يذم واحدًا منهم بمتن موضوع فيه مخالفة للوقائع والتاريخ - أمثال هؤلاء

(*) انظر فى الرواة الثقات والصدوقين فى باب الرواية مع أنهم ينتمون إلى مذاهب سياسية إسلامية - ترجمة "بهز بن أسد العمى"، فى الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٢/٤٣١ (١٧١٥)، والتهذيب ١/٤٩٨ (٩٢٣)، الميزان ١/٣٥٣ (١٣٢٤)، الميزان ١/٢٣٣ (٨٩٢)، ١/٧٥ (٢٥٧)، ١/٢٧١ (٣٦٥٤)، ٢/٥ (٢٦٠٠)، ١/٤٧٥ (١٧٩٢)، ٢/٣١٤ (٣٨٨٣)، ٢/٥٢ / ٣٨٩١، ١/٤٠٨ (١٥٠٥)، ١/٢٢٨/٨٧٨، ١/٥/٢. ٢/٤٣٩/٤٣٨١، ١/٤٩٦/١٨٦٩، ٢/٦٦/٢٨٢٩، ٢/١٢٦/٣١٣٩، ٢/١٥٧ / ٣٢٦٤، ٢/٢٧٠ / ٣٦٩٧، ٢/٣٧٩ / ٤١٤٩، ٢/٣٨١ (٤١٥٦)، ٢/٤٧٠ / ٤٤٩٢، ٢/٤١٣ / ٤٥٣٣، ١/٣٧٣/١٠٤، ١/٣٧٤ (١٤٠٦)، ٢/٥٨٧ (٤٩٦٥)، ٢/٧١/٢٨٧٠، ٢/٥٢٧ / ١٩٦٨، ١/٤٧٩ (١٨٠٩)، ١/١٢٦ / ٣١٤١، ٢/١٥١ / ٣٢٤٢، ٢/١٨١ / ٣٣٥٥، ٢/٢٥٥ / ٣٦٣٦، ٢/٢٩٩ / ٣٨٢٣، ٢/٢٨٥. ٣٨٥٩، ٢/٤٧٥ / ٤٥٢٩، ١/٥٣١ / ٤٧٢٨، ١/٧٦ /٢٥٩، ١/٣٨ / ١١٦، ١/٢٨٩ / ١٠٨٣، ١/٥٩٥ / ٢٢٥٣، ١/٣٢ / ٢٦٩٧، ٢/١١٢ / ٣٠٥٦، ٢/٣٤٥ / ٤٠٢٤، ٢/٣٥٦ / ٤٠٦٤، ١/٣١٧ / ١١٩٥، ٢/٢٣٩ / ٣٥٨٢، ٢/٥١٥ /٤٦٥١، ٢/٦٥٨ / ٥٢٢٥، ١/٢٩ / ٨٠، ١/٨٥ / ٣٠٨، ٢/١٥٥ / ٣٢٥٧، تهذيب التهذيب ٤/٧٥ / ١٢٩، ١/١١٨ / ٢١١، ٦/٥٤ / ١٠١، ١/٤٥١/٨٥٢/٥/٣١/٤٩.

توصل النقاد إلى كذبهم وعدم صدقهم فى الرواية.

جاء فى ترجمة (أحمد بن محمد بن السَرِىّ بن يحيى بن أبى دارم المحدث) أنه: "رافضى كذاب، روى عنه الحاكم، وقال: رافضى غير ثقة، وقال محمد بن أحمد ابن حماد الكوفى الحافظ – بعد أن أرخ موته: كان مستقيم الأمر عامة دهره، ثم فى آخر أيامه كان أكثر ما يقرأ عليه المثالب، حضرته ورجل يقرأ عليه: إن عمر رفس فاطمة حتى أسقطت بمحسن. وفى خبر فى قوله تعالى: "وجاء فرعون"، قال: وجاء فرعون عمر، وقبله أبو بكر والمؤتفكات(*) عائشة وحفصة، فوافقته على ذلك، ثم إنه حين أذن الناس بهذا الأذان المحدث وضع حديثًا متنه: تخرج نار من قعر عدن تلتقط مبغضى آل محمد، ووافقته عليه"[1].

إن الدَّاعى إلى جرح من يسب السلف هو أنَّ المجروح – فى سبه – يروى مرويات لم ترد عند الثقات، ويؤدى هذا إلى سب المخالف واختلاق الأكاذيب التى تشينه؛ لذلك نبه الذهبى إلى خطورة هذا الأمر فقال: "روى محمد بن جرير، سمعت عبادًا يقول: "من لم يتبرأ فى صلاته كل يوم من أعداء آل محمد حشر معهم. قلت: فقد عادى آل على آل عباس، والطائفتان آل محمد قطعًا فممن نتبرأ! بل نستغفر للطائفتين ونتبرأ من عدوان المعتدى، كما تبرأ النبى ﷺ مما صنع خالد لما أسرع فى قتل بنى جِذيمة، ومع ذلك فقال فيه: خالد سيف سله الله على المشركين، فالتبرِّى من ذنب سيغفر لا يلزم منه البراءة من الشخص"[2]. إن السلف هم الذين، تحملوا الأذى وضحوا بكل غال ورخيص وباعوا أرواحهم لله حتى نشروا هذا الدين وكل من يقول غير ذلك يحكم المحدثون

(*) انظر الآية ٩ من سورة الحاقة.

(١) ميزان الاعتدال ١/١٣٩.

(٢) السابق ٢/٣٨٠.

عليه حكمًا مؤداه أنه فاسد العقيدة. قال ابن النجار فى أحمد بن على الغزنوى: كان فاسد العقيدة ينال من الصحابة[١].

وقد يحكمون عليه بالفسق الذى ينافى العدالة؛ قال الذهبى: "إسماعيل بن موسى الفزارى الكوفى. ابن عدى: أنكروا منه غلوا فى التشيع. وقال عبدان: أنكر علينا هناد وابن أبى شيبة ذهابنا إليه، وقال: إيش عملتم عند ذاك الفاسق الذى يشتم السلف؟[٢]. والذى يسب السلف لا يحدثون عنه، قال ابن المبارك: لا تحدثوا عن عمرو بن ثابت؛ فإنه يسب السلف[٣].

لقد وصل الأمر ببعض أصحاب الفرق إلى التأليف فى الطعن على الصحابة وتكفيرهم، ذكر هذا الخطيب فى عيسى بن مهران المستعطف[٤]. وعلى الجانب المقابل وضع أنصار السلف – بعضهم – أحاديث ورفعوها إلى النبى ﷺ ولكن المنصفين من أهل السنة ردوا هذه المرويات قال الذهبى: "على بن يزيد الصدائى. أبو حاتم: منكر الحديث... عن أنس مرفوعًا: من سب أصحابى فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، ولا يُقبل منه صرف ولا عدل[٥].

وقال أيضًا: "محمد بن عبد المجيد التميمى... ومن مناكيره:... عن معاذ قال رسول الله ﷺ: إذا ظهرت الفتن وسُبَّ أصحابى فليظهر العالم علمه، فمن لم يفعل فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلاً[٦].

---

(١) الميزان ١/١٢٢.
(٢) السابق ١/٢٥١ – ٢٥٢.
(٣) السابق ٣/٢٤٩.
(٤) السابق ٣/٣٢٥.
(٥) السابق ٣/١٦٢.
(٦) السابق ٣/٦٣٠. وللمزيد من تطبيق هذا المعيار انظر السابق ١/٦٦٠، ٦٠، ٦٣٣، ٣/٢٧٤ والمجروحين لابن حبان ٣/١٦، ٣/٣١.

ويلاحظ أن المتنين الأخيرين متشابهان لدرجة القرب من التطابق فى المعنى واللفظ، وجاء من طريقين مختلفين ومع هذا فهما مردودان لأنهما لا يصلحان فى الشواهد والمتابعات، مما يعضد أن قاعدة كثرة الطرق تقوى المروى ليست على إطلاقها.

وهذا المعيار ليس على إطلاقه لأن بعض النقاد قد يوجه هذه التهمة، بدون دليل، إلى بعض الرواة، مع أن الجمهور احتج به، قال الذهبى: "فضيل بن عياض، مجمع على ثقته وجلالته... روى له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى والترمذى... ولا عبرة بما رواه أحمد بن أبى خيثمة، قال: سمعت قطبة بن العلاء يقول: تركت حديث فضيل بن عياض؛ لأنه روى أحاديث أذرى فيها على عثمان رضى الله عنه. فمن قطبة! وما قطبة حتى يجرح؛ وهو هالك... روى الفضيل رحمه الله ما سمع فكان ماذا؟ فالفضيل من مشايخ الإسلام والسلام[1].

معيار ومصطلح السرقة:

نبه علماء الحديث إلى ما يسمى الآن بحقوق الإنتاج الذهنى، فالراوى الذى يرحل إلى الأقطار لسماع الحديث، ويتحمل المصاعب فى الأسفار، ويبعد عن الأهل، لا يستوى والذى لم يرحل، ونجد صدى ذلك فى حديثهم عن طرق التحمل والأداء. إن بداية الرحلة فى طلب الحديث قامت على العمل بمضمون حديث (نضر الله امرءًا سمع مقالتى فحملها إلى غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه..." الحديث[2]. ولا يكون السماع إلا بالرحلة فى أحيان كثيرة.

---

(١) الميزان ٣٦١/٣ وانظر شاهدًا آخر فى ٣٩٣/٣ من السابق.

(٢) إنظر فى تخريجه وتقييمه "دراسة حديث نضر الله امرءًا ... رواية ودراية" للدكتور عبدالمحسن بن حمد العباد، ط١، ١٤٠١ هـ، مطابع الرشيد بالمدينة المنورة.

إن من يحدث من الكتب بصيغة السماع يكون سارقًا للحديث[١] – في عصور الرواية–، وفي العصور المتأخرة – نسبيًا– كما في القرن الرابع الهجري، وبعد تدوين الحديث، أباحوا الرواية بالوجادة.

والسارق كذاب لكن من نوع خاص من الكذب، وذلك أنه يسرق الأحاديث الغريبة، التي تفرد بها أحد الرواة سواء كان ثقة أو ضعيفا، ورأى أن المحدثين يرحلون إليه؛ لأنهم يرحلون من أجل الحديث الغريب، وينشطون له، فيأتي السارق ويجد الرواة والمحدثين يجتهدون ويبحثون ويرحلون لهذا الراوي، فتغار نفسه، ويداخلها من حظوظ الشيطان، أو حظوظ النفس الأمارة بالسوء، فيثب ويقفز على هذا الحديث، ويدعيه لنفسه، ويدعي أنه لقي شيخ هذا الرجل، وأنه وهذا الشيخ الذي يروي هذا الحديث سواء في المنزلة وفي الطبقة، بل قد يعلو في الإسناد من أجل أن يثير في الناس رغبة الرحلة إليه.

فالسارق: كذاب، لكن من نوع خاص، وهو أنه يسرق الأحاديث الغريبة. والفارق بينه وبين الوضاع والكذاب أن الأخير: هو الراوي الذي لا يبالي أحدث بأحاديث سواء سمعها، أو لم يسمعها، مشهورة كانت، أو غريبة فلا يبالي. والوضاع: هو الذي يفتري على رسول الله ﷺ، ما لم يقل. والوضاع: كذاب وزيادة؛ لأنه افترى، واختلق على رسول الله ﷺ مما عملته يداه، ولم يكن ناقلاً عن غيره، إنما هو الذي اختلقه، وافترى هذه الفرية على الرسول ﷺ[٢].

وللسرقة علاقة بمباحث الإرسال والتدليس والتحمل والأداء؛ فقولهم: "فلان متهم بسرقة الحديث" – معناه أنه متهم بالكذب لأن سرقة الحديث كذب؛ ولأن الذي يأخذ حديث غيره ويدعي سماعه

---

(١) قال ابن حبان في خالد بن عبد الرحمن العبد: كان يسرق الحديث، ويحدث من كتب الناس (الميزان ١/٦٣٣).

(٢) إتحاف النبيل ص ٦٦ وانظر الشرح والتعليل ص ٦١.

وهو لم يسمع لا يكون إلا كذابًا، أما إن لم يصرح بالسماع فهو إما مرسل أو مدلس[1]. وللسرقة صلة بمبحث القلب، فبركة بن محمد الحلبى، متهم بالكذب، قال ابن حبان: حدثونا عنه كان يسرق الحديث، وربما قلبه[2]. وإذا شكوا فى أن الراوى سارق اختبروه؛ قال الذهبى: "قطن بن إبراهيم القشيرى... شيخ صدوق، أعرض مسلم عن إخراج حديثه فى الصحيح له حديث ينكر. والعجب أن النسائى خرج عنه، ويقول: فيه نظر، وقال ابن حبان: "يعتبر بحديثه إذا حدث من كتابه". قلت: حدث عنه أبو حامد بن الشرقى، وطائفة... وإنما نالوا منه بروايته عن حفص بن عبد الله، حدثنا إبراهيم بن طهمان، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر – مرفوعًا: أيما إهاب دبغ فقد طهر. ويقال: إنه سرقه من محمد بن عقيل، فطالبوه بأصله فأخرج جزءًا وقد كتبه على حاشيته؛ فتركه لهذا مسلم"[3].

ومن خلال المثال السابق نجد أن ابن حبان أخذ بالتفصيل فى الحكم على روايته، حيث إنه يحتج بحديثه إذا كان من كتاب. أما همام بن مسلم الزاهد فقد تركه ابن حبان لأنه (كان ممن يسرق الحديث ويروى به، ويروى عن الثقات ما ليس من أحاديثهم على قلة معرفته بصناعة الحديث، فلما فحش ذلك منه وكثر فى روايته بطل الاحتجاج به"[4]. أى أن السرقة لها درجات فى مراتب الجرح والتعديل. أما بركة ابن محمد الحلبى فهو يقبل فى الشواهد والمتابعات؛ قال ابن حبان: كان يسرق الحديث وربما قلبه، وإذا أدخل عليه حديث حدث به، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد"[5]. وفى

---

(١) شفاء العليل ص ٢٣٤.

(٢) الميزان ٣٠٣/١.

(٣) السابق ٣٩٠/٣ - ٣٩١.

(٤) المجروحين لابن حبان ٩٦/٣.

(٥) السابق ٢٠٣/١.

الشاهد السابق دليل على تداخل مبحث السرقة مع مبحث التلقين.

وقد يتهم الراوى بالسرقة وهو منها برئ؛ لأن الحكم قد يصدر فى حالة بعينها أو من ناقد متشدد لأن أسيد بن زيد الجمال روى له البخارى مقرونًا، وهذه درجة من درجات الاحتجاج، وقال ابن حبان: يروى عن الثقات المناكير ويسرق الحديث[١]. ومع أن ابن عدى من المعتدلين إلا أنه قال فى قطن بن نسير: "كان يسرق الحديث". وروى له مسلم وأبو داود والترمذى[٢].

ومما يزيد أهمية الأخذ بالتفصيل فى دراسة الألفاظ، وتطبيق المعايير، وبالتالى التأنى فى الحكم على الرجال - أن "حماد بن أسامة أبو أسامة الحافظ الكوفى"، روى له الستة وهو متفق على الاحتجاج به وتوثيقه، ووثقه الذهبى إلا أن الأزدى قال نقلاً عن سفيان الثورى بلا إسناد: إنى لأعجب كيف جاز حديث أبى أسامة؛ كان أمره بينا؛ كان من أسرق الناس لحديث جيد[٣].

ويظهر خطأ الأزدى إذا عُرِف مَا قاله ابن حجر فى هدى السارى: "حماد بن ابن أسامة أبو أسامة الكوفى أحد الأئمة الأثبات، اتفقوا على توثيقه، وشذ الأزدى فذكره فى الضعفاء وحكى عن سفيان بن وكيع قال كان أبو أسامة يتتبع كتب الرواة فيأخذها وينسخها... قال سفيان بن وكيع: إنى لأعجب كيف جاز حديثه كان أمره بينا، وكان من أسرق الناس لحديث حميد". وسفيان بن وكيع هذا ضعيف لا يعتد بالناقل عنه، وهو أبو الفتح الأزدى ابن وكيع فظن أنه حكاه عن سفيان الثورى فصار يتعجب من ذلك ثم قال إنه قول باطل وأبو أسامة قال أحمد فيه كان ثبتًا ما كان أثبته لا يكاد

---

(١) الميزان ٢٥٦/١ - ٢٥٧.

(٢) السابق ٣٩١/٣.

(٣) السابق ٥٨٨/١.

يخطئ وروى له الجماعة[1].

وقد اهتم الدارسون المعاصرون بدراسة لفظ: (يسرق الحديث) ومحاولة تفسير وبيان دلالته، قال الشيخ مصطفى إسماعيل: قول المحدثين "كان فلان يسرق الأحاديث أو يوصل الحديث ويسرقه، أو يسرق الأحاديث ويسوى الأسانيد"، معناه أن يكون الحديث معروفًا براو فيأتي هذا السارق ويروى هذا الحديث عن شيخه، أى شيخ ذاك الراوى أو يرويه عن راو آخر في طبقة من سرقه منه إظهارًا للرحلة وترغيبًا للناس فى الحديث لغرابته، وسمى ذلك ابن الصلاح قلبًا لبعض السند، وسماه ابن دقيق العيد سرقة. وتعقبه السخاوى فقال: وفى إطلاق السرقة على ذلك نظرًا إلا أن يكون الراوى المبدل به عند بعض المحدثين منفردًا به فسرقه الفاعل منه قال: وللخوف من هذه الآفة كره أهل العلم تتبع الغرائب. والراوى إذا تحقق النقاد أنه أخذ حديث غيره وادعاه لنفسه ولم يدلسه أو يرسله فلست أشك أن فعله هذا كذب؛ فإذا قالوا: "يسرق الأحاديث ويسوى الأسانيد" فهو أشد لأنه مع سرقته للحديث فإنه يسقط الضعفاء الأدنياء، ويظهر الأجواد الرفعاء لينفق حديثه، وقد قال برهان الدين الحلبى مبينًا لقول ابن الجوزى فى إبراهيم ابن عبد الله المصيصى: كان يسرق الحديث ويسويه" - قال: فقوله: (ويسويه)، مقتضاه أنه يضع[2].

إن من يرحل ويتعب فى تحصيل الحديث ليس كمن لم يرحل، إن للأول حقًا يسمى الآن فى كتب القانون بالحق الأدبى أو الذهنى

---

(١) هدى السارى ص ٢٦٢.

(٢) شفاء العليل ص ٢٦٦ وللمزيد من التطبيقات على هذا المعيار انظر الميزان ٣/٩٩، ١/٤٠، ٦٣٣، الكامل لابن عدى ٢/٥٤ - ٥٥ ترجمة أشعث بن عطاف. والميزان ١/٣٠٣، ٣/٢٠٢، ٦٥١، ٢٦٠، ٦٥٨، ٢٧٢، ١/١٨، ٣١٨، ٢٤٧، ٦٣٧، ١٥٧، ٣/٣٤١، ٣٥٨، ٣٦٦. ١/٧٨، ٩٠، ٥٧٩، ٢٣٣، ٤٦، ٣/٤٢، ١/١١٥، ٣/١٥١.

للمؤلف – مع الفارق – فالحديث النبوى ليس من تأليف محمد ﷺ أو من بنات أفكاره، إن محمدًا موحى إليه ومكلف من قبل ربه بتبليغ الرسالة، وأقواله – هو – وأفعاله وإقراره بالسكوت عن فعل صدر من واحد من أصحابه شرع لنا. إن المحدث الذى سمع الحديث ورحل من أجله لا يحق لغيره أن ينسبه لنفسه إلا أن يرويه عنه أما أن يرويه عن شيخه – شيخ الذى رحل – ثم يسقط اسم الذى رحل، دون رحلة ففى الأمر طعن فى عدالة الراوى وتدليس يخالف ضوابط التحمل والأداء. لقد تحدث القانونيون عن الحق الأدبى وخصائصه، وقالوا: إنه لا يقبل التصرف فيه[١]. وقد نبه المحدثون إلى مثل هذه الأمور ففى طرق التحمل والأداء جاء مصطلح (إذن مجرد) ومعناه أن الشيخ أذن له بالنظر فى كتبه دون أن يجيزه بروايتها. أى ليس له سماع من راو بعينه لا فى جميع مروياته وإنما فى شخص واحد حصل على إذن مجرد من الإجازة، ومثال من ذكرت فيه (الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصى. قال ابن حجر فى هدى السارى: مجمع على ثقته، اعتمده البخارى وروى عنه الكثير، وروى له الباقون بواسطة، وتكلم بعضهم فى سماعه من شعيب. فقيل إنه (مناولة) وقيل (إن مجرد). ثم قال ابن حجر: وبالغ أبو زرعة الرازى فقال: لم يسمع أبو اليمان من شعيب إلا حديثًا واحدًا. قلت: إن صح ذلك فهو حجة فى صحة الرواية بالإجازة، إلا أنه كان يقول فى جميع ذلك أخبرنا، ولا مشاحّة فى ذلك إن كان اصطلاحًا له[٢].

إن سرقة كتب وأفكار الغير تعتبر بلا شك اغتصابًا لحقوقه، ولكن قد تخفف وطأته بما يدخل عليه من جهد المؤلف الشخصى وكلك ارتكاب تقليد أو غش وإخفائه بعمليات تسمى عند المؤلفين

---

(١) ص ٦٧ من نظرية الحق للدكتور عبدالرشيد مأمون، دار النهضة العربية، ط ١٩٩٨م.

(٢) هدى السارى ص ٣٢٢ ط السلفية، والشرح والتعليل ص ١٦.

عمل المقص فهو لا يختلف عن الأول ويتوقف مدى الاغتصاب على ناحية التحوير فى النقل، بأن يعمد المؤلف إلى انتزاع أفكار عدة من جهات مشتتة ويضمها دون تخوير أو إشارة إلى أصحابها ليسندها إلى نفسه ويدعى الإبداع ويطلب بناء على هذا الشهرة والمجد فهذا العمل سرقة محضة، وللمعتدى عليه الحق بمقتضى قانون حماية التأليف فى مقاضاة المقلد وطلب كفه عن استمرار ارتكاب الجريمة مع التعويض عن الضرر[1].

ويشبه عملية القص السابقة أن بعض الرواة كان يسرق الحديث ويقلب الأسانيد والمتون، ويركب بعضها على بعض ويغير فى طرق التحمل تدليسًا على النقاد؛ لكن هيهات! قال ابن حبان: "جعفر بن عبد الواحد الهاشمي... كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار، يروى المتن الصحيح الذى هو مشهور بطريق واحد يجئ به من طريق آخر حتى لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول (حدثنا) فى روايته كان يقول: قال لنا فلان بن فلان، ومما روى جعفر هذا قال: "... عن قتادة عن أنس عن النبى ﷺ قال: يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة"... فإن هذا مسروق لا شك فيه ولم يروه أنس ولا قتادة، وليس لهذا الخبر إلا طريق واحد: حميد بن هلال عن عبد الله بن الصامت عن أبى ذر"[2]. وقريب من اللصق هذا عمل المدلسين الذين يسقطون الضعفاء ويبقون الثقات فيجوِّدون الأسانيد[3]. وقاعدة (ليس ما صح سندًا صح متنًا) كانت رد فعل لوضع الرواة المتون على الأسانيد الصحيحة وتركيبها عليها. وتجويد الأسانيد من عمل المدلسين. وقد

---

(١) حقوق الإنتاج الذهبى ص ١٧ للدكتور أحمد سويلم العمرى، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م.

(٢) المجروحين لابن حبان ٢١٥/١ - ٢١٦، شاهد آخر فى ص (٢١٠) ترجمة جابر بن مرزوق، ص ٢٠٣ بركة بن محمد.

(٣) النكت على نزهة النظر لابن حجر ص ١١٣ - ١١٤.

سُمِّى (المدلَّس) بهذا الاسم لكون الراوى لم يسمّ من حدثه، وأوهم سماعه للحديث ممن لم يحدثه به. واشتقاقه من الدَّلس- بالتحريك-، وهو اختلاط الظلام بالنور، سمى بلك لاشتراكهما فى الخفاء(١).

وقريب من سرقة الحديث وحقوق المؤلف الغش فى الامتحانات، حيث نبه علماء الصحة النفسية إلى أن هذه الظاهرة – أحد مظاهر عدم الأمانة – وهو سلوك غير مقبول اجتماعيًا، ويتضمن هذا السلوك أخطارًا نفسية وتربوية واجتماعية، بعضها يتعلق بالفرد نفسه وبعضها يتعلق بالمجتمع وتؤثر على العملية التربوية بصورة واضحة وخاصة بعد انتشار ظاهرة الغش الجماعى – وتتنوع أساليب الغش بين النقل من الآخرين Copying أو استعمال قصاصات ورقية Cribnotes إلى أساليب أخرى عديدة تدل على اضطراب فى جوانب شخصية الطالب الغشاش. والعوامل التى قد تدفع الطالب للغش، ترجع إلى دافعية الإنجاز، وسمات الشخصية، ومستوى الحكم الخلقى(٢).

وقد انتبه المحدثون لمثل هذه الأمور سابقين بذلك الإعلان العالمى عن حقوق الإنسان الذى وافقت عليه الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى الفقرة الثانية من المادة ٢٧ وأعلنته فى آخر عام ١٩٤٨م: "إن الإنسان المبتكر لإنتاج علمى أو أدبى أو فنى له حق التمتع بحماية مصالحه الأدبية والمادية فلكل فرد الحق فى حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على إنتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى"(٣).

---

(١) السابق ص ١١٣.

(٢) دراسات فى الصحة النفسية ص ٩٣ للدكتور محمد السيد عبدالرحمن، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩٨م.

(٣) حقوق الإنتاج الذهنى ص ٢٤، وانظر أيضًا ص ٢٨٧ وما بعدها من نظرية الحق للدكتورين هلال محمد إبراهيم ومحمود عبدالمعطى خيال، ط ١٩٩٦م – ١٩٩٧م. وهناك مجموعة أبحاث عنوانها (حق المؤلف بين الواقع والقانون) صادرة عن مركز الدراسات القانونية بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، وقام بنشرها فى كتاب دار النشر هاتييه.

معيار ومصطلح عدم الأمانة:

لهذا المعيار صلة كبيرة بالوضع والكذب والسرقة وعدم الوثاقة، ويصعب دراسته بمعزل عنها.

نقل ابن عدى عن ابن معين قوله فى أحمد بن أخت عبد الرزاق: كذاب، لم يكن بثقة ولا مأمون وقول أحمد: من أكذب الناس[1].

وهذا المعيار تبلور - نتيجة تطبيقه - فى أحكام جاءت فى صورة ألفاظ، عدها العراقى فى المرتبة الخامسة فقال: "متهم بالكذب وهالك وليس بثقة ولا يعتبر به..." و"ليس بثقة ولا مأمون ومتهم بالوضع"[2]. من هذه الألفاظ (ليس بثقة)، جاء فى تاريخ بغداد، ترجمة محمد بن سليم أبى عبد الله القاضى، قال ابن معين: "وأما ابن سليم فهو والله صاحبنا وهو لنا محب ولكن ليس فيه حيلة ألبتة، وما رأيت أحدًا قط يشير بالكتابة عنه ولا يرشد إليه". وقال فى موضع آخر: "قد والله سمع سماعًا كثيرًا وهو معروف؛ ولكن لا يقتصر على ما سمع، يتناول ما لم يسمع، فقيل: يكتب عنه؟ قال: لا. وقال أحمد بن زهير: سمعت ابن معين يقول: ليس بثقة. قلت: لم صار ليس بثقة؟ قال: لأنه يكذب فى الحديث[2].

وقال الذهبى: "محمد بن يحيى الفرات... ليس بثقة زوّر طبقة"[3]. وقد يقال هذا اللفظ فيمن لا يتهم فى سماعه ولكن أتى كبيرة من الكبائر، جاء فى ترجمة يعقوب ابن حميد بن كاسب (قال ابن معين: ليس بشئ، وقال ابن أبى خيثمة عن ابن معين: ليس بثقة. قلت: من أين قلت ذاك؟ قال: "لأنه محدود". قلت: أليس هو

---

(١) مختصر الكامل ص ١٠٣ ترجمة رقم ١٠ وانظر أيضًا ص ٥٤٢ (١٢٨٩)، ٥٤٧ (١٣٠٨)، ٢٧٧ (٤٨٨)، ٢٣٩ (٣٨٩)، ٥٤١ (١٢٨٥).

(٢) تاريخ بغداد ٣٢٦/٥ وانظر تراجم أخرى فى ١٩٤/٢، ٢٥٠/٢، ١١٣/٣ - ١١٤ منه.

(٣) الميزان ٦٦/٤.

في سماعه ثقة؟ قال: بلى. لقد فهم ابن أبي خيثمة أن قول ابن معين: "ليس بثقة" أنه طعن في صحة سماع يعقوب حتى ظهر له سبب آخر[1].

وقال ابن معين في عبد العزيز بن أبان القرشي: "ليس بثقة، قيل من أين جاء ضعفه؟ قال: كان يأخذ أحاديث الناس فيرويها"[2]. وقد يقولون: "ليس بثقة" على من هو ليس من أهل الحديث؛ قاله ابن معين في عبد العزيز بن عمران بن أبي ثابت؛ لأن تخصصه قرض الشعر لا الرواية[3]. وقال ابن حجر في تهذيب التهذيب معلقًا على قول النقاد: "قال مالك: ليس بثقة، وقال البخاري: يتكلم فيه مالك ويحتمل منه"، وقال أبو الحسن بن القطان: قوله (يحتمل منه) يعني من شعبة وليس ممن يترك حديثه، قال: ومالك لم يضعفه وإنما شح عليه بلفظ (ثقة) - قال ابن حجر: "قلت: هذا التأويل غير شائع بل لفظة (ليس بثقة) في الاصطلاح توجب الضعف الشديد، وقد قال ابن حبان: روى عن ابن عباس ما لا أصل له كأنه ابن عباس آخر"[4].

وفي ترجمة إسماعيل بن عبد الله بن أويس، قال النسائي: "ضعيف"، وفي موضع آخر: "غير ثقة" وقال اللالكائي: "بالغ النسائي في الكلام عليه إلى أن يؤدي إلى تركه ولعله بان له ما لم يبن لغيره؛ لأن كلام هؤلاء كلهم يؤول إلى أنه ضعيف. وعلق ابن حجر على ما سبق قائلاً: قلت: وهذا[*] هو الذي بان للنسائي منه حتى تجنب حديثه وأطلق القول فيه بأنه ليس بثقة، ولعل هذا من

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢٠٦/٩ وشفاء العليل ص ٢١٥.

(٢) المجروحين لابن حبان ١٤٠/٢.

(٣) السابق ١٣٩/٢.

(٤) ٣٤٧/٤.

(*) أخذ رشوة.

إسماعيل كان فى شبيبته ثم انصلح"[1].

وقد يقولون: (ليس بثقة) على المجهول؛ قاله ابن عدي فى سعيد بن عقبة[2]. وقد يقولون (ليس بثقة) على الضعيف فى الحديث من وجهة نظر ناقد ما، قال ابن أبى حاتم: سألت أبى عنه؟ – مسلم بن النحات – فقال: هو ضعيف الحديث عندى، فقيل له: إن يحيى بن معين قال: هو ثقة، فقال: ما هو بثقة عندى[3].

ومن هذه الألفاظ (ليس بثقة فى النقل) و(لم يكن يوثق به) و(لم يكن موثوقًا به فى الرواية) و(ليس بثقة ولا أمين) و(لم يكن موثوقا به)، و(لم يكن يوثق به فى علمه) [4].

ومنها (فلان يشبه أن يكون ممن يضع الحديث)[5] و(فلان ما أحسن تفسيره لو كان ثقة) و(فلان ليس بثقة ولا أمين أو ولا مأمون) أو "ليس عندنا من أهل الثقة"[6].

ومنها قولهم: "هذا رجل قد كفانا مؤنته أو كفانا مؤنته ومؤنة البحث عن حاله" – قاله مطين فى ترجمة الهيثم البجلى شيخه[7]. وقولهم: "فلان ليس بمؤتمن على دينه"، و(فلان ليس بمؤتمن فى نفسه) [8]. وقولهم: "فلان ليس بالمرضى لا فى حديثه ولا فى دينه"[9]. وقولهم: "فلان غير مقنع أو فلان لم يقنع الناس بحديثه"،

---

(١) تهذيب التهذيب ٣١١/١ – ٣١٢.

(٢) الكامل ١٢٤٧/٣.

(٣) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم: ١٨٧/٨.

(٤) الميزان ٢٣٤/١، ١٥١، ٥٤٣/٢ وشفاء العليل ص ٢١٨.

(٥) السابق ص ٢٢٠.

(٦) السابق ص ٢٢٣.

(٧) تهذيب التهذيب ٩٥/١١.

(٨) لسان الميزان ٢١٣/١ والميزان ٥٦٥/٣.

(٩) شفاء العليل ص ٢٣٠.

وأكثر من يستعمل هذا اللفظ من أئمة الجرح والتعديل أبو إسحاق الجوزجاني، وهو بمعنى غير ثقة، كما فى ترجمة إبراهيم بن أبى يحيى[1]. وقولهم: (فلان أحاديثه أحاديث سوء) [2]. وقولهم: "فلان ما هو بمحمود عند أصحابنا"[3].

وقول أحدهم "كل آل أبى فلان ثقات إلا فلانًا" أو "لم يكن فلان يوثق فلانًا" أو (يُسأل أحدهم أفلان ثقة؟ فيقول: لا" أو "يُسأل أحدهم عن راوٍ فيوثق آخر" أو (يذكر أحدهم اسم راو ثم يقول: ليس هو فلانًا فلان ثقة) - لا يلزم منه نفى الثقة بالمعنى الاصطلاحى، بل قد يكون محتجًا به بمفرده أو فى الشواهد والمتابعات، فقد يقال - مثلاً - فى راو ليست مكانته فى الزهرى كمكانة غيره، أى أن السياق فى هذه الحالة هو الذى يحدد درجة الحكم، وقد يكون الراوى من أهل الشواهد والمتابعات. صحيح أن هذه الألفاظ تأتى - غالبًا - فى الجرح الشديد[4]، لكن أحيانًا يسأل أحدهم: فلان ثقة؟ فيعرض عن ذلك ويقول: الثقة فلان وفلان ويسمى بعض المشاهير، وفى مثل هذا لا يعد الجرح شديدًا بل قد يكون نفيًا للمنزلة العليا فقط، ونحو هذا ما حدث لعبد الرحمن ابن مهدى، وهو يحدث فقال: حدثنا أبو خلدة، فقال له رجل: كان ثقة؟ فقال ابن مهدى: "صدوق خيار الثقة شعبة وسفيان"[5]. أى أنه يقول فى سياق المقارنة، وقريب من هذا أن أبا حاتم قد يقول فى الراوى: (لا بأس به) أو (صدوق) فإذا سئل: أيحتج بحديثه؟ فيجب بالنفى،

---

(١) أحوال الرجال للجوزجانى ص ١٢٨ وانظر أيضًا ١٣٥، ١٨٠، ٢٠١، وشفاء العليل ص ٢٣٣ - ٢٣٤.

(٢) الميزان ٤/٤٩٠.

(٣) لسان الميزان ٢/٣٠٩.

(٤) انظر الميزان ١/٦٦٤، تهذيب التهذيب ١/٢٤١ والجرح والتعديل ٣/٥٥٥، ٤/٢٣١ وتاريخ بغداد ٩/١٨.

(٥) شفاء العليل ص ٣٤١.

فقد قال ابن أبى حاتم فى ترجمة عبدالله بن موسى التيمى: سمعت أبى يقول: ما رأى بحديثه بأسًا، قال: قلت: أيحتج به؟ قال: ليس محله ذاك(1).

أى أن هذه الأقوال تصدر فى سياق المقارنة بين الأوثق والثقة أو المبرز فى شيخ ومن دونه فيجب مراعاة القرائن والملابسات فى كل ترجمة. وبذا يثبت أنهم أخذوا بالتفصيل فى تطبيق هذا المعيار.

معيار شرب الخمر(*):

يرد المحدِّثون رواية شارب الخمر، وانتبهوا؛ إلى أنها تؤثر على العقل، وبالتالى على ضبط الراوى وبالتالى تعديله أو جرحه، والخمر حرام حرمها الإسلام فى المرحلة الأخيرة من مراحل تحريمها.

جاء فى ترجمة سعيد بن ذى لَقْوة أنه (شيخ دجال يزعم أنه رأى عمر ابن الخطاب ﷺ يشرب المسكر... وكيف يشرب عمر بن الخطاب رحمه الله المسكر، وهو الذى خطب الناس بالمدينة، وقال فى خطبته: سمعت النبى ﷺ يقول: الخمر من خمسة أشياء والخمر ما خامر العقل. ولم يكن عمر يشربها فى أول الإسلامِ حيث كان شربها حلالاً بل حرمها على نفسه، وقال: لا أشرب شيئًا يذهب عقلى"(2).

أى أن عمر أدرك قبل تحريمها أنها تذهب العقل وتؤثر على مدى دقة ما يقوله الإنسان، وبهذا اتفق العقل البشرى مع فلسفة التشريع فى مسألة تحريمها. أى أن المسلمين – وبخاصة المحدثين – يرون أن الذى يرتكب حرامًا مخالفًا بذلك منظومة القيم فى

---

(1) الجرح والتعديل ١٦٧/٥ وانظر أيضًا، ٢٢٢/٥ – ٢٢٣، ٩١٦.

(*) انظر فى حكم الخمر فى الإسلام ص ١٦٦ وما بعدها من (الحديث وأحكامه للدكتور (أبو اليقظان عطية الجبورى)، نشر جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم الدين. والفقيه والمتفقه للخطيب البغدادى ٣٣٧/١ – ٣٣٨.

(2) المجروحين لابن حبان ٣١٢/١، والميزان ١٣٤/٢ – ١٣٥.

الإسلام يكون مرتكبًا لذنب يخرجه عن العدالة. وبورود هذا النص عند ابن حبان يتضح أنهم أدركوا مدى خطورتها على العقل.

جاء فى ترجمة (محمد بن فضاء) إنه كان يبيع الخمر؛ لذلك حمل سليمان بن حرب عليه شديدًا. وقال يحيى بن معين: ليس بشئ[1].

وقال ابن معين فى (عمر بن عبد الله بن يعلى) إنه (كان يشرب الخمر)[2]. وللخمر علاقة بالمعازف – أحيانًا – جاء فى ترجمة "سليمان بن أحمد الواسطى" أنه (كذبه يحيى، وضعفه النسائى. وقال ابن أبى جاتم: كتب عنه أبى وأحمد ويحيى ثم تغير، وأخذ فى الشرب والمعزف فترك"[3]. وجاء فى ترجمة صالح بن محمد الترمذى – كما نقله الذهبى – أنه: "صالح بن محمد الترمذى ... لا يحل كتب حديثه. كان مرجئًا جهميًا داعية، يبيع الخمر، ويبيح شربه، رشاهم فولوه قضاء ترمذ. وكان يؤدب من يقول: الإيمان قول وعمل"[4].

وقد تحدث النقاد عن درجات شرب الخمر، فمنه النبيذ – الذى هو حلال فى رأى – وتحدثوا عن المسكر منه، وتحدثوا عن الخمر، وتحدثوا عن إدمان الأخيرة. قال الذهبى فى ترجمة (محمد بن عبد الحميد السمرقندى): "تركه أبو سعد السمعانى لإدمانه شرب الخمر، فما روى عنه"[5].

ومن الرواة من كان يجمع بين شرب الخمر وأمور أخرى من مثل (التهتك والفجور) و(لعب الشطرنج فى المسجد) وغيره. جاء فى ترجمة (محمد بن الضوء ابن الصلصال) أنه (كان معروفًا

---

(١) المجروحين ٢/٢٧٤، الميزان ٤/٥.

(٢) مختصر الكامل ص ٥١٦ [١٢٠٥].

(٣) الميزان ٢/١٩٤، ٤/١٠١ ترجمة (سليمان بن أحمد الدمشقى).

(٤) الميزان ٢/٣٠٠.

(٥) السابق ٣/٦١٣.

بالزور وشرب الخمور). قال الخطيب: كان أحد المتهتكين بالخمر والفجور"[١]. وجاء فى ترجمة (فضالة بن مفضل بن فضالة) أن أبا حاتم قال فيه: لم يكن أهلاً أن يروى عنه. وقيل - القائل الذهبى-: كان يشرب المسكر، ويلعب الشطرنج فى المسجد[٢].

وشارب الخمر فى أسفل درجة (دركة) من درجات الجرح[٣].

لكن إتقان (على بن السراج المصرى) وحفظه أجبر المحدثين على قولهم: "حافظ متأخر متقن، لكنه كان يشرب المسكر. قال الدارقطنى: كان يحفظ الحديث، وكان يشرب ويسكر"[٤].

وليس فى هذا دعوة من المحدثين إلى شرب الخمر فهذه حالة لا يقاس عليها، تدل على أن الناقد ينبغى عليه مراعاة التفصيل فى أحكامه.

أما (الجراح بن منهال، أبو العطوف الجزرى) فقد (كان صاحب غفلة). النسائى والدارقطنى: متروك. ابن حبان: كان يكذب فى الحديث، ويشرب الخمر"[٥].

ومثلما نقد المحدثون الرواة ومروياتهم جرحًا وتعديلاً - تطبيقًا - فقد تحدثوا فى مقدمات كتبهم، وكتب الدراية فى مبحث (العدالة) - عن رد رواية شارب الخمر؛ قال ابن حبان فى مقدمة المجروحين: "سمعت إبراهيم بن نصر العنبرى يقول: سمعت على بن خشرم يقول: سمعت ابن إدريس يقول: لا يسمع الحديث ممن

---

(١) السابق ٥٨٦/٣.

(٢) السابق ٣٤٩/٣ وانظر تراجم أخرى فى مختصر الكامل ص ٥٤٧ (١٣٠٨)، وتاريخ بغداد ٤٧/٩ ترجمة (الشاذكونى).

(٣) انظر شفاء العليل ص ٢٧٧. وللمزيد انظر الميزان ٢٩٥/٣، ١٠١/٤، ٢٣٨/١، ٣٩٠/١.

(٤) الميزان ١٣١/٣.

(٥) الميزان ٣٩٠/١.

شرب مسكرًا، لا ولا كرامة"[1].

وقد كان المحدثون على وعى بما كان يقوله الشعراء فى مدح الخمر جاء فى ترجمة (عمرو برق) أن ابن معين قال: نزل عكرمة على عبد الله الأسوارى والد عمرو هذا بصنعاء، فأمر ابنه بالأخذ عن عكرمة، فكان عكرمة يقول: اطلبوه؛ فكانوا يحبونه، وكان يشرب؛ فكان يقول له: لعلك ممن يقول:

اصبب على صدرك من بردها إنى أرى الناس يموتونا

قال ابن عدى: فيقوم وهو سكران"[2].

وينبغى هنا التمييز بين الخمر المسكر والنبيذ المسكر وغير المسكر هذه أمور إلى مباحث الفقه أقرب[3]. وهذا أمر ينبغى الأخذ بالتفصيل[*] فيه لأن الفقهاء اختلفوا فى أمر النبيذ وفى درجة إسكاره، جاء فى ترجمة (عمر بن قيس المكى) أنه "حج مالك فلقيه عمر بن قيس المكى، فقال له: أنت مالك؟ أنت هالك؛ جلست ببلدة رسول الله ﷺ، تضل حاج بيت الله تقول أفرد أفرد، أفردك الله؛ فأراد أصحاب مالك أن يكلموه، فقال: لا تكلموه؛ فإنه يشرب الخندريس (يعنى النبيذ المسكر)[4].

---

(١) مقدمة المجروحين ٢٣/١.

(٢) الميزان ٢٩٥/٣ وانظر أيضًا ٢١٨/١ - ٢١٩.

(٣) انظر القاموس الفقهى لسعدى أبو جيب ص ٣٤٦.

(*) جاء فى ترجمة (إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الإمام الحجة) أنه روى له الستة وأجمعوا على توثيقه ووضع الذهبى أمامه علامة (صح) للدلالة على أنه موثق عنده، وكان حافظًا فقيهًا كبير القدر. وأن على بن خشرم قال: قلت لوكيع: رأيت ابن علية يشرب النبيذ حتى يحمل على الحمار، يحتاج من يرده إلى منزله، فقال وكيع: إذا رأيت البصرى يشرب فاتهمه. قلت – القائل الذهبى –: "وكان الكوفى يشربه تدينًا، والبصرى يتركه تدينًا". (الميزان ٢١٨/١ – ٢١٩).

(٤) الميزان ٢١٨/٣.

وجاء فى ترجمة ابن أبى ليلى (محمد عبد الرحمن) أنه (كان لا يجيز قول من لا يشرب النبيذ)[1]. لذلك جاء فى ترجمة (عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفى) أن جريرًا كان (يحكى عن زائدة أنه رآه يشرب الخمر).

وضعفه أحمد ويحيى والنسائي. وقال البخارى: يتكلمون فيه. وقال الدارقطني: متروك. وقال زائدة: رأيته يشرب الخمر. وقال الساجي – تعليقًا على قول زائدة –: أحسب رآه يشرب شيئًا من هذه الأنبذة التى هى عند من يرى أنها حرام خمر[2].

والحق مع المحدثين – والإسلام بصفة عامة وبعض علماء الأمم الأخرى – فى تحريمهم الخمر، وإصرار أهل الحديث على رد رواية شارب الخمر، فعلماء النفس الآن يشتكون (من مضار الخمر الصحيحة كإتلاف المعدة وتليف الكبد، وفقدان الشهية، وقد تؤدى إلى الإصابة بأمراض الكلى أو السل. والسكر يضعف القوة العاقلة والقوة الإدراكية فى الإنسان وكثيرًا ما ينتهى إلى الجنون)[3].

إن الخمر فى بداية شربها غيرها فى إدمانها، لقد قسم علماء النفس شرب الخمر إلى مراحل يهمنا منها (المرحلة الثانية: مرحلة الإنذار بالإدمان، وتتميز هذه المرحلة بظهور نوبات من النسيان التام لما حدث أثناء الإغراق فى شرب الخمر فى صباح اليوم التالى)[4]. كما أن الخمر غالبًا ما يفقد مدمنها الذاكرة بسبب الهذيان

---

(١) السابق ٣/٦١٤.

(٢) الميزان ٣/٢١١، والمجروحين لابن حبان ٢/٩١.

(٣) فى الصحة النفسية والعقلية ص ٢٣٦ للدكتور عبد الرحمن عيسوى، ط١، ١٩٩٢م، نشر دار النهضة العربية.

(٤) الطب النفسى المعاصر لجلينيك ص ٣٥١ ترجمة الدكتور أحمد عكاشة، الأنجلو المصرية، ١٩٦٩م.

الارتعاشى الذى تسببه[1].

وللخمر أضرار على العلاقات الاجتماعية فقد ناقش جـودوين Goodwin فى العديد من مقالاته التأثير السيئ لإدمان الخمر على العلاقات الاجتماعية، إنها تجعل شاربها يعانى من ضعف ذاكـرة يستمر لفترة وجيزة يتمثل فى عدم قدرته على تذكر الأحداث التى مضى عليها من (٥ – ١٠) دقائق. وقد تسبب تلك الوقائع والأفعال وقوع مشاكل عائلية مثل إهمال قرينة حياته والإساءة إلى الأطفال والطلاق، وقد يؤدى تصرف معاقر الخمر أثنـاء فتـرة (فقـدان الوعى) إلى فقده لوظيفته مما يؤدى إلى مزيد من التعقيدات[2].

وبذلك يكون تحريم الخمر فى الإسلام واضح وقاطع، وهو يشمل كل أنواع المواد التى تؤدى إلى السكر أو ذهاب العقل، ففيها مـواد مثبطة للنشاط. إنها تـؤثر علـى الأعصـاب، والكفـاءة الذهنيـة والعضلية، وقد ينخدع الفرد الذى يتناول الخمر بما يحسه أول الأمر من نشاط نتيجة تحرر الجهاز العصبى السفلى من سيطرة الجهـاز العصبى العلوى بعد أن تقل كفاءة هذا الأخير نتيجة للخمر[3].

ولم يكتف المحدثون بالإشارة إلى أضرار الخمـر فـى كتـب الرجال بل سجلوه فى مؤلفاتهم الأخرى؛ قال الذهبى فـى الطـب النبوى: "تقدم حديث طارق بن سويد فى تحريم التداوى بالخمر... وقد أخبر الصادق أن الخمر ليس بدواء ولكنه داء، وذلك لما فيـه

---

(١) السابق ص ٣٥٤.

(٢) الإسلام والتربية الصحية ص ٨٦ للدكتورة عائدة عبدالعظيم، ط١، ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤م، مكتب التربية العربى لدول الخليج. وانظر ص ٩١، ٩٠، ٨٧.

(٣) ص ٨٢، ٨٣ من السابق وقارن بـ ص ٨١ – ٨٢ من كتاب (الحلال والحرام) للدكتور يوسف القرضاوى، ط٨، دار الاعتصام، مصر، ١٩٧٤م. وص ٢٠ من كتاب الأشربة للإمام أحمد، تحقيـق صـبحى السـامرائى، ص ١٢ – ٥٦ مـن موسوعة الفقه الإسلامى، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، مصر، ١٩٦٦م.

المضار والمفاسد من ذهاب العقل، وإذا ذهب العقل ذهب الدين، قال أبقراط: "ضرر الخمر بالرأس شديد لأنه يضر الذهن". قال صاحب الكامل: خاصيته الإضرار بالدماغ والعصب، وقال غيره: يحدث النسيان والموت فجأة، ويحسن القبائح، ويورث الرعشة واللقوة والفالج والسكتة وغير ذلك[1].

معيار ومصطلح الكذب:

الكذب عادة ذميمة لا يقبلها الأسوياء؛ لذلك نبه علماء الصحة النفسية إلى خطورته، فقد ذكر الدكتور عبد العزيز القوصى أن كلاً من الكذب والسرقة والغش عادات سيئة تشترك فى صفة واحدة هى عدم الأمانة. فالكذب يعنى عدم الأمانة فى وصف الحقائق، والسرقة تعنى عدم الأمانة إزاء ممتلكات الآخرين، بينما الغش هو عدم الأمانة فى القول أو الفعل بشكل عام[2]. واشتراط المحدثين عدم كذب الراوى له ما يبرره؛ لأن الكذاب قد يزيد أو ينقص فى الرواية، والأمر دين، والحديث مصدر من مصادر التشريع الإسلامى، والكذب يعنى عدم أمانة الراوى فى نقله؛ لذلك مدح النقاد موسى بن على بن رباح؛ قال أبو حاتم فيه: "يتقن حديثه لا يزيد ولا ينقص"، وجعلوا عدم الزيادة والنقصان من الأدلة على ضبط الراوى وصدقه فى الرواية[3]. والنهى عن الكذب ألح عليه القرآن الكريم حيث وردت مادة كذب ومشتقاتها حوالى (٢٧١)

---

(١) الطب النبوى ص ١١٨.

(٢) نقلاً عن الصحة النفسية للدكتور عبدالمطلب أمين القريطى ص ١٥٥، ط دار الفكر العربى، مصر ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. وانظر أيضًا ص ١٣٨ من كتاب (التكيف والصحة النفسية للدكتور محمود السيد الهابط، ط٢ نشر المكتب الجامعى الحديث، الإسكندرية، د.ت.، ص ٤٤٨ من كتاب (فى الطب النفسى للدكتور عبد الفتاح محمد دويدار، ط دار النهضة العربية، بيروت، سنة ١٩٩٤م.

(٣) شفاء العليل ص ٣١.

مرة[1] فى سور القرآن الكريم.

وينبغى التنبيه هنا إلى أن هناك فارقًا بين الكذاب والوضاع، الكذاب هو الراوى الذى لا يبالى أحدث بأحاديث سواء سمعها أو لم يسمعها، مشهورة كانت أو غريبة، فلا يبالى. والوضاع هو الذى يفترى على رسول الله ﷺ ما لم يقل، والوضاع كذاب وزيادة؛ لأنه افترى واختلق على الرسول ﷺ مما عملته يداه، ولم يكن ناقلاً عن غيره، بل هو الذى اختلقه وافتراه[2].

إن الراوى الكذاب حديثه يسمى (الموضوع) والمتهم بالكذب يسمى حديثه (المتروك) لأنه معروف بالكذب فى الكلام العادى لا فى الرواية[3].

وقد ذهبت أتتبع دلالة لفظ "كذاب" فلم أجد لها مكانًا سوى آخر مرتبتين من مراتب الجرح والتعديل حيث يترك النقاد مرويات الرواة الموجودين بهما.

ففى المرتبة الخامسة عند ابن أبى حاتم جاءت ألفاظ (متروك الحديث أو ذاهب الحديث أو كذاب). وعند العراقى: "متهم بالكذب وهالك وليس بثقة ولا يعتبر به وفيه نظر وسكتوا عنه[4].

ويبدو من صنيع ابن أبى حاتم أنه جمع هذه المرتبة والتى تليها فى مرتبة واحدة، وصنيع ابن حجر بخلاف ذلك، فإنه جعل قوله: "متهم بالكذب" فى مرتبة أخرى غير مرتبة (متروك). وجعل من قيل فيه: "كذاب" وما يشبهه فى آخر المراتب. فهى عنده (من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح وإليه الإشارة بـ (متروك،

---

(١) المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم. وضعه محمد فؤاد عبدالباقى، ط ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م. دار الحديث، مصر.

(٢) إتحاف النبيل ص ٦٦ والشرح والتعليل ص ٦١.

(٣) تيسير مصطلح الحديث للطحان ص ٦٦، ٧٠.

(٤) شفاء العليل ص ٢١٣.

ومتروك الحديث وواهى الحديث وساقط"[١].

وصنيع العراقى وسط فإنه جعل من أهل هذه المرتبة من قيل فيه: (هالك ومتروك) ومن قيل فيه: "متهم بالكذب" وهو الراجح[٢].

إن من قيل فيه (متروك) الغالب عليه أن سبب ذلك رداءة الحفظ والفحش فى الروايات، ومن قيل فيه (متهم بالكذب) الطعن فيه من قبل العدالة لا من قبل الحفظ، وهذه المرتبة تجمع بين من ترك إما لسوء حفظه وفحش تخليطه وإما لبدعته وإما افسقه أو كذبه فى كلام الناس وأما من كان متهمًا بالكذب فى الحديث النبوى فسوف يذكر فى المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح. إن ألفاظ المرتبة الخامسة تشترك جميعًا فى أنها ليست صريحة فى تكذيب الراوى وافترائه على رسول الله ﷺ [٣].

وقد تبلور تطبيقهم لهذا المعيار فى ألفاظ عديدة منها قولهم: (فلان يشبه أن يكون ممن يضع الحديث) أى أنه متهم بالوضع. ونحوه "لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق" قاله ابن عدى فى الحسن بن عبد الرحمن بن عباد بن الهيثم، وقد قال فيه: "يسرق الحديث منكر عن الثقات". ونحوه قولهم: "فلان ليس يشبه حديثه حديث أهل الصدق". وقد قال ابن عدى فى محمد بن إسحاق بن حرب اللؤلؤى: "لا أرى حديثه يشبه حديث أهل الصدق"، والرجل قال فيه صالح جزرة: كذاب، وقال الخطيب: "لم يكن يوثق به". فهذه الألفاظ بمفردها ليس فيها تصريح بأن الراوى يكذب فقد يكون ذلك لفحش خطئه أو لتهمته بالكذب[٤].

---

(١) النكت على نزهة النظر لابن حجر ص ١٨٧.

(٢) شفاء العليل ص ٢١٣.

(٣) السابق نفسه.

(٤) شفاء العليل ص ٢٠، والكامل ٢/٧٤٦، الميزان ٣/٤٧٥.

وأما قول ابن حبان: "لا يجوز الاحتجاج بفلان" أو "لست أستجيز الرواية عنه" - فهو كثيرًا ما يقول ذلك فى الراوى الذى فحش خطؤه والمتهم بسرقة الحديث والكذب فى الروايات[1].

مع مراعاة أنه قد يقول "لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد" على الرواة الذين يصلحونه فى الشواهد والمتابعات[2]. وقولهم: "فلان اتهم فى اللقاء" أى أنه حدث عن أقوام لم يلقهم وادعى السماع من مشايخ لم يدركهم وهذا على سبيل التهمة لا التصريح بكذبه[3]. وقولهم: "فلان متهم بالكذب فى لهجته" أى فى لسانه، ونحوه "فلان يكذب فى كلام الناس أو يكذب فى غير الرواية"[4].

وقولهم: "فلان ضعفوه بأنه لم يلق أولئك" أى أنهم ضعفوه من قبل عدالته، وأنه ادعى السماع من أقوام لم يلقهم، وقد قال ابن عدى فى أحمد بن عبد الجبار العطاردى: رأيتهم مجمعين على ضعفه ولم أر له حديثًا منكرًا إنما ضعفوه؛ لأنه لم يلق أولئك. وقال مطين الحضرمى: "كان يكذب"، قال الذهبى: "يعنى فى لهجته لا أنه يكذب فى الحديث"[5].

وقولهم: "حدثنا فلان والله المستعان" أو "حدثنا فلان وإنا لله وإنا إليه راجعون"[6]. وقولهم: "فلان ليس على وجهه سيماء المتقين" أى أنه فاسق، وليس فيه تصريح بأنه يكذب فى الرواية[7].

---

(١) المجروحين له ١٤٦/١، ٢٥٧، ٣١٦.

(٢) انظر السابق ٥٦/٢، ١٦، ١٠، ١٢٨.

(٣) شفاء العليل ص ٢٢١.

(٤) السابق ص ٢٢٢.

(٥) سير أعلام النبلاء ٥٦/١٣ - ٥٧، وشفاء العليل ص ٢٣٦ لكن الشيخ مصطفى إسماعيل اعترض على كلام الذهبى ووافق مطينًا على كلامه.

(٦) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٢٦٧/٥، الميزان ٣٩٤/٣، تهذيب التهذيب ٣٩٣/٨.

(٧) شفاء العليل ص ٢٤٠.

أما المرتبة السادسة ففيها جزم بأن الراوى كذاب فى الرواية. والألفاظ التى تبلور هذا المعيار فيها كثيرة مثل: (أكذب الناس) و(ركن الكذب) و(كذاب) عند الحافظ ابن حجر[١].

وعند السيوطى كذاب ويكذب. وقولهم "أفاك"[٢] وقولهم: "فلان من إفكه كذا" و(فلان أكذب البرية) و(كذوب) و(كذاب خبيث) و(يضرب المثل بكذبه) أو (كذاب على رسول الله ﷺ) و(ما رأيت أكذب من ذى شفتين منه) و(معدن الكذب) و(من معادن الكذب) و(منبع الكذب) و(كذاب مكذب) و(كذاب والع بالوضع) و(كذاب له طامات)[٣]. وقولهم إذا ذكروا إسنادًا: (هذه سلسلة الكذب) أو (يقلب الأسانيد عمدًا وملحد كذاب)[٤].

وقولهم: "فلان كذاب عدو لله رجل سوء خبيث"[٥] و(فلان كذاب لا يتابع على بلاياه) أو (كذاب بارد) أو (كذاب أشر)[٦].

وقولهم: (حديثه يدل على أنه لا يصدق) أو (ليس بصدوق)[٧]. و(ليس من أهل الصدق) أو (بعيد عن أوعية الصدق)[٨]. وقولهم: (فلان أفاك الحديث أو اخترق الحديث)[٩].

وقولهم: "كان فلان زيفًا"[١٠]. وقولهم: "كان فلان يجلد فى

---

(١) النكت على نزهة النظر ص ١٨٨.
(٢) شفاء العليل ص ٢٠٦.
(٣) السابق نفسه.
(٤) الميزان/ ١٥٩.
(٥) السابق ٢٠١/١.
(٦) شفاء العليل ص ٢٦١.
(٧) الجرح والتعديل ٨٥١٨.
(٨) شفاء العليل ص ٢٦٢.
(٩) السابق ص ٢٦٢.
(١٠) الميزان ٤٣٥/١.

الحديث"[١]. ومن ذلك وصفهم لمجالد بن سعيد بن عمير الهمدانى، فقد روى ابن حبان بسنده عن الحسن ابن سفيان أنه قال: سمعت حرملة بن يحيى قال: سمعت الشافعى يقول: الحديث عن مجالد يجلد الحديث[٢].

ومما يؤكد ما سبق ما ذهب إليه يحيى بن سعيد حيث جرح مجالد بن سعيد، ورماه بالكذب. جاء عن الفلاس قوله: سمعت يحيى بن سعيد يقول لبعض أصحابه: "أين تذهب؟ قال: إلى وهب بن جرير أكتب السيرة عن أبيه عن مجالد. قال يحيى: تكتب كذبًا كثيرًا، لو شئت أن يجعلها مجالد كلها عن الشعبى عن مسروق عن عبد الله[٣]. وقولهم: "لم أر أصفق وجهًا من فلان أو لم أر فى الكذابين أصفق وجهًا منه[٤].

وقولهم: "حدث عمن لم يرهم أو لم يدركهم أو ماتوا قبل أن يولد أو حدث عمن لم يخلق". وقولهم: "فلان به كل البأس" و"كان يغير أسماء الله" و"موسوم بالكذب"[٥]. وقولهم: ما رأينا أحدًا أبين أمرًا من فلان" أو "لا نقطع على أحد بالكذب إلا على فلان"[٦]. وقولهم: "شويطر كذاب"[٧]. وقولهم: "ليته اكتفى بما سمع أو بما رزق أو لو حدث بما سمع لكان فيه كفاية أو مقنع لكنه حدث عن شيوخ لم يدركهم أو لا يقتصر على ما سمع أو تناول ما لم يسمع أو لو حدث بما سمع لكان خيرًا له أو لم يقتصر على الذى عنده حتى

---

(١) المجروحين لابن حبان ٣/١٠.

(٢) السابق نفسه.

(٣) تهذيب التهذيب ١٠/١٠ والشرح والتعليل ص ١٢٤.

(٤) شفاء العليل ص ٢٦٧.

(٥) السابق ٢٦٨.

(٦) السابق ٢٦٩.

(٧) السابق نفسه.

تخطى إلى أحاديث غيره أو لم يصبر على ما رزق وأسرف في الأمر فافتضح أو قد سمع وطلب لكنه لم يقتصر على ما سمع ولو اقتصر لكان له فيه كفاية"[١].

وقولهم: "كان فلان يرزّف" و"عفر من الأعفار"[٢]. وقولهم: "فلان مكشوف الأمر دجال أو مكشوف الأمر جدًا"[٣]. وقد يقولون (دروزن) وهو الكذاب بلغة أهل فارس. والحق أنها (دروغزن) بمعنى كاذب، لأن دروغ تعنى الكذب[٤].

أردت من خلال ما سبق أن أشير إلى أن ابن أبى حاتم ومن تابعوه فى الكلام عن مراتب الجرح والتعديل لم يدونوا كل هذه الألفاظ فى المرتبة الخامسة أو السادسة واكتفوا ببعضها - القليل جدًا منها -، وأردت أن أبين أن الظاهرة الواحدة قد يعبر عنها بألفاظ مختلفة فكما أن للفظ الواحد دلالات مختلفة مثل "صدوق" التى تأتى فى كل مراتب التعديل وكل مراتب الشواهد، وكل مراتب الجرح بالنفى والسلب - كذلك الألفاظ المختلفة قد تأتى بمعنى واحد، أى أنه لابد من استقراء الألفاظ والمعانى للوصول إلى الدلالة الدقيقة لمعرفة الأصوب من أحكامهم للوصول إلى الرأى الراجح والدقيق والعلمى.

إنهم راعوا التفصيل حتى فى تطبيق هذا المعيار الذى لا تفصيل فيه. فالظاهر من قولهم: "فلان كذاب" أن الراوى يكذب فى الرواية إما بالسرقة أو بالتركيب أو بالوضع، ولكنهم قد يقولون ذلك على المبتدع كما قال ابن معين فى تليد بن سليمان المحاربى: "تليد

---

(١) شفاء العليل ص ٢٧٠.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ص ٢٧١.

(٤) دلنى عليه الدكتور عبدالوهاب علوب (آداب القاهرة قسم اللغات الشرقية). انظر شفاء العليل ص ٢٧٧.

كذاب كان يشتم عثمان وكل من شتم عثمان أو طلحة أو أحدًا من أصحاب رسول الله - ﷺ - فهو دجال لا يكتب عنه وعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين[1].

ويقولون ذلك أيضًا فيمن يكذب في حديث الناس لا في الرواية، جاء في الميزان ترجمة الحارث بن عبد الله الهمداني الأعور... ذكر الذهبي أقوال من كذبه ثم قال: "وحديث الأعور في السنن الأربعة والنسائي مع تعنته في الرجال فقد احتج به وقوى أمره، والجمهور على توهين أمره مع رواياتهم لحديثه في الأبواب، فهذا الشعبي يكذبه ثم يروي عنه، قال: والظاهر أنه كان يكذب في لهجته وحكاياته وأما في الحديث النبوي فلا وكان من أوعية العلم". وما قاله الذهبي محتمل وليس بصريح، لأنهم يردون أحاديث الكذابين في الرواية ويبينون أمرهم ويحذرون منهم، ومن وضح أمر الكذاب فقد برئت عهدته[2].

وقد يقولون (فلان كذاب) على من يخطئ ويهم ولا على من يتعمد، كما جاء في لسان الميزان ترجمة "برد" مولى سعيد بن المسيب، قال ابن حبان في الثقات: "كان يخطيء وأهل الحجاز يسمون الخطأ كذبًا، قال الحافظ ابن حجر: قلت: يعني قول مولاه لا تكذب عليّ كما كذب عكرمة على ابن عباس"[3].

وجاء في تهذيب التهذيب ترجمة علي بن عاصم بن صهيب الواسطي قول ابن معين: "كذب ليس بشئ" وقال يعقوب بن شيبة عن ابن معين: ليس بشئ ولا يحتج به، قلت: ما أنكر عليه؟ قال: الخطأ والغلط ليس ممن يكتب حديثه، فقيل ليحيى: إن أحمد يقول: علي بن عاصم ليس بكذاب، فقال: لا والله ما كان علي عنده قط

---

(١) شفاء العليل ص ٣٤٣ وتاريخ بغداد ١٣٨/٧.

(٢) الميزان ٤٣٦/١ - ٤٣٧ وشفاء العليل ص ٣٤٣.

(٣) لسان الميزان ٧/٢ وكلام ابن حبان في الثقات ١١٤/٦.

ثقة ولا حدث عنه شئ فكيف صار اليوم عنده ثقة؟[1].

ونقل الشيخ مصطفى إسماعيل عن الشيخ المعلمى قوله: إن قولهم: "فلان يكذب أو كذاب" قد يقصد بها الوهم ومخالفة الصواب ولذا عدها بعضهم من الجرح غير المفسر ولكن العبرة ببقية الأقوال فى الترجمة، فمثلاً قال ابن معين لأبى بدر شجاع بن الوليد السكونى: يا كذاب، وقد قال ابن أبى خيثمة عن ابن معين فى شجاع: شجاع بن الوليد ثقة، وثقه غير واحد ولكنه يهم ويغلط[2]. وقد يقولون فلان كذاب على سبيل المزاح[3].

وفى تاريخ بغداد ترجمة أحمد بن أزهر النيسابورى ذِكْرُ قصة فيها أن ابن معين سمع حديثًا فى فضل عليّ - وهو موضوع - وأحمد بن الأزهر هذا يحدث فلما سمعه قال ابن معين: من هذا الكذاب النيسابورى الذى يحدث بهذا الحديث، فقام أحمد، وقال: هو ذا أنا، فتبسم ابن معين، وقال: أما إنك لست بكذاب"، والرجل قد وثقه غير واحد[4].

وقد يقولون (فلان يقع فى حديثه الكذب) ويكون لذلك أسباب ولكل سبب حكم، فينبغى التفصيل:

(١) قد يكون سبب ذلك تعمد الكذب إما بالسرقة أو التركيب أو الوضع والاختلاق فهؤلاء يرد حديثهم ويترك.

(٢) قد يكون سبب ذلك الوهم والغفلة، والمغفل إما أن يبتدئ

---

(١) تهذيب التهذيب ٣٤٧/٧.

(٢) جاء قول المعلمى فى "التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من أباطيل" ص ٤٩٥، وانظر مقدمة الفوائد المجموعة فى الأحاديث الموضوعة ص ٤٤٨ وقارن بشفاء العليل ص ٣٤٤.

(٣) شفاء العليل ص ٣٤٤.

(٤) السابق نفسه.

(١) تاريخ بغداد ٤١/٤ - ٤٢

برواية البواطيل وما لا أصل له، وإما أن يُلقّن من تلامذة سوء، سواء كانوا عامدين أو هم أنفسهم أهل وهم، قال عبد الله بن أحمد فى الحسن بن على بن شبيب المعمرى أبى على الحافظ: لا يتعمد الكذب ولكن أحسبه صحب أقوامًا يوصلون الحديث". وقال ابن عدى: كان المعمرى كثير الحديث صاحب حديث بحقه كما قال عبدان: إنه لم ير مثله، وما ذكر عنه أنه رفع أحاديث وزاد فى المتون فإن هذا موجود فى البغداديين خاصة وفى حديث ثقاتهم، وأنهم يرفعون الموقوف ويصلون المرسل ويزيدون فى الأسانيد، والمعمرى كما قال عبد الله بن أحمد: لا يتعمد الكذب ولكنه صحب قومًا يصلون ويزيدون[1].

(٣) وقد يكون السببُ فى وقوع الكذب فى رواية الراوى التدليسَ، فإن الراوى وإن كان ثقة قد يحمله الشره على رواية أحاديث الضعفاء والمتروكين وهى أودية الكذب[2].

ويلاحظ هنا تركيزهم على معايير الكيف: التعمد وغيره، ومعرفة نية الراوى من خلال مروياته وأحواله والقرائن وشهادات الآخرين وتاريخه ومذهبه[*].

كما أن هناك فارقًا بين قولهم: "فلان لو قيل له اكذب لم يحسن" و"فلان لا يحسن أن يكذب". القول الثانى يدل على الجرح الشديد ويدل على أن الراوى من الكذابين الحمقى الجهلة الذين لا يستطيعون أن يظهروا كذبهم فى صورة مستقيمة حتى يخفى أمرهم على العامة أو على النقاد فترة من الزمن، فهذا الصنف من الكذابين إذا حدث بحديث أو ادعى سماع حديث من بعض المشايخ

---

(١) تاريخ بغداد ٣٧٠/٧ - ٣٧٢ والكامل ٧٥٠/٢.

(٢) شفاء العليل ص ٤٢٧. (والمقصود يصلون المنقطع).

(*) النية محلها القلب ولا يعلمها إلا الله، و"لا ينسب إلى ساكت قول" كما قال علماء أصول الفقه؛ لكن يستدل عليها أحيانًا من أقوال وأفعال الشخص.

فلا يخفى أمره على العميان، ومن هؤلاء رتن الهندى الذى قال الذهبى فى ميزانه: "رتن وما أدراك ما رتن شيخ دجال بلا ريب ظهر بعد الستمائة فادعى الصحبة، والصحابة لا يكذبون، وهذا جرئ على الله ورسوله - ﷺ - وقد ألفت فى أمره جزءًا ... ومع كونه كذابًا فقد كذبوا عليه جملة كبيرة من أسمج الكذب والمحال[١].

وجاء فى ترجمة على بن محمد بن سعيد أبى الحسن الموصلى قال أبو نعيم: كذاب، كان محمد بن المظفر يذكره ويقول: المسكين لا يحسن الكذب. وعلق الخطيب على قوله هذا فقال: "هذا القول من ابن المظفر على سبيل الاستنكار لكذبه والاستعظام له لا على نفى الكذب عنه"[٢].

وسأل مهنًا يحيى بن معين عن يحيى بن هاشم بن كثير الغسانى: "تراه وضع هذه الأحاديث؟ قال: هو لا يحسن يضع هذه الأحاديث، ولكن وضعت له، وقال مرة: لا يحمل عن مثله الحديث، وقال مرة: دجال هذه الأمة، وقال مرة: لم يكن بالثقة[٣].

وقد يقال هذا اللفظ فى الرواة الذين لا بأس بهم، ويحسن حديثهم لذاته، قال يحيى بن معين فى عاصم بن عمر بن على المقدمى: ليس به بأس لا يحسن الكذب[٤].

والقول الأول يدل على المدح وأن الراوى لثقته ودينه وورعه لو قيل له اكذب لم يحسن ولم يعرف كيف يكذب؛ لأنه على الفطرة السليمة؛ ولأنه تعود الصدق فإذا طلب منه خلافه يشق عليه[٥].

---

(١) الميزان ٤٥/٢ وقارن بشفاء العليل ص ٤٧٢.

(٢) تاريخ بغداد ٨٣/١٢.

(٣) السابق ١٦٤/١٤.

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد ١١١/٢.

(٥) شفاء العليل ص ٤٧٢ - ٤٧٣.

فالقول الأول صريح فى أن الراوى كذاب والثانى له احتمالات فقد يكون الراوى وضاعًا، أو كذابًا أو مبتدعًا أتى بأحاديث تشد بدعته، أو عابدًا مغفلاً وضعت له أحاديث خبيثة فى إنكار صفات الله أو أحاديث فى التشبيه أو للتشكيك فى الدين، وهذا العابد لم يميزها[١].

وهناك فارق بين قولهم: "فلان لا يشبه حديثه حديث أهل الصدق". وقولهم: "فلان لا يصدق". الثانى تهمة للراوى بالكذب، والأول قد يكون سببه شدة الغفلة والتخليط وإن كان الراوى صدوقًا فى نفسه[٢]. واللفظ قد يأتى منفيًا فيثبت عكسه فنفى السلب إيجاب، ونفى الكذب صدق، والصدق درجات، ففى أى مرتبة يكون من يقال فيه: "فلان لا يكذب" و"فلان أرجو أنه لا يكذب أو لا يكون ممن يكذب" و(فلان ما أعلم أنه يكذب). فهذه الألفاظ تتدرج من الأحسن حالاً إلى الأسوأ حسب هذا الترتيب، فقولهم: (لا يكذب) جزم بنفى الكذب، وكثيرًا ما يقال هذا ويقصد به إثبات الصدق والدفاع عن الراوى مع أن نفى النقص لا يلزم منه ثبوت الكمال. والقول الثانى ليس فيه جزم بل رجاء، ولا يلزم من رجاء الشئ تحققه، ومع ذلك فهو أحسن حالاً من القول الأخير؛ لأن عدم العلم لا يلزم منه العلم بالعدم ولا يلزم منه الرجاء، فكم من رجل لا يعلم المرء عنه الكذب ومع ذلك ليس بمنزلة من يقال فيه: (أرجو أنه لا يكذب) والألفاظ الثلاثة من ألفاظ الشواهد والمتابعات، والأول يرد أحيانًا على سبيل التوثيق[٣].

ويلاحظ أن دراسة المعيار وألفاظه يجب أن تدرس فى أماكن تواجدها سلبًا وإيجابًا، يدل على هذا أن قولهم: "أصح شئ فى الباب"، و"أحسن شئ فى الباب" قد يدل على أنه أفضل الضعيف، وقولهم:

---

(١) السابق ص ٤٩٠.
(٢) السابق ص ٤٩٤.
(٣) شفاء العليل ص ٤٩٦.

ليس بصحيح فى كتب الموضوعات يعنى أنه موضوع ... إلخ. إن الألفاظ السابقة الخاصة بنفى الكذب غير موجودة عند ابن أبى حاتم ومن تابعوه، لا توجد فى مراتب وألفاظ وسلم الجرح والتعديل، ويدل على أن هناك ألفاظاً يجب دراستها بالمقارنة مع دلالات الألفاظ الأخرى التى تساويها فى المعنى والقيمة والدرجة – الذى يسميه علماء اللغة بالترادف – ولن يتم هذا دون الرجوع إلى موطن ألفاظ الجرح والتعديل الوحيد وهو كتب نقد الرجال ومروياتهم.

وهناك فارق بين قولهم: "فلان أرجو أن يكون ممن لا يكذب" و"فلان لا يتعمد الكذب"؛ فقولهم: "لا يتعمد الكذب" – معناه أن الكذب يقع فى روايته، ولكن على سبيل الوهم، وكذا القول الأول، فإنهم يقولون ذلك فيمن يقع فى حديثه المناكير، ولكنه من أهل الصدق ولم يتعمد ذلك[1].

وهناك ألفاظ تستعمل فى غير محلها مثل "غمزه فلان" أو "غمزوه"، فهذا اللفظ ورد كثيرًا فى الجرح الشديد، كما فى الميزان ترجمة عبد الله بن معاذ الصنعانى: "كان عبد الرزاق يكذبه، قال البخارى: غمزه عبد الرزاق[2]. وفى الضعفاء للعقيلى، ترجمة ثوير بن أبى فاختة، قال الحميدى: "ذكر لسفيان ثوير فغمزه، وقد قال فيه سفيان: من أركان الكذب[3].

ومن هذه الألفاظ قولهم: "جرحه فلان" أو "هو مجروح" فهذا اللفظ يأتى أحيانًا فى الجرح الشديد، كما فى ترجمة الحسن بن عمارة الكوفى مولى بجيلة، قال على ابن الحسن لابن المبارك: لم تركت حديث الحسن بن عمارة؟ قال: جرحه عندى الثورى وشعبة،

---

(١) شفاء العليل ص ٥٠٨.

(٢) الميزان ٥٠٦/٢.

(٣) ١٨٠/١ وقارن بشفاء العليل ص ٥٢١.

وكان شعبة يكذبه[١].

كان يحيى بن سعيد ومالك يجرحان ابن إسحاق، وابن إسحاق قال فيه مالك: دجال من الدجاجلة، وقال فيه القطان – يحيى بن سعيد – أشهد أنه كذاب[٢]. وابن إسحاق حسن الحديث[*].

هذا التفصيل، ومراعاة الفروق الدلالية، ومراعاة التشدد والاعتدال – كل هذه الأمور، انعكست على تنظير بعض علماء الدراية – سوف أخص منهم الحافظ ابن رجب – فى تقسيمه للرواة إلى أقسام ذكر منهم القسم الأول وعنونه بـ (المختلف فيه بالكذب وعدمه) فقال: "فمثال القسم الأول: وهو من اختلف فيه هل هو متهم بالكذب أم لا؟ عكرمة مولى ابن عباس: اتهمه بالكذب جماعة منهم سعيد بن المسيب، والقاسم ابن محمد، وعطاء، وعلى بن عبد الله بن عباس، ويحيى بن سعيد الأنصارى وغيرهم. وأنكر ذلك جماعة آخرون: قال أيوب: لم يكن بكذاب، ولم أكن أتهمه ووافقه ابن أبى ذئب. وقال بكر المزنى: أشهد أنه صدوق. ووثقه أيضًا من الحفاظ يحيى بن معين وغيره. وخرج له البخارى فى صحيحه. وقال ابن عدى: إذا روى عنه الثقات فهو مستقيم الحديث، ولم يمتنع الأئمة من الرواية عنه. وقال أحمد – فى رواية عنه: عمرو بن أبى عمرو كل شئ يرويه عن عكرمة مضطرب، وكذا كل من يروى عن عكرمة، سماك وغيره. قيل له: فترى هذا من عكرمة أو منهم؟ قال: لا، ما أحسبه إلا من قبل عكرمة. وقال أحمد بن القاسم: رأيت أحمد ضعف رواية عكرمة، ولم ير روايته حجة. قال أبو بكر الخلال: هذا فى حديث خاص، قال: وعكرمة عند أبى عبد الله ثقة، يحتج بحديثه. كذا قال. والظاهر خلافه، وقد

---

(١) الميزان ١/٥١٥.
(٢) الميزان ٤/٢٤.
(*) السابق: نفسه.

يكون عن أحمد فيه روايتان؛ فإن المروزى نقل عن أحمد أنه قال: عكرمة يحتج به. وذكر يحيى بن معين عن محمد ابن فضيل، ثنا عثمان بن حكيم قال: جاء عكرمة إلى أبى أمامة بن سهل، وأنا جالس عنده، فقال: يا أبا أمامة، أسمعت ابن عباس يقول: ما حدثكم عكرمة عنى بشئ فصدقوه، فإنه لن يكذب على؟ قال: نعم.

وقال ابن معين: إذا سمعت من يقع فى عكرمة فاتهمه على الإسلام، وقال أبو حاتم الرازى: يحتج بحديثه إذا روى عنه الثقات. قال: والذى أنكر عليه مالك ويحيى بن سعيد فلسبب رأيه، يعنى أنه نسب إلى رأى الخوارج.

وأما تكذيب ابن عمر له، فقد روى من وجوه لا تصح، وقد أنكره مالك قال إسحاق بن عيسى: قلت لمالك: أبلغك أن ابن عمر قال لنافع: لا تكذب على، كما يكذب عكرمة على ابن عباس؟ قال: لا، ولكن بلغنى أن ابن المسيب قال ذلك لبُرد مولاه.

وذكر أحمد أن ابن سيرين كان يروى عنه ولا يسميه، وكذلك مالك، وأشار أحمد إلى أنهما طعنا فى مذهبه ورأيه، لكن روى عن ابن سيرين أنه كذبه، من رواية الصلت بن دينار عنه، والصلت لا تقبل رواياته، وابن سيرين لا يروى عن كذاب أبدًا"(١).

ثم ساق ابن رجب مثل ما قيل فى عكرمة فى محمد بن إسحاق(٢) مع أنه صدوق.

إن منهج المحدثين فى نقد المرويات منهج ينقد نفسه وامتد إلى علماء القراءات والتاريخ واللغة والأدب فى تحقيق النصوص. إن آراء النقاد فى الجرح والتعديل جاءتنا فى صورة مرويات ينبغى التحقق من صدقها وعدمه، ويجب الأخذ بالتفصيل فى كل معيار

---

(١) شرح علل الترمذى لابن رجب ص ٥٦٢ - ٥٦٣ بتحقيق الدكتور همام سعيد.
(٢) السابق ٥٦٣.

وكل لفظة، ومناهج النقاد. فقد يتشدد المعتدل في بعض الأحيان والعكس والمتساهل نفس الأمر. ولابد من إعمال الكيف بجانب الكم فقد جاء في ترجمة محمد ابن إسحاق "تركه الأكثرون وضرب أحمد على حديثه، ولم يخرجه في المسند ... والأكثرون على اتهامه بالكذب"[١].

إن مراعاة الكم بإعمال قاعدة: (يقدم الجرح لأن المجروحين أكثر) فيها ظلم وإجحاف في بعض المواطن مثل ما نحن فيه. إنه لابد من الأخذ بالتفصيل في كل ترجمة؛ حيث إن مع المرويات القائلة بجرح ابن إسحاق – مرويات قالت إنه: أمير المؤمنين في الحديث.

معيار ومصطلح الوضع:

الكذب بأنواعه وأقسامه أخف من الوضع وهو الاختلاق والافتراء، إن الكذاب قد لا يضع متنًا ولا إسنادًا ولكن يسرق أحاديث موجودة أو يروى أحاديث وضعها له غيره، ووضع المتن أشد من وضع السند[٢]. وكل وضاع كذاب لكن لا يلزم أن يكون كل كذاب وضاعًا[٣].

ذكر برهان الدين الحلبي في كتابه (الكشف الحثيث عما رمي بوضع الحديث) في ترجمة علي بن محمد بن عيسى الخياط كلام الذهبي: "وهاه ابن ماكولا واتهمه ابن يونس فقال: لا يجوز الاحتجاج به" ... قال برهان الدين: والذي ظهر لي أنه اتهمه بالكذب لا بالوضع؛ لأن قوله: "لا يجوز الاحتجاج به" ليست بعبارة وافية بالمقصود[٤].

---

(١) السابق: نفسه.
(٢) شفاء العليل ص ٤٥٩.
(٣) السابق ص ٤٦٠.
(٤) ص ٣٠٤ بتحقيق صبحي السامرائي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، بيروت، ط١، ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م.

إن المجتهد فى أحوال الرواة قد يثبت عنده، بدليل يصح الاستناد إليه، أن الخبر لا أصل له وأن الحمل فيه على هذا الـراوى، ثـم يحتاج بعد ذلك إلى النظر فى الراوى أتعمد الكذب أم غلط؟ فـإن تدبر وأمعن النظر فقد يتجه له الحكم بأحد الأمرين جزمًـا، وقـد يميل ظنه إلى أحدهما إلا أنه لم يبلغ أن يجزم به، فعلى هذا إذا مال ظنه إلى أن الراوى تعمد الكذب قال فيه: متهم بالكـذب، أو نحـو ذلك مما يؤدى هذا المعنى(١).

والحق أن هناك ألفاظًا كثيرة يتفق معناها – وقد يظن اختلافها – تؤدى كلها معنى الوضع وتعمد الكذب، لقد تبلور هذا المعيار فى أحكام وألفاظ من مثل "فلان وضاع" و"فلان يفتعل الحديث" و"فلان يختلق الحديث" و"اخترق الحديث" و"الحديث الفلانى مما عملته يدا فلان" و"ينتج الحديث" و"يثبج الحديث" و"يولد الحديث"(٢).

وقد عقد ابن حبان فى مقدمة المجـروحين أنواعًـا للضـعفاء والمتروكين ذكرٍ منهم الوضاعين فى النوع العشرين فقال: "ومنهم القصّاص والسُّؤال الذين كانوا يضعون الحـديث فـى قصصـهم ويروونها عن الثقات"(٣).

إن برهان الدين الحلبى ألف كتابًا فى الوضـاعين والمتهمـين بالوضع، سواء صح الاتهام أم بطل، وفيه غنية لمن يريد الاطلاع على أسماء الوضاعين، وسوف أركز هنا على المهم.

هناك ألفاظ كثيرة منتشرة فى بطون كتب الجرح أطلقت علـى الرجال تدل على أنهم وضاعون مثلما سبق ومنها: (ليس بشـئ) عند الدارقطنى والشافعى بصفة خاصة(٤). وكذلك البخارى – فـى

---

(١) المعلمى، التنكيل ص ٢٢٢ – ٢٢٣.

(٢) شفاء العليل ص ٥٠٤.

(٣) المجروحين ١/٨٥.

(٤) شفاء العليل ص ٣٠٠.

بعض معانى (سكتوا عنه) [1] -. ومنها قولهم: "لو طار على رأس فلان غراب لجاء فيه بحديث"[2]. وقولهم: "فلان لا نـدرى كيـف غفل عنه من تكلم فى الرجال"[3].

وقولهم: "فلان أخرجت له الأرض أفلاذ أكبادها"[4]. وقـولهم: "يزيد فى الرقم"[5]. و(حديثه كل يـوم يزيـد) [6]، و"يزيـد فـى الأسانيد"[7]. و"شيطانٍ يقص"[8]. و"ينشئ للكلام الحسن إسـنادًا"[9]. و"ما زلنا نعرف فلانًا بالتزيد"[10].

وقولهم: "يركب الإسناد أو الأخبار، ولـم يكـن سـليمًا مـن التركيب"[11]. و(فلان يزرف)[12]. و"سئ الأصول مجـازف"[13]. و"لعن الله من يكتب عن فلان" و"لا يكتب عن فلان إنسـان فيـه خير"[14]. و"يورّق على الشيوخ"[15].

و"هذا الإسناد ذكره فضيحة وتعزير لراويه"[16]. و(فلان لم يكن

---

(1) السابق ٣١١.

(2) الجرح والتعديل ٥٧/٧.

(3) لسان الميزان ١٩/٢ - ٢٠.

(4) المجروحين لابن حبان ١٢٧/١، ٢٨٧.

(5) شفاء العليل ص ٢٧٤.

(6) سير أعلام النبلاء ٥٠٥/١١.

(7) شفاء العليل ص ٢٧٤.

(8) السابق ص ٢٧٥.

(9) السابق نفسه.

(10) تاريخ بغداد ٤٦/٣، ٣٩٠/٥.

(11) لسان الميزان ٤١٢/٤، ١٩٣/٩.

(12) تهذيب التهذيب ١٨٠/٩.

(13) شفاء العليل ص ٢٦٩.

(14) الميزان ٤١٦/٢، ٤٧/٤ والمغنى للذهبى ٥١١/٢.

(15) الميزان ٤٥٢/١.

(16) السابق ٦٧١/٢.

حديثه بصحيح) وبخاصة فى كتب الموضوعات، و(أحاديثه بواطيل) و(أحاديثه مسواة موضوعة)[1]. ومع أن الوضاعين يشغلون المرتبة الأخيرة من مراتب الجرح عند علماء الدراية إلا أن هناك رواة اتهموا بالوضع ومع ذلك أخرج لهم فى الصحيح، منهم عباد بن يعقوب الأسدى الرواجنى، اتهموه لأنه من غلاة الشيعة ورءوس البدع؛ لكنه صادق فى الحديث، مختلف فيه، والأكثرون على توثيقه، وروى له البخارى والترمذى وابن ماجه ومع هذا أورده برهان الدين الحلبى فى الكشف الحثيث للدفاع عنه[2]. وعباد بن راشد صدوق، أخرج البخارى مقرونًا، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال النسائى: ليس بالقوى، وقد أورده ابن الجوزى فى الموضوعات[3].

وهذه أمور تدعو الناقد والدارس إلى الأخذ بالتفصيل فى كل ترجمة وفى دراسة كل رواية.

معيارا ومصطلحا الكشط والإلحاق والتزوير والتغيير:

ومن الوسائل التى يكتشف بها المحدثون كذب الراوى ويحكمون عليه جرحًا – كشط وإلحاق وتزوير وتغيير الراوى. والمعايير السابقة وإن اختلفت فى مسمياتها إلا أن كلها تؤدى فى النهاية إلى شئ واحد هو الكذب وتغيير الحقائق. وهى عادة لا يقرها الإسلام وتخالف منظومة قيمه[*]. إن علمًا يقوم على النقل – لابد أن يشترط فى الناقل أن يكون ثقة وصدوقًا، وإن علمًا مهمته النقد لابد وأن يحارب مثل هذه العمليات. جاء فى ترجمة (بقاء بن أبى شاكر) أنه: "كذاب، دجال زوَّر ألف طبقة... ادعى السماع من أبى

---

(١) الكشف الحثيث ص ٨١، ١٣٠، ١٢١ وغيرها وشفاء العليل ص ٢٤٩.

(٢) الكشف الحثيث فيمن رمى بوضع الحديث ص ١٤٦.

(٣) السابق نفسه.

منصور بن خيرون وطبقته، ووقع بإجازات فكشط وأثبت اسـمه مكان الكشط وألقاها فى الزيت، فخفى الكشط، ثم حمل ذلك إلى ابن الجوزى فنقله له، ولم يفهم. وكذا نقل له عبد الرزاق الجيلى، فاعتمد الناس على نقلهما، وأخفى الأصول، فقرأ عليه أحمد بن سلمان الحربى كثيرًا بإجازة قاضى المارستان وغيره، ثم ظهرت أصول الإجازات فافتضح وبان كذبه، وقد ألحق اسمه فى أكثر من ألف جزء لا تحل الرواية عنه"[١].

وللمحدثين دقة منهجية لدراسة الإلحاق من خلال دراسة الحبر والورق؛ قال الخطيب البغدادى وشجاع الذهلى فى أحمد بن الحسين بن على بن عمر الحربى السكرى، بعد أن رويا عنه: "ألحق السماع لنفسه في بعض كتب جده تسميعًا طريًا"[٢].

وقال الخطيب أيضًا فى (محمد بن عبد الوهاب البغدادى الدلال): "ألحق التسميع لنفسه من القطيعى بخطه خط طرى، وسماعه منه لمسند أبى هريرة صحيح"[٣]. وجاء فى ترجمة "أحمد بن محمد بن أحمد، أبوالعباس القارئ". قال إلكيا: "تركت الرواية عنه، لأنى رأيت فى جزء قد حك اسمًا وجعل اسمه مكانه"[٤]. وقال الخطيب فى (محمد بن على القاضى): "رأيت له أصولاً مضطربة، وأشياء سماعه فيها مفسود، إما مصلح بالقلم، وإما مكشوط"[٥]. وقال أبو زرعة فى (محمد بن أيوب بن سويد): "هذا

(*) انظر الميزان ترجمة (غالب بن غالب) ٣/٣٣٢.

(١) الميزان ١/٣٣٩ - ٣٤٠ وانظر شواهد أخرى فيه ٣/١٤، ١/٥٧، ١/١٦٣، ١/١٠١، ٣/٦١٣ وانظر فى الإلحاق ٣/٦٣٧، ٩٣، ١/١٥٧.

(٢) السابق ١/٩٣.

(٣) السابق ٣/٦٣٣

(٤) السابق ١/١٣.

(٥) السابق ٣/٦٤، ١/٥٧ أيضًا.

الشيخ أدخل فى كتب أبيه أشياء موضوعة بخط طرى. وكان يحدث بها"(١).

وقد راعى المحدثون أثناء دراستهم للسند ككل أن الإلحاق قد لا يكون من الراوى نفسه؛ لأنه إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، لذلك فهم يبحثون فى سلسلة السند عمن يليق به التغيير والتزوير فيحملونه عليه، قال الخطيب فى ترجمة (على بن أحمد ابن محمد بن داود الرزاز): "مكثر، إلى الصدق ما هو، وكف بصره. شاهدت جزءًا من أصوله فى بعضها سماعه بالخط العتيق، ثم رأيته وقد غير بعد وفيه إلحاق بخط جديد، فيقال: ذلك من فعل ولد له"(٢).

وقد يتحايل بعض الرواة بأن كتبهم القديمة غرقت فنسخوا غيرها؛ لكن المحدثين لا يغترون بمثل هذه الحيل ويحكمون على الراوى بالضعف. قال الخطيب فى أحمد بن محمد بن يوسف بن محمد بن دوست العلاف: "وسمعت الأزهرى يقول: ابن دُوسَت ضعيف؛ رأيت كتبه كلها طرية، وكان يذكر أن أصوله غرقت فاستدرك نسخها. وسألت البرقانى عن ابن دوست فقال: "كان يسرد الحديث من حفظه، وتكلموا فيه. وقيل: إنه كان يكتب الأجزاء ويتربها ليظن أنها عتق"(٣).

وقد يقول النقاد فى تراجم الرواة: (سمع لنفسه) يقصدون التزوير؛ قال الخطيب فى الحسن بن الحسين بن دوما: (سمع لنفسه) فقال الذهبى: يعنى زوَّر"(٤).

---

(١) السابق ٢/٢٢٩ - ٢٣٠.

(٢) السابق ١/١١٣.

(٣) السابق ١/١٥٣.

(٤) السابق ١/٤٨٥. وللمزيد من الأمثلة على هذه العمليات انظر ٣/١٨٧ من الميزان، ٣/٣٣٢ وقارن بشفاء العليل ص ٢٦٢، وسير أعلام النبلاء ١٩/١٩٠.

ومع أن هذه المعايير أو هذا المعيار الأصل فيه كذب من قيل فيه هذه الألفاظ – إلا أن الراوى إذا ثبت أنه ثقة وألحق سماعًا له فى بعض الأصول – فلا يضره، مثلما جاء فى (لسان الميزان) ترجمة عبد الرحيم بن الحافظ أبى السعد السمعانى، قال ابن النجار: كان يلحق اسمه فى طباق إلحاقًا بينًا. قال الحافظ ابن حجر: "قلت: وهذا الذى قاله ابن النجار فيه لا يقدح بعد ثبوت عدالته وصدقه، أما كونه كان يلحق اسمه فى الطباق فيجوز أنه كان يوجد اسمه فيه"، ثم ذكر رحلته وكثرة سماعه ثم قال: "ومن كان بهذه الكثرة لا ينكر عليه أن يلحق اسمه بعد تحقق سماعه"[1].

والحق أن المحدثين فى اكتشافهم لأهمية دراسة الخطوط وتمييز العتيق من المزور واكتشافهم للتزوير من خلال الكشط والإلحاق والتغيير – يكونون قد نبهوا إلى ما يدرسه علماء التاريخ الآن لطلابهم من أهمية النقد الباطنى للوثائق[2].

---

(١) شفاء العليل ص ٣٦٣، لسان الميزان ٤/٦-٧.

(٢) انظر فى ذلك د. حسن عثمان، منهج البحث التاريخى، ص ٨٩، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م. وأسد رستم، مصطلح التاريخ ص ٣٤ – ٤٢، المكتبة العصرية، بيروت. والبحث التاريخى دراسة منهجية تطبيقية للدكتور محمود عرفة ص ٢٣ – ٢٥، دار الثقافة العربية، مصر، د.ت. ود. محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث ص ٣٦٠، ط مكتبة الأنجلو المصرية، مصر.

ثانيًا: معايير الضبط من خلال الرواة المتفق على جرحهم

معيار المخالفة:

يندرج تحت معيار المخالفة معياران: (الشذوذ) و(النكارة). والشذوذ هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه، والمنكر هو مخالفة الضعيف للثقة[1]. قال أبو داود: حدثنا محمد بن يحيى بن فارس أخبرنا محمد بن عبد الله ابن المثنى حدثنى أشعث عن خالد عن أبى قلابة عن أبى المهلب عن عمران بن حصين أن النبى ﷺ صلى بهم فسها فسجد سجدتين ثم تشهد ثم سلم".

الحديث أخرجه الترمذى وقال: هذا حديث حسن. وقال ابن حجر فى "فتح البارى"، بعد عزوه لأبى داود والترمذى وابن حبان والحاكم: "قال الترمذى: حسن غريب. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين". وقال ابن حبان: "ما روى عن ابن سيرين عن خالد غير هذا الحديث". وهو من رواية الأكابر عن الأصاغر وضعفه البيهقى وابن عبد البر وغيرهما ووهموا رواية أشعث لمخالفته غيره من الحفاظ عن ابن سيرين فإن المحفوظ عن ابن سرين فى حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد. وروى السراج من طريق سلمة بن علقمة أيضًا فى هذه القصة قلت لابن سيرين: فالتشهد؟ قال: لم أسمع فى التشهد شيئًا. وقد تقدم فى تشبيك الأصابع من طريق ابن عون عن ابن سيرين قال: نبئت أن عمران بن حصين قال: ثم سلم، وكذا المحفوظ عن خالد الحذاء بهذا

---

(١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ص ٢٦٣، ٢٧٤.

الإسناد فى حديث عمران ليس فيه ذكر التشهد كما أخرجه مسلم فصارت زيادة أشعث شاذة، ولهذا قال ابن المنذر: لا أحسب التشهد فى سجود السهو يثبت. ولكن قد ورد فى التشهد فى سجود السهو عن ابن مسعود عند أبى داود والنسائى وعن المغيرة عند البيهقى وفى إسنادهما ضعف فقد قال: إن الأحاديث الثلاثة باجتماعها ترتقى إلى درجة الحسن. وقال العلائى: وليس ذلك ببعيد وقد صح ذلك عن ابن مسعود من قوله أخرجه ابن أبى شيبة.

إن رواية أشعث بن عبد الملك الحُمْرانى الثقة الفقيه شاذة لمخالفته غيره من الحفاظ، وقد ذكر البيهقى منهم فى السنن: شعبة ووهيبًا وابن علية والثقفى وهشيمًا وحماد بن زيد ويزيد بن زريع، ثم قال: وغيرهم عن خالد الحذاء لم يذكر أحد منهم ما ذكر أشعث عن محمد، ثم قال البيهقى: ورواه أيوب عن محمد قال: أخبرت عن عمران فذكر السلام دون التشهد وفى رواية هشيم ذكر التشهد قبل السجدتين وذلك يدل على خطأ أشعث فيما رواه.

إن حديث ابن مسعود الذى أشار إليه الحافظ رواه أبو داود فقال: حدثنا النفيلى أخبرنا محمد بن سلمة عن خصيف عن أبى عبيدة بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ قال: إذا كنت فى صلاة فشككت فى ثلاث أو أربع أو أكبر ظنك على أربع تشهدت ثم سجدت سجدتين وأنت جالس قبل أن تسلم ثم تشهدت أيضًا ثم تسلم". قال أبو داود: "رواه عبد الواحد عن خصيف ولم يرفعه ووافق عبد الواحد أيضًا سفيان وشريك وإسرائيل واختلفوا فى الكلام فى متن الحديث ولم يسندوه".

وتحصل من كل هذا أن فى الحديث ثلاث علل: الشذوذ، شذ محمد بن سلمة فرفعه وقد خالف عبد الواحد وهو ابن زياد وسفيان وهو الثورى وشريك وهو ابن عبد الله النخعى وإسرائيل وهو ابن يونس بن أبى إسحاق. وفيه أيضًا: ضعف خصيف وهو ابن عبد

الرحمن الجزرى وفيه الانقطاع، أبو عبيدة وهو عامر بن مسعود لم يسمع من عبد الله بن مسعود فمثل هذا الحديث لا يستشهد به. وأما حديث المغيرة بن شعبة فقد رواه البيهقى وقال: هذا يتفرد به محمد بن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن الشعبى ولا يفرح بما يتفرد به.

فعلم أنه لم يثبت فى التشهد شئ ولا تصلح الأحاديث بمجموعها للحجية وحسبها أنها مخالفة للأحاديث الصحيحة التى فى الصحيحين وغيرهما إذ ليس فيها تشهد. وأما أثر عبد الله بن مسعود فليس بحجة. قال أبو بكر بن أبى شيبة: حدثنا محمد بن فضيل عن خصيف عن أبى عبيدة عن عبد الله قال: ليتشهد فيهما. حدثنا عباد ابن العوام عن حصين عن إبراهيم عن عبد الله قال: فيهما تشهد. فأما الأثر الأول فخصيف ضعيف وأبو عبيدة لم يسمع من أبيه. وأما الأثر الثانى فإبراهيم هو ابن يزيد النخعى ولم يسمع من عبد الله بن مسعود[١].

إن الترمذى من خلال ما مر متساهل كما يقول الذهبى: "فلا يغتر بتحسين الترمذى فعند المحاققة غالبها ضعاف"[٢].

إن الأشعث ثقة، وثقه ابن معين وابن حبان فى الثقات وقال: كان فقيهًا متقنًا، ووثقه ابن شاهين[٣]؛ لكنه خالف من هو أوثق منه، وخالف عددًا من الثقات، ومن خلال طرق المروى اتضح أنها لا تصلح للشواهد والمتابعات لأنها مخالفة لغيرها من الصحاح. إذن كلام الذهبى صحيح فقد قال الترمذى: (حسن). إنه تساهل هنا لأن له اصطلاحًا خاصًا به فى (الحسن) إننا لا ندرى هل قصد (الحسن لذاته) كما شرحه ابن حجر، أو لغيره كما يرى الترمذى نفسه. إذا

---

(١) أحاديث معلة ظاهرها الصحة ص ١٨٦ - ١٨٨ لأبى عبد الرحمن مقبل بن هادى الوادعى، مكتبة ابن عباس، المنصورة، مصر. ط٢. د.ت.

(٢) الميزان ٤/٤١٦، ١/٤٠٧، سير النبلاء له ١٣/٢٧٦.

(٣) انظر التهذيب (١/٣٥٩)، والثقات (٦/٦٢) وتاريخ ابن معين ٢/٤١.

الترمذى نفسه. إذا كان الثقات لهم أوهام يعل بها الحديث، أو مخالفات تصبح مروياتهم بها شاذة، فلماذا التساهل فى مرويات من خف ضبطهم الذين نزل حديثهم من (الصحيح إلى الحسن)؟ إن معنى الشذوذ والعلة هو اختبار مرويات الراوى بعرضها داخل الباب على مرويات شيوخه وعرضها على مرويات أقرانه عن شيوخهم ثم ينتقى الناقد ما لم يخالفوا فيه، أى استبعاد المناكير؛ لأن تفرد الصدوق قد يعد منكرًا فى بعض الأحيان، أما التساهل الذى قال به بعض المحدثين والاحتجاج بالحسن لغيره – الضعيف الذى جاء من طرق – فى التفسير والترغيب والفضائل، هذا التساهل جرهم إلى التساهل فى الأحكام، وليس بعد الصلاة والتشهد – التى هى عماد الدين – أحكام فى الأهمية بمكان مثلهما.

وهناك شاهد آخر من بين شواهد عديدة، أردت سياقه؛ لأدلل على أشياء، قال الإمام النسائى: حدثنا سويد بن نصر قال: أنبأنا عبد الله بن المبارك عن زائدة قال حدثنا عاصم بن كليب قال حدثنى أبى أن وائل بن حجر قال: "قلت لأنظرن إلى صلاة رسول الله ﷺ كيف يصلى فنظرت إليه فوقف قال ثم قعد وافترش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه وركبته اليسرى وجعل حد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى ثم قبض اثنتين من أصابعه وحلق حلقة ثم رفع إصبعه فرأيته يحركها يدعو بها". وهذا الحديث بهذا السند ظاهره أنه حسن ولكن فيه لفظة شاذة وهى ذكر تحريك الأصبع فقد رواه جماعة من الصحابة وليس فى أحاديثهم إلا الإشارة والذى شذ بهذه اللفظة هو الثقة الثبت زائدة بن قدامة وقد خالف من هو أرجح منه: سفيان الثورى عند النسائى، وشعبة عند أحمد، وسفيان بن عيينة عند النسائى، وبشر بن المفضل عند أبى داود، وعبد الواحد عند أحمد، وزهير بن معاوية عند أحمد، وعبد الله بن إدريس عند ابن خزيمة، وخالد الطحان عند البيهقى ومحمد

بن فضيل عند ابن خزيمة، وأبا الأحوص سلام بن سليم عند الطيالسى، وأبا عوانة وغيلان بن جامع حكاه عنهما البيهقى، كل هؤلاء يروونه عن عاصم بن كليب به وليس فى روايتهم التحريك فيعتبر زائدة بن قدامة شاذًا، ولا يقال إن زيادة الثقة مقبولة فإنه يشترط فى قبولها ألا يخالف من هو أوثق منه"[1].

إنه لابد من تخريج المروى - عمليًا أثناء الحكم على الرواة، ومراعاة أن هناك تداخلاً بين زيادة الثقة والشذوذ والإعلال، ومراعاة أن الثقة قد يخالف من هو أوثق منه، ورواية الصدوق أيضًا إذا خالفت من أهو أوثق فهى شاذة، إن الشيخين عندما اشترطا الرواية عن الثقات فقط، أو الانتقاء من رواية الثقات الذين فيهم لين [= صدوق] - كانا على درجة كبيرة من الدقة والاحتياط، والذين جاءوا بعدهما كانوا يزيدون فى التساهل حتى تم الاحتجاج بالضعاف فى كتب السنن والشيخ الألبانى - جزاه الله خيرًا - أفرد الصحيح من السنن فى مؤلفات والضعيف فى أخرى. والحق أن الحديث عن الشاذ - وهو مخالفة الثقة لمن هو أوثق - كثير فى كتب العلل والضعفاء. وقد تكون المخالفة فى الإسناد كرفع موقوف والعكس أو وصل مرسل والعكس، إلا أننى آثرت أن يكوذ الشذوذ فى المتن وفى كتابين من كتب السنن؛ لذلك أكتفى بهذين المثالين السابقين[*].

إن الإعلال والشذوذ مباحث من الصعوبة بمكان والحديث فيها قليل نسبيًا إذا ما قورن بالحديث عن المنكر؛ لأن الضعيف الذى

---

(١) أحاديث معلة، السابق ص ٢١٢ - ٢١٣.

(*) للمزيد انظر أحاديث معلة، السابق: ص ٢١٨ رقم (٣٣٢)، ص ٢٢٩ (٣٤٩)، ص ٢٤٢ (٣٦٩)، ص ٢٤٨ (٣٧٩)، ص ١٧ (٦)، ص ١٨ (٧)، ص ٣١ (٢٩)، ص ٣٥ (٣٤)، ص ١٠٢ (١٤٩)، ص ١٠٧ (١٥٥)، ص ١٠٨ (١٥٦)، ص ١١٥ (١٦٧)، ص ١١٩ (١٧١)، ص ١٢٠ (١٧٣)، ص ١٢٧ (١٨٦)، ص ١٢٩ (١٩٠)، ص ١٣٢ (١٩٤)، ص ١٤٥ (٢١٣)، ص ١٤٦ (٢١٥)، ص ١٥١ (٢٢٣)، ص ١٨٧ (٢٨٤).

يخالف أمره سهل ويسير، وكتب الضعفاء مليئة بالمناكير؛ لكن لابد من التنبيه إلى أنهم قد يطلقون على أوهام الثقات والشذوذ لمخالفتهم - المنكر، فيزيد بن إبراهيم التسترى، روى له الستة، ووثقه أحمد. أى أنه متفق على توثيقه، وقال ابن المدينى: ثبت فى الحسن وابن سيرين، وكان عفان يرفع أمره. وقال ابن معين: ليس هو فى قتادة بذاك. وقال ابن عدى: إنما أنكر عليه أحاديث رواها عن قتادة، وهو ممن يكتب حديثه، لا بأس به، وأرجو أن يكون صدوقًا. وقال يزيد بن زريع: ما رأيت أحدًا من أصحاب السنن أثبت من يزيد بن إبراهيم[١].

إنه فى قتادة ليس كأقرانه، فهو ليس كثير الحديث عنه، وهناك من لازم قتادة أكثر منه.

ويدل على ما سبق - مع زيادة توضيح - أن "محمد بن ثابت العبدى البصرى" قال فيه ابن معين: ليس به بأس، ينكر عليه حديث ابن عمر فى التيمم لا غير - وقال الذهبى: يعن أنه عليه الصلاة والسلام تيمم لرد السلام - والصواب موقوف"[٢]. إنه أخطأ فى حديث واحد عده يحيى من مناكيره، والرجل لا بأس به - التى تساوى صدوق - ومن يقال فيه هذان اللفظان يحسن حديثه لذاته؛ لكنه خالف ورفع حديثًا الصواب وقفه وبالتالى يكون المرفوع مُعَلاً.

وأحيانًا يطلقون على المناكير (المفاريد) لأن صاحبها تفرد وهو ممن لا يقبل تفرده، فيكون بمعنى أنه شاذ، أو صحيح غريب، أو حسن غريب. قال الذهبى فى ترجمة (محمد بن أبى حفصة) بعد أن وضع علامات (خ م س) أى أن الشيخين والنسائى رووا له - قال: "ومن غرائبه ما رواه مسلم: يا رسول الله، أفضت قبل أن

---

(١) المزيد ٤١٨/٤.

(٢) السابق ٤٩٥/٣ وللمزيد انظر الكامل ٥٣/١ ترجمة (أحمد بن بشير الكوفى) فى ٣٩٦ ترجمة (إبراهيم بن هراسة) ٤٣٠/١ ترجمة (إبراهيم بن بشار أبو إسحاق الرمادى) والميزان ٥١٤/٤.

أرمى؟ قال: لا حرج"(١). وقد يطلقون الغريب على المنكر، جاء فى ترجمة (محمد ابن عبد الرحمن الطفاوى) الذى روى له البخارى وأبو داود والترمذى والنسائى – أنه (ثقة مشهور، روى عنه أحمد بن حنبل والناس. وقال ابن معين: ما به بأس. وقال أبو حاتم: منكر الحديث. وأورده ابن عدى، وساق له اثنى عشر حديثًا غرائب. وقد وثقه ابن معين"(٢).

إنّ أبا حاتم المتشدد لم يعد منكرات الراوى القليلة ولم يستثنها، وأطلق النكارة على كل حديثه ولولا الآراء التى قبله وبعده لما فهم متأخر دلالة كلامه وحكمه، ورحم الله الذهبى الذى قال: (لم يجتمع اثنان من هذا الشأن على توثيق ضعيف أو تضعيف ثقة). والبخارى الذى روى لمحمد بن عبد العزيز بن عمر الزهرى قال فيه: منكر الحديث(٣). وبالطبع يقصد مرويات بعينها وإلا لما روى له.

ومثال الصحيح الغريب حديث (إنما الأعمال بالنيات) الذى رواه عمر ابن الخطاب رضي الله عنه(٤).

أما (محمد بن عبد الله بن المثنى) فهو متفق على توثيقه، روى له الستة، ووضع الذهبى علامة (صح) أمامه؛ للدلالة على أنه ثقة عنده فقد أخطأ فى نقله لحديث فى الحجامة – من جهة ضبطه – فعده أحمد من مفرداته أى أخطائه، لكن الذهبى دافع عنه وقال: "ما ينبغى أن يتكلم فى مثل الأنصارى لأجل حديث تفرد به؛ فإنه صاحب حديث"(٥). يدل على ذلك أن أحمد قال: "أنكر يحيى القطان ومعاذ بن معاذ – على الأنصارى حديث حبيب بن الشهيد فى

---

(١) الميزان ٣/٥٢٥ - ٥٢٦.

(٢) السابق ٣/٦١٨.

(٣) السابق ٣/٦٢٨.

(٤) انظر مبحث الغريب فى كتب المصطلح.

(٥) الميزان ٣/٦٠٠.

الحجامة للصائم"[١].

أما الضعفاء الذين خالفوا الثقات فهم كثر، يراهم الناظر فى كل صفحة من صفحات كتب الضعفاء والمتروكين والعلل، ولا يجد صعوبة فى البحث عنهم، فعلي سبيل المثال (هشام بن سلمان المجاشعى) الذى "ينفرد عن الثقات بالمناكير الكثيرة، وعن الضعفاء بالأشياء المقلوبة على قلة روايته لا يجوز الاحتجاج به فيما وافق فكيف إذا انفرد"[٢].

وجاء فى ترجمة (أحمد بن عبد الله بن ميسرة النهاوندى) أن ابن عدى قال: "يحدث عن الثقات بالمناكير، ويسرق حديث الناس"[٣]. والنكارة درجات وتتفاوت فليس كل ضعيف له روايات منكرة يكون متروكًا بإطلاق، فقد يكون صالحًا فى الشواهد والمتابعات فى غير ما أنكر عليه. جاء فى ترجمة المنذر بن زياد الطائى أنه (كان ممن يقلب الأسانيد وينفرد بالمناكير عن المشاهير فاستحق ترك الاحتجاج به إذا انفرد"[٤]. أي أنه فى درجة من يصلح فى الشواهد والمتابعات وليس متروكًا.

أما (ناصح بن عبد الله المُحَلِّمي) فقد غلبت المناكير عليه فهو متروك: قال ابن حبان: "كان شيخا صالحًا يروى عن الثقات ما ليس يشبه حديث الأثبات، وينفرد بالمناكير عن ثقات مشاهير، غلب عليه الصلاح فكان يأتى بالشئ على التوهم، فلما فحش ذلك

(١) السابق: نفسه وللمزيد من هذه الفروق فى الدلالة بين المنكر والشاذ والمعل والفرد والغريب انظر ص ٢٠٤ من مباحث فى علوم الحديث ومصطلحه للدكتور صبحى الصالح رحمه الله، ط دار العلم للملايين، بيروت، ط٥.

(٢) المجروحين لابن حبان: (٨٩/٣).

(٣) الميزان ١٠٨/١.

(٤) المجروحين ٣٧/٢، ١٣/٣، ٦.

منه استحق ترك حديثه"[1]. وقد يكون المنكر شديد النكارة فيقولون: (منكر جدًا) كما فى ترجمة (مخلد بن عبد الواحد أبو الهذيل) أنه (منكر الحديث جدًا ينفرد بأشياء مناكير لا تشبه حديث الثقات فبطل الاحتجاج به فيما وافقهم من الروايات)[2].

وقد تصل المناكير إلى درجة "الموضوعات" فيبطل الاحتجاج بالراوى ويصير متروكا بسبب فحش الخطأ والوهم الشديد؛ لكنه لا يكذب عمدًا؛ لأنه شديد الغفلة جاء فى ترجمة الوليد بن أبى ثور الهمدانى أنه (منكر الحديث جدًا، فى أحاديثه أشياء لا تشبه أحاديث الأثبات حتى إذا سمعها من الحديث صناعته علم أنها معمولة أو مقلوبة"[3].

أى أنه قبل الحكم على الراوى بالنكارة لابد من النظر هل هو ثقة، أم صدوق أم ضعيف؟ ثم معرفة كم وكيف خطئه ومراعاة دلالات المصطلحات عند النقاد هل هم متقدمون فيقولون بالنكارة على الفرد والغريب؟ أم متأخرون فيطلقون النكارة على مخالفة الضعيف؟ أى أن معيار المخالفة متشابك مع كل مبحث من مباحث علم الحديث، والعبرة بالواقع العملى لا بأقوال نظرية[*].

---

(١) السابق ٣/٥٤، ٥٦، ٣٦، ٨، ١٢/١٩٢، ٣/٤، ٢١ حيث قال ابن حبان: "مفضل بن صدقة الحنفى، كان ممن يخطئ حتى يروى عن المشاهير الأشياء المناكير فخرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد، وفيما وافق الثقات فإن اعتبر به معتبر لم أر بذلك بأسًا"، ٣/٢٣، و، ٣/٣٩ حيث قال: "مرزوق بن أبى الهذيل، ينفرد عن الزهرى بالمناكير التى لا أصول لها من حديث الزهرى كان الغالب عليه سوء الحفظ فكثر وهمه فهو فيما انفرد به من الأخبار ساقط الاحتجاج به وفيما وافق الثقات حجة إن شاء الله".

(٢) المجروحين ٣/٥٤، ٥٠.

(٣) السابق ٣/٧٩، ٥، ٣٢.

(*) للمزيد من الأمثلة على هذا المبحث انظر المجروحين لابن حبان ٣/٣٠، ٥٩ – ٦٠، ٣٢، ٧٨، ٢/١٨٢، ٣/٢٨ – ٢٩، ٣/٢٢، ٤٤، ٤١، ٢/٣٧، ٣/٣٦، ٢٢، ٥٠، ١/٢٦٠، ٣/٧٩، ٣/٨٢، ٧٩، ٨٥، ٨، ٩، ٤٧، ٥٦، ٢٢، ٤٣ وفى مناكير الثقات انظر للمزيد الميزان ٢/٥٧٩، ٤/١٣٥، ٢/٣٧٤، ٤/٨، ٢/٥٥٣، ٥٧٢، ٥٩٢، ٦٤٣، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٥٨، ٣/٥٠١، ٤٦٩، ٣٦٧، ١/٤١٨، ٥٨١،

والمنكر أحياناً يطلق فى كتب الضعفاء قاصدين به (الموضوع)[1].

وخلاصة القول فى هذا المعيار الأخذ بالتفصيل فى التراجم التى يَرِد فيها تطبيق هذا المعيار والألفاظ التى تندرج تحته، وإعمال معايير أخرى مثل تساهل وتشدد واعتدال الناقد، "وكم" رواية الراوى، "وكيف" أخطائه.

وللأخذ بالتفصيل فوائد لا حدود لها في الوصول إلى الدلالات الدقيقة للمصطلح الواحد فى هذا العلم، وعدم مراعاة الأخذ به – لأن المعايير نسبية – يضر إلى أبعد الحدود فى دراسة هذا العلم، فبالإضافة للدلالات السابقة لمصطلح منكر هناك دلالات أخرى منها:

- الإمام يحيى بن سعيد القطان كما جاء عنه فى ترجمة قيس بن أبى حازم، قال: "قيس بن أبى حازم منكر الحديث" ثم ذكر له يحيى أحاديث مناكير؛ قال ابن حجر: ومراد القطان بالمناكير الفرد المطلق"، وقال الذهبى: أجمعوا على الاحتجاج به ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه"[2]. وذكر الشيخ مصطفى إسماعيل أن أحمد بن حنبل، والبرديجى، والنسائى وأبا داود، ودحيم يستخدمونه بالمعنى السابق – أحياناً – كما يستخدمه يحيى القطان[3].

١١٢/١ من ١١٦/٢، ٩٣/٤، ٣٥٤، ٣٦٤، ٣٤٩/١، ٦٤١، ٦٥٦/٢، ٦٢٠/٣، الكاشف للذهبى، الميزان ١٦٥/٤، ٦٠٠/٣، ٤٥١، ٣٤٣، ٦٧٢/٢، ٦٥٦، الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ١٠٠/٣/٢ (٣١٩٨)، والميزان ٣٨٢/١ – ٣٩٣، ٣٩٣/٣ وهدى السارى ص ٦١٠ حيث قال ابن حجر: "محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمى مشهور وثقه ابن معين والجمهور ... أحمد بن حنبل: يروى أحاديث مناكير. قلت: المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذى لا متابع له فيحمل هذا على ذلك وقد احتج به الجماعة".

(١) انظر السلسلة الضعيفة للشيخ الألبانى ٢٣٢/١ – ٢٣٢ وانظر شاهدًا آخر فى الميزان ٥١٤/٤ حيث خالف المتن الأصول قال أبو داود فى الرواية: "وليس العمل على هذا" أى أن المتن خالف عمل أهل المدينة.

(٢) تهذيب التهذيب لابن حجر ٣٨٨/٨ – ٣٨٩.

(٣) شفاء العليل ص ٢١٠ – ٣١١.

- وقد يجئ هذا المصطلح فى ألفاظ المرتبة الأولى من مراتب الجرح، التى يقبل مرويات أصحابها فى الشواهد والمتابعات[١].

وفى نفس المرتبة السابقة يأتى قولهم تعرف وتنكر[٢]. وأيضًا قولهم (فى حديثه بعض الإنكار) و(فى أحاديثه ما ينكر عليه)[٣]. وفى المرتبة الثانية من مراتب الجرح - تقبل مروياتهم فى الشواهد - يأتى قولهم "ليس بمنكر الحديث، يكتب حديثه"[٤]. وفى نفس المرتبة قولهم (ليس بمنكر الحديث ولا يحتج به)[٥].

وفى المرتبة الثالثة من مراتب الجرح - مرويات أصحابها فى الشواهد أيضًا - يأتى قولهم: "ضعيف الحديث منكر الحديث"[٦] كما أنه يأتى - كما عند السخاوى - قولهم (منكر الحديث) و(حديثه منكر) و(له ما ينكر) و(له مناكير)[٧]. ويأتى قولهم: "صدوق منكر الحديث"[٨].

وقد يجئ هذا اللفظ فى المرتبة الرابعة من مراتب الجرح، وأهلها مردودو ومتروكو الرواية، كقولهم: "فلان منكر الحديث شبه متروك" و(منكر الحديث ليس له بشئ) و(منكر الحديث شبيه بالمتروك)[٩]. ويأتى فيها قولهم (فلان كل أحاديثه مناكير) و(عامتها مناكير)[١٠]. ويأتى فى المرتبة الخامسة - المتروكين - قولهم "فلان أحاديثه مناكير بأسانيد واضحة"[١١].

---

(١) السابق ١٥٤ وتهذيب التهذيب ٣/١٤٤، ولسان الميزان ٤/١٠.
(٢) شفاء العليل ص ١٥١.
(٣) السابق ص ١٥٤ وتاريخ بغداد ١١/٨٥.
(٤) شفاء العليل ص ١٦١ والجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٥/٣٥.
(٥) شفاء العليل ص ١٦١ والميزان ٣/١٤ والجرح والتعديل ٥/٣٢٨.
(٦) شفاء العليل ص ١٨٢ وانظر الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ٥/٣٨٧، ٦/٣٩.
(٧) شفاء العليل ص ١٧٠.
(٨) السابق ص ١٩٩.
(٩) السابق ص ١٩٥.
(١٠) السابق ٢٠٢.
(١١) السابق ص ٢٢٣.

كما أن هناك ألفاظ – تخص مصطلح منكر – يظن اتفاقها في المعنى، وهى مختلفة، منها: (فلان روى مناكير) و(فلان يروى المناكير) و(فلان فى حديثه مناكير) و(فلان له مناكير) و(فلان منكر الحديث). إنها تتدرج فى الجرح من الأخف إلى الأشد حسب هذا الترتيب، فقولهم روى مناكير أقل جرحًا من قولهم: يروى المناكير؛ لأن صيغة المضارع تدل على أن هذا من شأنه بخلاف صيغة الماضى فإنه يصدق عليه إذا روى حديثًا واحدًا منكرًا، واللفظان أخف جرحًا من قولهم: فى حديثه مناكير؛ لأن اللفظين الأولين ظاهران فى أن الراوى ليست العهدة عليه فى هذه النكارة بل هو راو فقط وهذا لا يضر إلا إذا غلب ذلك على حديثه، أو كان لا يميز، بخلاف اللفظ الأخير فإنه كثيرًا ما يقال فيمن كانت العهدة عليه فى النكارة، أما منكر الحديث فهو أشد من هذا كله جرحًا، فقد عده بعضهم – ابن دقيق العيد – من ألفاظ الترك – لكن ينبغي أن يعلم أنهم قد يطلقون قولهم منكر الحديث، يعنون بذلك حديثًا معينًا لا كل حديث الراوى، بل قد قال العراقى: كثيرًا ما يطلقون المنكر على الراوى لكونه روى حديثًا واحدًا، ومنه قول الذهبى فى ترجمة عبد الله بن معاوية الزبيرى – من الميزان -كما قال اللكنوى-: قولهم: "منكر الحديث" لا يعنون به أن كل ما رواه منكر بل إذا روى الرجل جملة وبعض ذلك مناكير فهو منكر الحديث. وقد يطلقون النكارة على التفرد، كما سبق وقد يكون سبب النكارة الرواية عن الضعفاء والمجهولين لا أن الراوى ضعيف فى حفظه[1]. وهناك فارق بين قولهم (فلان يحدث بأحاديث مناكير) و(فلان يحدث بأحاديث مناكير ويحيل على من لا يحتمل)، فالقول الأول له وجوه منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح – كما سبق – وأما القول الثانى؛ فإنه يدل على أن المناكير منه وأن من فوقه بريئ

---

(١) شفاء العليل ص ٤٥٥.

منها وهو على الجرح، جاء فى ضعفاء العقيلى ترجمة إسـماعيل بن عمرو البجلى "... فقال إسماعيل: حدثنا عبد السلام بن حـرب عن الأعمش عن أبى وائل عن حذيفة مرفوعًا: بكاء المؤمن مـن قلبه وبكاء المنافق من هامته، قال العقيلى: فى حديثه مناكير ويحيل على من لا يحتمل"(١). إن رجال السند، عبد السلام فما فوق، مـن المشاهير الذين لا يستحقون أن يلحق بهم هذا.

كما أن هناك فارقًا بين قولى ابن عدى (الأحاديث التى يرويها عمن يرويها مناكير) و(الأحاديث التى يرويها فلان عمن يرويهـا عامتها مناكير)، فالظاهر من اللفظ الأول: أن ذلك يتناول كل حديثه وهو أشد فى الجرح من الثانى؛ لأن الثانى يقصد بـه الأغلبيـة، وكلاهما من مراتب الرد إلا إذا ظهرت قرينة تدل على أن الراوى يصلح فى الشواهد والمتابعات(٢).

وقد يصح السند ويكون رواته ثقات وترد الروايـة لا بسـبب الشذوذ أو النكارة، بل لمخالفتها لقواعد نقد المتن، جاء فى ترجمة حنظلة بن أبى سفيان الجمحى الذى روى له الستة واتفقـوا علـى توثيقه وتخريج روايته أن ابن عدى ساق له حديثًا منكـرًا؛ وقـال الذهبى: ولعله وقع الخلل فيه من الرواة إليه،... عن ابن عمـر أن رسول الله ﷺ قال: اغسلوا قتلاكم، رواته ثقات ونكارته بينـة"(٣). ومما يدل على التفصيل أيضًا قول الذهبى فى جعفر بـن مهـران السباك: "موثق له ما ينكر"(٤).

---

(١) ضعفاء العقيلى ٨٦/١ – ٨٧ وشفاء العليل ص ٤٥٧.

(٢) شفاء العليل ص ٤٩١.

(٣) ميزان الاعتدال ٦٢٠/١ – ٦٢١، انظر مثالاً آخر فى الميزان ٨٠/٤.

(٤) السابق ٤١٨/١.

معيار ومصطلح ليونة الراوي:

يطبق علماء الجرح والتعديل معاييرهم أثناء حكمهم على الرواة ثم ينتهون إلى الحكم عليه، هذا الحكم يتبلور فى ألفاظ، هذه الألفاظ تشيع وتنتشر إلى أن تصبح مصطلحات، هذه المصطلحات بعد ثباتها واستقرارها تصبح ثقافة تتحول إلى معايير للمتأخر الذى يأتى بعد ولادة هذا المصطلح. وهذا ما نحن فيه، يجوز عندى اشتقاق اسم (المعيار) من اللفظ. إنه يستحيل دراسة مصطلح صحيح أو حسن دون دراسة هذا المعيار. وهذا المعيار أو اللفظ مما ينبغى الأخذ بالتفصيل فى دراسته فقد يجئ فى الثقات كما فى ترجمة (عمر بن محمد) الذى روى له البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه، ووثقه الذهبى بدليل وضع علامة (صح) أمامه. ووثقه ابن معين وأحمد وابن سعد وأبو داود. وقيل لينه يحيى بن معين"[1].

أما (عمار بن زُرَيق) فقد روى له مسلم وأبو داود والنسائى وابن ماجه، وقال الذهبى: "ثقة ما رأيت لأحد فيه تليينا إلا قول السليمانى: إنه من الرافضة، فالله أعلم بصحة ذلك"[3]. أى أن أدنى كلام فى الراوى ينزله عن رتبة الراوى الذى لا كلام فيه.

أما على بن زيد بن جدعان فقد روى له مسلم، والأربعة، ولم يرو له البخارى لأنه يروى عن الرجال الذين بلغوا درجة عالية من العدالة والضبط، وقد تساهل مسلم فكان يروى عن الطبقة الثانية[*] ونزل عن البخارى درجة بدليل قول الترمذى فيه (صدوق) والدارقطنى: "لا يزال عندى فيه لين"، لقد أدخل مسلم

---

(١) الميزان ٣/٢٢٠.

(*) يقسم النقاد تلاميذ الشيخ إلى طبقات وهذا التقسيم له معايير كمية وكيفية مثل (كثرة المرويات)، و(الملازمة الطويلة)، و(الأوهام) و(الأخطاء) ... إلخ.

روايته – حتى لو كانت فى الشواهد – فى الصحيح لأنه ممن يدخلون الحسن فى الصحيح، وكلاهما عنده صحيح يدل على هذا الشاهدان السابقان. وما سبق يدل على أن التليين درجات عندهم وأن هناك معايير كمية وكيفية وراء كل لفظ ومصطلح وحكم تعمل كلها فى آن واحد.

ومن أكبر الأدلة على أن مسلمًا كان ينتقى من مرويات من قيل فيه (صدوق) و(صالح الحديث) و(ليس به بأس) ليجعله شاهدًا للصحيح أو يحتج به بشروط – الشاهدان السابقان والشاهد القادم؛ حيث إنه لم يرو له وروى له الأربعة (أبو داود والنسائى وابن ماجه والترمذى)، والحق أننا كلما تقدمنا إلى الرسول ﷺ نجد النقاد يتشددون وكلما تأخرنا نجدهم يتساهلون فعلى بن الحكم البنانى البصرى قال فيه أحمد: "ليس به بأس.. وقال غيره: صالح الحديث. وقال الأزدى: فيه لين. قلت:... وهو ثقة والله أعلم"(١).

وهذا هو الفرق بين مسلم الذى يروى للمتوسطين (صالح الحديث) و(لا بأس به) و(صدوق) وينتقى من مروياتهم وغيره الذى يروى لهم بمنهجية غير منهجية مسلم والبخارى أو أحدهما. إن الحاكم يقول على شرط الشيخين ثم يأتى بالموضوعات لا بالضعيف ضعفًا غير شديد. والدارقطنى أحد أساتذة "العلل" – ألف الحافظ أبو محمد عبد الله بن يحيى بن أبى بكر يوسف الغسانى كتابًا سماه (تخريج الأحاديث الضعاف من سنن الدارقطنى) بلغ عدد انتقاداته عليه (٧٤٩) انتقادًا، فى (المياه) و(الوضوء) و(الحيض) و(الصلاة) و(الجنائز) و(الزكاة) و(الصوم) و(الحدود) و(الطلاق) و(الديات) و... إلخ وكلها فى الأحكام سوى صفحتين

---

(١) الميزان ٣/١٢٥.

(*) مطبوع بدار عالم الكتب للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١١ هـ – ١٩٩١م والصفحتان فى (٣٠٤ – ٣٠٥) الخاصتان بالسير.

فى (السير)(*) التى قالوا يتساهل فيها. إن تساهلهم دعاهم إلى التساهل فى كل شئ، وها هو الشيخ الألبانى – جزاه الله خيرًا – يفصل الضعيف من السنن فى مطبوعات والصحيح فى أخرى ... فهل هناك دليل وعبرة أكثر من هذا؟! انتبهوا يا من قلتم (بالتساهل). إن الذين قالوا بأن الذبيح إسحاق ومنهم بعض الصحابة يقدمون أكبر هدية لإسرائيل تفعل بها ما تريد فى لبنان وفلسطين. وهناك من الرواة من يقال فيه (لا بأس به) و(فيه لين) و(له مناكير)، و(يكتب حديثه فى الشواهد مع أنه ضعيف)، جاء فى ترجمة (أحمد بن بديل) أنه (قال النسائى: لا بأس به. ابن عدى: حدث عن حفص بن غياث وغيره أحاديث أنكرت عليه وهو ممن يكتب حديثه على ضعفه. وقال الدارقطنى: فيه لين"(١).

ونجد حديثًا لهم عن معيار اللين فى مبحث الرواية عن أهل الفرق، فعمر ابن ذر، لين القول فى الإرجاء، ليس مشتددًا، أو داعية لمذهبه، لذا روى له البخارى والنسائى. فقد قال الذهبى: "صدوق ثقة، لكنه رأس فى الإرجاء، وقيل: بل كان لين القول فيه، وكان واعظًا بليغًا، روى عنه أبو نعيم، والفريابى، وجماعة"(٢).

وقد يحكم على الراوى باللين ويكون قول الناقد بلا حجة فيرد تليينه، فمعمر ابن راشد لينه بعضهم بلا حجة"(٣). أى أن الليونة نفسها لها درجات وكم وكيف، وقد أدى دراستها إلى أن الصحيح والحسن عند المتقدمين واحد وأنهم عندما يروون للمتوسطين فإنهم ينتقون من مروياتهم ويتجنبون المنكرات، ودلت دراستنا لهذا

---

(١) الميزان ١/٨٤ – ٨٥.

(٢) الميزان ٣/١٩٣.

(٣) السابق ٣/١٩٥.

(*) ملحوظة فى الغالب أعامل مصطلح (حسن) نفس معاملة (لا بأس به) و(صدوق)، (صالح الحديث) لأننى أرى أن أى حديث عنهم يعنى الحديث عن المصطلح الأول.

المعيار – أو هذا اللفظ – أنه ينبغي الأخذ بالتفصيل فيه.

ومع أن الليونة درجات إلا أن الترمذى وابن ماجه لم يراعيا هذا الأمر فى تحديثهم عن (عمر بن راشد). قال الجوزجانى: سألت أحمد عن عمر بن راشد فقال: لا يسوى حديثه شيئًا. وقال أبو زرعة: لين: وقال العجلى: لا بأس به(*). وقال النسائى: ليس بثقة. وقال البخارى: مضطرب ليس بالقائم[1].

إن (لا بأس به) هنا جاءت من متساهل وهو العجلى. ومع أن أبا زرعة قال: لين؛ إلا أن النسائى: قال: ليس بثقة؛ لذا يورده فى سننه لا في الشواهد ولا فى المتابعات. وقال أحمد: لا يسوى حديثه شيئًا. ومع هذا روى له ابن ماجه والترمذى وعلى فرض أنهما أورداه فى الشواهد، فإن مسلمًا كان يورد الحسن لذاته فى الشواهد ثم تأتيان أنتما وتخرجان لمن ليس يساوى شيئًا وغير ثقة التى تتوجه إلى العدالة؟! هذا هو أحد الفروق بين المتقدمين والمتأخرين. يؤيد ما سبق أنهما رويا لعمارة بن جوين، أبو هارون العبدى، قال الذهبى: "تابعى لين بمرة، كذبه أحمد. حماد بن زيد: ليس بشئ. ابن معين: ضعف، لا يصدق فى حديثه"[2]. وهذا يدعونا إلى الأخذ بمصطلح (حسن) عند الترمذى بحذر شديد، إنه يضرب بتساهله المثل يدل على هذا أن الترمذى روى لعلى بن جعفر بن محمد الصادق، وقال الذهبى فيه: "ما هو من شرط كتابى؛ لأنى ما رأيت أحدًا لينه، نعم ولا من وثقه، ولكن حديثه منكر جدًا، ما صححه الترمذى ولا حسنه"[3]. أى أنه حتى الترمذى المتساهل فى التحسين لم يورد تقييمًا له.

---

(١) السابق ٣/١٩٣ – ١٩٤.
(٢) السابق ٣/١٧٣.
(٣) الميزان ٣/١١٧.

إن دراسة معيار (الليونة) المتبلور فى لفظ (لين) يجعلنا فى شك مما قاله المحدثون فى مراتب الجرح والتعديل حيث جعل ابن أبى حاتم وابن الصلاح (لين الحديث) فى المرتبة الأولى من مراتب الجرح أى أن من قيلت فيه يصلح فى مراتب الشواهد والمتابعات فما دونها، ووافقهما على المحدثون الذين جاءوا بعدهما[1]. وإذا كان هذا الأمر يخص أبا حاتم الذى نظر ابنه لجهود أبيه التطبيقية فى مراتب الجرح والتعديل فلماذا يأخذ المحدثون المتأخرون عن ابنه هذا الاصطلاح الخاص بنقاد واحد ويعممونه على الجميع؟ وهذا ما لم ينتبه إليه المحدثون، والواقع العملى خير مثال، قال أبو حاتم فى (حفص بن عمر بن ميمون العدنى): "لين الحديث" مع أنه عند ابن عدى: عامة ما يرويه غير محفوظ، أى أن الضعيف غالب عليه، بدليل قول النسائى: ليس بثقة، وهذا أمر متوجه إلى العدالة. إذن هو متروك، بدليل أن ابن ماجه وحده هو الذى روى له[2]. أى أن أبا حاتم خالف غيره، حيث ثبت تساهله وهو المتشدد بالنسبة لغيره من النقاد الذين ردوا روايته تمامًا.

أما (قُرّان بن تمام) فقد روى له أبو داود ومسلم والترمذى والنسائى، ووثقه أحمد وغيره، وقال أبو حاتم: لين، والرجل روى له كل هؤلاء وموثق. وهذا دليل آخر على أن مراتب الجرح والتعديل خاصة بابن أبى حاتم وجهود أبيه ومعه جهود أبى زرعة[*]، وخاصة بتصوره وفهمه هو، لا غيره من النقاد[3]. أما محمد بن البرقى الحافظ فقد قال: (لين) فى القاسم بن العباس؛ قاله الذهبى؛ لكن الرجل روى له مسلم وأبو داود والترمذى وابن

---

(١) شفاء العليل ص ١٥١.

(٢) الميزان ١/٥٦٠.

(*) كان ابن أبى حاتم يسألهما عن الرواة.

(٣) السابق ٣/٤٨٦ – ٣٨٧.

ماجه[١]. وهذا يثبت أن مصطلح (لين) عند أبى حاتم وابنه وغيرهما لا يعنى أن الراوى فى الشواهد والمتابعات – المرتبة الأولى من مراتب الجرح – فقد يكون محتجًا به عند غيرهم.

وقد تكرر الأمر عند الدارقطنى والسيوطى حيث قال الدارقطنى: من قلت فيه: (لين) فليس بالساقط ولا بالقوى[٢]. وعند السيوطى متابعًا غيره أن من قيل (فيه لين) فى المرتبة الأولى من مراتب الجرح[٣]. وسبق ابن حجر السيوطى فجعل من قيل فيه (لين) فى المرتبة السادسة من مراتب التعديل، الذين يقبلون فى الشواهد والمتابعات عنده[٤]. أما زكريا بن أبى زائدة فقد وثقه الذهبى ووضع علامة (صح) أمام اسمه وروى له الستة أى أنه متفق على توثيقه، وقال الذهبى: صدوق مشهور حافظ. وقال أحمد: ثقة حلو الحديث، ما أقربه من إسماعيل بن أبى خالد، وقال أبو حاتم: لين الحديث يدلس. وقال أبو داود: ثقة لكنه يدلس. وقال أحمد بن حنبل: ... لين، سمعنا منه بأخرة ومع أن أحمد وافق أبا حاتم إلا أن الواقع العملى أهم من الأقوال النظرية والرجل مروياته فى الكتب الستة، ولأحمد رواية غير التى قال فيها (لين) [٥].

ومثلما صحح النقاد لمن قيل فيه لين – فى حالات – نجدهم يحسنون أيضًا لمن تقال فيه – فى حالات – فعبد الله بن محمد بن عقيل بن أبى طالب الهاشمى، الترمذى وابن ماجه وأبو داود. وقال ابن المدينى: لم يدخل مالك فى كتبه ابن عقيل، واحتج به أحمد وإسحاق. وقال أبو حاتم وغيره: لين الحديث ... قال الترمذى: "صدوق. وتكلم فيه بعضهم من قبل حفظه".

---

(١) الميزان ٣/٣٧١.
(٢) شفاء العليل ص ١٣٤.
(٣) شفاء العليل ص ١٥١.
(٤) شفاء العليل ص ٣١٤.
(٥) الميزان ٢/٧٣.

وروى الترمذى عن البخارى قال: كان أحمد، وإسحاق، والحميدى يحتجون بحديثه؛ وقال على: كان يحيى بن سعيد لا يحدث عن ابن عقيل. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالمتين عندهم. وقال الفسوى: فى حديثه ضعف، وهو صدوق. قلت – الذهبى–: "حديثه فى مرتبة الحسن". وقال البخارى فى تاريخه: كان أحمد وإسحاق يحتجان به(١).

وخلاصة الأمر فى هذا المعيار أنه يؤخذ بالتفصيل فى تطبيقه وكذلك فى الأحكام والألفاظ التى تخصه.

معيار ومصطلح الاختلاط-

نبه علماء النفس إلى أهمية الذاكرة فى عملية التحصيل والتعلم، ونبهوا إلى أمراض الذاكرة وبخاصة فى الشيخوخة والكبر، وقاموا بإجراء التجارب وإعداد البحوث العلمية لهذا الأمر، وقالوا: "التذكر وظيفة عقلية مهمة، وهو يتضمن ثلاث عمليات متكاملة هى التسجيل والحفظ والاستعادة (الاسترجاع). والذاكرة مهمة من وجهة نظر إحداث التوافق النفسى حيث تساعد الخبرات الماضية الشخصية على التوافق بسهولة مع الخبرات الجديدة. وقد يحدث الاضطراب فى الذاكرة بالنسبة للخبرات المباشرة الحديثة أو المتوسطة أو البعيدة الماضية(*)(٢).

---

(١) السابق ٢/٤٨٤–٤٨٥، وللمزيد من التفصيل فى هذا المبحث، والمعايير، والألفاظ انظر الميزان ٤/١٨١، تذكرة الحفاظ ٢/٥٩٢، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢/٣/٢٢ (٢٧٨٦)، ٢/٣/٧ (٢٧١٦)، ٢/٣/٩(٥٢٧٢)، ٢/٢/٣٨ (١٦١٠)، ٢/٢/٣٢ (١٥٨٥)، ٢/٢/١٠٨ (١٩٣٦)، ٢/٢/٤٦ (١٦٥٣)، الميزان ٣/٢٠٤، ٢/٧٤ (٢٨٨١، ٢٨٨٢)، ٤/٤٨٣، تاريخ الثقات للعجلى ص٤٠٣.

(*) أمور نبه إليها ابن القيم كما مضى فى معيار الحفظ.

(٢) الصحة النفسية، د. حامد زهران ص١٣٨.

وبناءً على ما سبق تحدثوا عن اضطرابات الذاكرة فتكلموا عن حدة الذاكرة Hypermnesia وهى فرط عمليات التذكر حيث تزداد حدة تذكر المريض لكل تفاصيل خبرات معينة وخاصة الخبرات الأليمة أو الخبرات السعيدة المشحونة انفعاليا وتشاهد فى الهوس الخفيف وفى الهذاء والبارانويا[1]. وتحدثوا عن فقد الذاكرة أو النسيان Amnesia وهو فقدان القدرة على تذكر أحداث فترة معينة، ويكون جزئيًا أو كليًا، مؤقتا أو دائمًا. وقد يكون فقدان الذاكرة – كما قرروا– عضوى المنشأ كما فى حالات ذهان الشيخوخة والإدمان، وقد يكون فقد الذاكرة نفسى المنشأ كما فى بعض حالات الهستيريا، ومن مظاهر فقد الذاكرة أو النسيان **فقد الذاكرة الرجعى:** وهو نسيان يتناول حقبة أو فترة قصيرة من الزمن سابقة للمريض الحالى. ويلاحظ فى حالات إصابة الفص الجبهى من المخ وفى الصرع. **وفقد الذاكرة اللاحق:** وهو نسيان يتناول أحداث الفترة التى تلت بداية المرض الحالى. ويلاحظ فى إصابة الفص الجبهى من المخ وفى ذهان الشخيوخة[2].

وتحدثوا عن خطأ الذاكرة Paramnesia وهو تضلال الذاكرة أو إيهام الذاكرة الخاطئة، وفيه تزيف الذاكرة وتشوه ومن أنواعه:

التزييف: وفيه يضيف المريض – لا شعوريا– تفاصيل مزيفة مزورة كاذبة أو خيالية على أحداث حدثت فعلاً. ويلاحظ فى الهستيريا وفى الهذاء (البارانويا) وفى الفصام الهذائى[3].

كما أن من أمراض الذاكرة واضطراباتها: اضطراب الحفظ والاسترجاع، حيث يصعب على المريض تذكر ما يقرؤه مهما تكررت مرات القراءة. ويلاحظ فى ذهان الشيخوخة وفى أمراض

---

(١) السابق نفسه.

(٢) السابق نفسه.

(٣) السابق ١٣٨ – ١٣٩.

المخ وفى إدمان الخمر. ومن أمراض الذاكرة: (فجوات الذاكرة، حيث يفقد المريض الذاكرة لأحداث فترة محددة من الزمن ويتذكر جيدًا ما قبلها وما بعدها وتلاحظ فى الهستريا وفى ارتجاج المخ[١].

ومن أمراض الشيخوخة عندهم (الاضطرابات العقلية المعرفية) ومنها اضطرابات التفهم، حيث تظهر فى شكل اضطراب الإدراك الواعى، واضطراب إدراك مضمون الشعور، وهنا يضطرب الفكر والتحليل والتركيب والتقييم وتشرب الخبرات والإحاطة بالمواقف والأحداث والخبرات الجديدة. وعندما يضطرب التفهم يصبح المريض مشتت الانتباه ويتعطل فهمه. ويلاحظ اضطراب التفهم فى ذهان الشيخوخة وفى الضعف العقلى وفى حالات التسمم[٢].

أما علماء الحديث فقد نبهوا - من خلال نقد الرواة - إلى مثل الأمور السابقة؛ لكن دون أجهزة معملية أو عيادات نفسية مثلما هو متوفر لغيرهم من علماء النفس المعاصرين، وألف المحدثون فى (اختلاط الرواة)، وعقدوا لهم مبحثا فى كتب الدراية؛ قال ابن كثير: "النوع الثانى والستون: فى معرفة من اختلط فى آخر عمره، إما لخوف أو أضرّ أو مرض أو عَرَض: كعبد الله بن لهيعة، لما ذهبت كتبه اختلط فى عقله، فمن سمع من هؤلاء قبل اختلاطهم قبلت روايتهم، ومن سمع بعد ذلك أو شك فى ذلك لم تقبل"[٣]. وقال: "وممن اختلط بآخرة: عطاء بن السائب، وأبو إسحاق السبيعى والمسعودى، وربيعة، وصالح مولى التوأمة، وحصين بن عبد الرحمن؛ قاله النسائى. وسفيان بن عيينة قبل موته بسنتين؛

---

(١) السابق ص١٣٩ - ١٤٠.

(٢) السابق ص١٤٩ وانظر من ٢١٣٦ من الجزء الخامس من معجم علم النفس للدكتور جابر عبد الحميد.

(٣) اختصار علوم الحديث ص٢٠٨-٢٠٩ مع الباعث الحثيث للشيخ أحمد شاكر مكتبة دار التراث، ط٣، ١٣٩٩هـ- ٩٧٩-م.

قاله يحيى القطان... وعبد الرزاق ابن همام، قال أحمد بن حنبل: اختلط بعدما عمى، فكان يلقن، فيتلقن، فمن سمع منه بعدما عمى فلا شئ.... وأبو بكر بن مالك القطيعى، خرف حتى كان لا يدرى ما يقرأ"(١).

لقد لاحظ المسلمون أعراض المرض بالعين دون التشريح أو التحليل أو إجراء الفحوص الداخلية، لاحظوه من خلال عدم قيام العضو بوظيفته، بدليل أنهم عرضوا أداءه وتحصيله على أداء وتحصيل غيره من الذين لم يخلطوا. وهذا المبحث ألف (صلاح الدين أبو سعيد العلائى) فيه كتاباً مستقلاً سماه (كتاب المختلطين)(٢). أورد فيه المؤلف (٤٦) ستة وأربعين راويا اختلطوا وأورد المحقق – مستدركا عليه-في الهوامش(١٣٤) مائة وأربعة وثلاثين راويا، والمجموع (١٨٠) راويا.

والمختلطون ليسوا ضعفاء دائمًا، أو متروكين، بل منهم الثقة الذى اختلط، ومنعه أولاده من التحديث، ومنهم مَن رُوِى عنهم قبل الاختلاط، ومنهم مَن رُوِى عنهم بعده، والأمر يحتاج إلى تفصيل لذلك قال الحافظ العلائى: "أما الرواة الذين حصل لهم الاختلاط فى آخر عمرهم، فهم عليٍ ثلاثة أقسام: أحدها: من لم يوجب ذلك له ضعفا أصلا، ولم يَحُطَّ من مرتبته، إما لقصر مدة الاختلاط وقلته، كسفيان بن عيينة، وإسحاق بن إبراهيم بن راهويه، وهما من أئمة الإسلام المتفق عليهم؛ وإما لأنه لم يرو شيئا حال اختلاطه، فسلم حديثه من الوَهْم، كجرير بن حازم، وعفان بن مسلم، ونحوهم. والثانى: من كان متكلما فيه قبل الاختلاط فلم يحصل من الاختلاط إلا زيادة فى ضعفه؛ كابن لهيعة، ومحمد بن جابر السحيمى،

---

(١) السابق نفسه.

(٢) حققه وعلق عليه الدكتور رفعت فوزى عبد المطلب، وتلميذه الأستاذ على عبد الباسط مزيد، منشور بمكتبة الخانجي، مصر، ط١ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

ونحوهما. والثالث: من كان محتجا به، ثم اختلط، أو عُمر فى آخر عمره، فحصل الاضطراب فيما روى بعد ذلك، فيتوقف الاحتجاج به على التمييز بين ما حدث به قبل الاختلاط عما رواه بعد ذلك"[١]. وحكم رواية المختلط التفصيل، قال الحافظ العراقى: "الحكم فيمن اختلط أنه لا يقبل من حديثه ما حدث به فى حالة الاختلاط، وكذا ما أبهم أمره وأشكل، فلم ندر أحدث به قبل الاختلاط، أو بعده، وما حدث به قبل الاختلاط قُبِل، وإنما يتميز ذلك باعتبار الرواة عنهم، فمنهم من سمع منهم قبل الاختلاط فقط، ومنهم من سمع فى الحالين، ولم يتميز[٢].

وسوف أسوق من الأحكام عليهم بالقدر الذى يخدم ما نحن فيه، وهو أن المحدثين نبهوا إلى أهمية العقل فى التحصيل والتعلّم.

قال الحافظ العلائى: "أحمد بن جعفر بن حمدان القطيعى... حكى أبو عمرو عن أبى الحسن بن الفرات أنه خَرِفَ فى آخر عمره، حتى كان لا يعرف شيئا مما يُقرأ عليه"[٣].

وقال محققه: "إسحاق بن محمد بن إسماعيل بن عبد الله بن أبى فروة... قال أبو حاتم: كان صدوقا، ولكنه ذهب بصره، فربما لقن الحديث، وكتبه صحيحة[٤]. وقال العلائى: "بشر بن الوليد الكندى الفقيه.... وقال صالح بن محمد: كان قد خرف"[٥].

أما الراوى التالى فلم يعرف علماء الحديث أن سبب تعطيل عمل بعض الأعضاء وشللها، هو شئ فى المخ لأن خلايا المخ لها ما يقابلها من أعضاء فى الجسد، فأى مرض فى المخ يتبعه مرض

---

(١) كتاب المختلطين، مرجع سابق ص٣.

(٢) التبصرة والتذكرة ٣/٢٦٤، للحافظ زين الدين العراقى،

(٣) كتاب المختلطين ص٦ مرجع سابق.

(٤) السابق الهامش ص٩.

(٥) السابق ص١٦.

فى العضو المقابل، والنص التالى قاله ابن حبان: "أصابه الفالج قبل موته حتى ضعُف وتغير واختلط" قاله فى "خلف بن خليفة ابن صاعد"[١]. ربما – وهذا اجتهاد قد يخطئ – ظن ابن حيان أن الفالج هو السبب. والمثال القادم شاهد على أن المحدثين نبهوا إلى أن الحالة النفسية من فرح وحزن لها تأثير على الذاكرة، قال العلائى: "سعيد بن أبى عروبة... قال يحيى بن معين: اختلط سعيد بعد هزيمة إبراهيم بن عبد الله سنة اثنين وأربعين ومائة، ومات هو سنة ست وخمسين وقيل: سنة سبع"[٢].

و(سُوَيد بن سعيد الحدثانى) روى له مسلم فى الصحيح... وقال صالح ابن محمد: سويد صدوق؛ إلا أنه كان قد عَمِيَ، وكان يلقن ما ليس من حديثه"[٣]. وقال ابن عدى: هو إلى الضعف أقرب. قلت: فلا ينبغى أن يكون ما رواه على شرط مسلم؛ لتغيره بعدما سمع منه مسلم"[٤].

أما (صالح بن نبهان مولى التوأمة) فقد قال "أحمد بن سعيد بن أبى مريم": سمعت يحيى بن معين يقول: هو ثقة حجة. قلت إن مالكا تركه، فقال: إن مالكا أدركه بعد أن خَرِفَ، والثورى إنما أدركه بعد الخرف، فسماعه منه منكر، لكن ابن أبى ذئب سمع منه أن يخرف"[٥]. ومن الرواة من اختلط فلم يتميز حديثه القديم من الأخير مثل (بحر بن مرّار"[٦]. و"مسلم بن كيسان الأعور المُلائى"[٧].

---

(١) هامش السابق ص٣٠، وانظر ترجمة (خلف بن خليفة الأشجعى) فى الميزان (١٨٦٥٩-٦٦٠).

(٢) كتاب المختلطين ص٤١.

(٣) السابق ص٥٢.

(٤) السابق ص٥٥.

(٥) السابق ٥٨، ٥٩.

(٦) المجروحين لابن حبان ١/١٩٤.

(٧) السابق ٣/٨.

لقد نبه المحدِّثون إلى أثر كبر السن وأمراض الشيخوخة على عملية التعلم؛ لأن الحواس قد تضعف جاء في ترجمة (عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعي: أنه (من أئمة التابعين بالكوفة وأثباتهم، إلا أنه شاخ ونسي واختلط"[١]. وقال عبد العزيز الداروردي: أصاب سهيلاً - ابن أبي صالح - علة أذهبت بعض عقله ونسي بعض حديثه. ومما نسيه من الحديث، ما في سنن أبي داود... عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد. قال أبو داود: وزادني الربيع بن سليمان المؤذن في هذا الحديث قال: أخبرني الشافعي، عن عبد العزيز قال: فذكرت ذلك لسهيل، فقال: أخبرني ربيعة وهو عندي ثقة أني حدثته إياه، ولا أحفظه[٢].

وإذا كان معيار الاختلاط[*] يندرج تحت معيار أكبر هو معيار التغير، كذلك فإن سوء الحفظ يندرج أيضا تحت معيار تغير الحفظ. وقد نبه المحدثون إلى سبب مهم ورئيسي من أسباب تغير الحفظ وهو انشغال الراوي عن كتبه ولا يخفى أن استعمال أكثر من حاسة في المذاكرة له أكبر الأثر في تثبيت المحفوظ. وهناك بعض الرواة الذين انشغلوا بمهام وظيفية غير تعاهد المحفوظ بالمذاكرة والحفظ، منهم (حفص ابن غياث القاضي) لقد انشغل بالقضاء عن تحصيل العلم، وهو أحد رجال الصحيحين، "قال يعقوب بن شيبة: ثقة، ثبت، يتقي بعض حديثه، وإذا حدث من كتابه فثبت، وقال أبو زرعة: ساء حفظه بعدما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو ثقة صالح[٣].

---

(١) الميزان ٣/٢٧٠.

(٢) انظر الكواكب النيرات في معرفة من اختلط من الرواة الثقات، لأبي البركات محمد أحمد المعروف بابن الكيال (٨٦٣-٩٣٩هـ)، تحقيق عبد القيوم عبد رب النبي، ص٢٤٦، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى١٩٨١م-١٤٠١هـ. وهامش كتاب المختلطين ص٥٠.

(*) الطارئ لذلك يقولون: ساء حفظه، أما سوء الحفظ الملازم؛ فلا يعنينا هنا.

(٣) كتاب المختلطين للعلائي: ص٢٤-٢٥.

وقال ابن حجر فى هدى السارى: (حفص من الأئمة الأثبات أجمعوا على توثيقه والاحتجاج به، إلا أنه فى الآخر ساء حفظه، فمن سمع من كتابه أصح مما سمع من حفظه. وقال: اعتمد البخارى على حفص فى حديث الأعمش؛ لأنه كان يميز بين ما صرح به الأعمش بالسماع وبين ما دلسه"[1].

وقال صالح بن محمد: حفص لما ولى القضاء جفا كتبه، وليس هذا الحديث فى كتبه. يقصد حديث: "من أقال مسلمًا عثرته...." الحديث[2].

وممن اختلط أيضًا بسبب توليه القضاء "شريك بن عبد الله بن أبى شريك النخعى" قال الحافظ ابن حجر فى التقريب: صدوق يخطئ كثيرًا، تغير حفظه منذ ولى القضاء بالكوفة، وكان عادلا فاضلا، شديدًا على أهل البدع، من الثامنة، روى له مسلم، وأصحاب السنن، والبخارى تعليقا[3].

وجاء فى ترجمة (قَنبر، مولى على بن أبى طالب رضى الله عنه" أنه "لم يثبت حديثه، قال الأزدى: يقال كبر حتى كان لا يدرى ما يقول أو يروى"[4]. و(قيس ابن أبى حازم) قال إسماعيل بن أبى خالد فيه: "كان ثبتًا، قال: وقد كبر حتى جاوز المائة، وخرف"[5].

والمحدثون قد يذكرون سبب الاختلاط وقد لا يذكرونه؛ فمن الأول، ما ذكره صاحب الاغتباط بمن رمى بالاختلاط": نقلا عن الذهبى فى معجم شيوخه: "تغير ذهنه بعد سماعنا منه بمدة، وذلك قبل موته بعامين"؛ قاله الذهبى فى (أبى بكر بن عبد الحكم ابن أبى

---

(١) هدى السارى: ص٣٩٨.

(٢) سير أعلام النبلاء: ٢٢/٩، الميزان ٥٦٧/١، تذكرة الحفاظ ٢٩٧/١.

(٣) التقريب ٣٣/١.

(٤) الميزان ٣٩٢/٣.

(٥) السابق ٣٩٣/٣.

العز العسقلانى المقرى"[1].

وممن ذُكِر سببُ تغيره: (يعقوب بن أحمد بن يعقوب الحلبى المشهور بابن الصابونى)؛ قال صاحب الاغتباط: "قال ابن رافع فى معجمه: وكان مرض مرضة طويلة نحو سنة ونصف تغير ذهنه فيها[2]. أما (وُهَيب بن خالد بن عجلان الباهلى)؛ فقد قال ابن سعد: "كان وهيب قد سجن، فذهب بصره، وكان ثقة كثير الحديث حجة، وكان أحفظ من أبى عوانة كان يملى حفظاً"[3].

وقد فرق المحدثون بين الاختلاط الحادث نتيجة لمرض ما، وتغير مرض الموت؛ قال الذهبى فى (عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلى): "قلت: هذا التغير هو من تغير مرض الموت، وما ضره؛ لأنه ما حدث فيه بخطأ"[4].

إنهم لم يكن لديهم أجهزة أشعة لاكتشاف خلايا المخ المريضة ثم إجراء الجراحة لها لاستئصالها أو علاجها؛ إنهم كانوا يستدلون على الخرف بمظاهر المرض من مثل: حديث الراوى بكلام غير مفهوم؛ جاء فى ترجمة "خلف بن خليفة الأشجعى" أن أحمد قال فيه: رأيته مفلوجا سنة سبع وسبعين ومائة، وكان لا يفهم، فمن كتب عنه قديما فسماعه صحيح. وعنه: قد أتيته فلم أفهم عنه. قيل له: فى أى سنة مات؟ قال: أظنه فى سنة ثمانين أو آخر سنة تسع وسبعين. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: رأيت خلفا وهو كبير...، فتكلم بكلام خفى فجعلت لا أفهم فتركته[5].

---

(١) الاغتباط بمن رمى بالاختلاط لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل سبط ابن العجمى (٧٥٣-٨٤١هـ). بتحقيق علاء الدين على رضا، طبعة دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م. ص٣٨١.

(٢) السابق ص٣٨٠.

(٣) طبقات ابن سعد ٢٨٧/٧، ط دار صادر، بيروت.

(٤) الميزان ٨١/٣.

(٥) الكواكب النيرات ص١٥٥ وما بعدها. والاغتباط ص١١٤.

ونبه المحدثون إلى أن أحداث الحياة قد تؤثر على الذاكرة فقد يُحرق بيت الراوى أو يُسرق فيذهب متاعه وتضيع كتبه فيؤثر هذا على منهجه فى الأداء، ومعلوم أن المحدثين اشترطوا التحديث من الكتاب المضبوط، ونبهوا إلى أنواع الحفظ وهما، نوعان: ضبط الصدر وضبط الكتاب(١)، فإذا تغير العقل اختل الأول، وإذا فُقد الكتاب اختل الثانى. جاء فى ترجمة (أبو بكر بن عبد الله بن أبى مريم الغسانى الشامى): "قال أبو حاتم: ضعيف الحديث، طرقته لصوص فأخذوا متاعه، فاختلط. وقال ابن حبان: كان من خير أهل الشام، ولكنه كان ردئ الحفظ، يحدث بالشىء فيهم، لم يفحش ذلك منه حتى استحق الترك، ولا سلك سنن الثقات حتى صار يحتج به، فهو عندى ساقط الاحتجاج به إذا انفرد. وقال ابن عدى: الغالب على حديثه الغرائب، وقلما يوافقه الثقات. قال ابن حجر فى التقريب: ضعيف، وكان قد سرق بيته فاختلط، من السابعة، مات سنة ست وخمسين(٢).

وأحيانًا يفقد الراوى كتبه لا بسبب السرقة، بل بسبب الحريق، ومن هؤلاء الرواة: (عمر بن على بن أحمد الوادى آشى)(٣). و(عبد الله بن لهيعة"(٤) و(الفضل ابن الحباب أبو خليفة الجُمحى)(٥)

---

(١) قال الخطيب البغدادى فى الفقيه والمتفقه: (٢/٢٦٤): "فإذا أتقن كل واحد منهم الدرس، وحفظه، فليكتبه، ويكون تعويله على حفظه، فإن اضطرب عليه شئ من حفظه رجع إلى كتابه، فاستثبته منه، كما قال الخليل بن أحمد: اجعل ما فى الدفتر رأس مالك وما فى قلبك للنفقة، وأنشد:

ليس بعلم ما حوى القمطر .:. ما العلم إلا ما وعاء الصدر.

(٢) الكواكب النيرات: ص ٥١٠ وما بعدها. وتهذيب التهذيب ١٢/٢٨ والمجروحين لابن حبان: ٣/١٤٦.

(٣) الاغتباط ص ٢٧٢.

(٤) كتاب المختلطين ص٦٥.

(٥) الميزان (٣/٣٥٠) ولسان الميزان (٤/٤٣٨-٤٣٩).

و(محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الرحمن المصرى"[١] و(محمد بن الحسن بن على أبو جعفر الطوسى"[٢]. وبسبب مصائب الدهر- نبه السلف إلى أهمية الحفظ؛ جاء فى الحث على طلب العلم لأبى هلال العسكرى- المحدث واللغوى وعالم البلاغة- قوله: كان أبو سهل الصعلوكى إذا دخل الحمام، سُمِعَتْ له همهمة من الدرس والقراءة، ويقول: كان يقال: العلم ما دخل معك الحمام (يحث على الحفظ). وقال بعض الفلاسفة: العلم ما إذا غرقت سفينتك سبح معك. يقول: العلم هو المحفوظ"[٣].

معيار ومصطلح الاضطراب فى الحفظ:-

ثبات الحفظ من صفات الرواة المتقنين الذين لم يختلطوا ولم يَسُوْء حفظهم وعكس الحفظ والإتقان - الاضطراب، فقد يرفع الثقات الحديث ثم يرسله راوٍ أو يهم فى الإسناد أو المتن، وقد كانوا يعقدون الاختبارات[*] للرواة لقياس مدى ضبطهم فمنهم من عدّلوه، ومنهم من جرحوه من قبل ضبطه، ووصفوه بالاضطراب. فمحمد ابن عبد الملك بن صفوان الأندلسى قال فيه ابن الفرضى: عدل صالح، اضطرب فى أشياء قرئت عليه لم يسمعها، ولم يكن ضابطًا"[٤]. وقال أبو حاتم فى محمد بن عمر ابن الوليد بن لاحق:

---

(١) الميزان ٣/٤٦٣.

(٢) الميزان (٣/٣٥٠) ولسان الميزان (٤/٤٣٨-٤٣٩).

(٣) الحث على طلب العلم لأبى هلال العسكرى ص٦٨ وانظر أشعارًا أوردها المؤلف فى هذا الأمر فى الصفحات من ٦٨-٧١. وانظر ١/٩١ من جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر.

(*) للمحدثين اختبارات لتحصيل الطلاب للعلم انظر فى ذلك على سبيل المثال ترجمة محمد بن عجلان فى الميزان ٣/٦٤٥ - ٦٤٦.

(٤) الميزان ٣/٦٣٣.

أرى أمره مضطربا[1]. وقال العقيلي في عكرمة بن إبراهيم الأزدي: في حفظه اضطراب، وقال يحيى وأبو داود: ليس بشيء. وقال النسائي: ضعيف[2].

وقد راعى النقاد التفصيل في رواية بعض الرواة المضطربين فقد يضطرب بعضهم في شيخ بعينه، فمحمد بن عجلان روى له الأربعة "أبو داود والترمذى وابن ماجه والنسائى" وقال يحيى القطان: كان مضطربا في حديث نافع[3]. والحق أن محمد بن عجلان صدوق تحسن مروياته التي لم يخالف فيها غيره لذاتها، وإذا كان لها شواهد صارت صحيحة. ويؤيد أخذهم بالتفصيل أن العقيلي قال في العلاء بن خالد الكاهلي: يضطرب في حديثه، وقال يحيى القطان: تركت العلاء بن خالد الأسدى على عمد، ثم كتبت عن الثوري عنه ومع هذا روى له مسلم والترمذى[4]. وقال الحاكم في محمد بن عبد العزيز الراسبي: أراه يضطرب في الرواية؛ لكن اعترض الذهبي عليه وقال: استشهد به مسلم في مكان واحد[5]. والحق أن الشيخين احتجا برواة وُصفوا بالاضطراب، ولم يعمموا هذا الحكم عليهم حيث رووا لهم قبل اضطرابهم، أو انتقوا من مروياتهم ما لم يضربوا فيه. مثل "مطرف بن عبد الله النيسابورى صاحب مالك، لقيه البخارى وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: صدوق ولكنه يضطرب، وساق ابن عدى في ترجمته في الكامل أحاديث منكرة، الذنب فيها من الراوى عنه، والرجل أخرج له البخارى والترمذى وابن ماجه[6].

---

(١) السابق ٣/٦٦٦.

(٢) السابق ٣/٨٩.

(٣) السابق ٣/٦٤٤وانظر للمزيد على تطبيق هذا المعيار الميزان ١/٢٦٣، ٣/٦٣، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٧٦، ٣٧٧، ٤/٤٣، ٣/٦١٣.

(٤) الميزان ٣/٩٨.

(٥) السابق ٣/٦٢٩.

(٦) هدى الشارى ص٦١٩.

وإسحاق بن راشد الجزرى وثقه النسائى- فى رواية وقال - مرة: ليس بقوى. وقال ابن معين - فى رواية: ليس هو فى الحديث الزهرى بذاك، وقال الذهلى: هو مضطرب فى حديث الزهرى، وقد أخرج له البخارى وروى عنه ابن المدينى[1].

ومحمد بن خازم أبو معاوية الضرير، قال يحيى بن معين: كان أثبت أصحاب الأعمش بعد شعبة وسفيان، وقال أبو حاتم أثبت الناس فى الأعمش سفيان ثم أبو معاوية وتكلم فيه بعضهم من أجل الإرجاء... وقال أبو داود: كان مرجئا. وقال النسائى: ثقة، كذا قال ابن خراش، وزاد: فى حديثه عن غير الأعمش اضطراب. ومع هذا روى له الستة، وهذا دليل عملى على أنه ثقة عندهم ومتفق على توثيقه والاحتجاج به[2].

وعباد بن العوام بن عمر أبو سهل الواسطى قال ابن معين وأبو حاتم والعجلى وأبو داود والنسائى: ثقة. وقال ابن سعد: ثقة وكان يتشيع وقال الأثرم، عن أحمد: مضطرب الحديث عن سعيد بن أبى عروبة. قلت- ابن حجر-: " لم يخرج له البخارى من روايته عن سعيد شيئا واحتج به هو والباقون". وقد أخرج له الستة[3].

وليس بعد هذه الأمثلة دليل على أنهم راعوا التفصيل فى تطبيقهم لهذا المعيار. وهناك ألفاظ غير (مضطرب) تؤدى نفس معنى الاضطراب فى كتب الجرح والتعديل، وهى وإن اختلفت لفظا إلا أنها متحدة معنى منها قولهم: "كان يروى بالغداة شيئا وبالعشى شيئا" أو "هو بالغداة شئ وبالعشى شئ"[4]. ومنها قولهم: "روى عن فلان كأنه فلان آخر"- فى أحد معانيه-؛ فهذا التعبير يطلق ويراد به

---

(١) السابق ص٥٤٩.

(٢) السابق ص٦١٢.

(٣) السابق ص٥٧٩.

(٤) شفاء العليل ص٢٥٠.

الجرح، ويطلق أيضا ويراد به المدح، والفارق بين هذا وذاك أن يُنظر فى الشيخ الذى روى عنه هذا الراوى، فإذا كان الشيخ ثقة مستقيم الحديث والثقات يروون عنه أحاديث مستقيمة دل هذا على تجريح فى الراوى، ويكون قولهم هذا معناه أن الراوى يأتى عن شيخه الثقة المعروف باستقامة حديثه بمناكير لا يعرف بها، فكأن فلانا الذى يروى عنه هذا الراوى فلان آخر غير معروف باستقامة حديثه، وإن كان الشيخ المروى عنه سيئ الحفظ مختلطا كان مدحًا للراوى، ويكون المعنى حينئذ أن الشيخ معروف باضطراب حديثه كما فى رواية الثقات عنه والعهدة عليه؛ لكن هذا التلميذ أو هذا الراوى روى عنه أحاديث جيدة مستقيمة، وذلك إما لطول ملازمته للشيخ أو لشدة تحريه وانتقائه الصحيح من حديثه دون المستقيم، فإذا سمع أحد النقاد أحاديث هذا الراوى عن ذلك الشيخ ورأوا جودتها واستقامتها بخلاف المعروف عن الشيخ وأحاديثه قال: هذا يروى عن فلان كأنه فلان آخر[١]. ومن أمثلة الذم ما جاء فى الميزان ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادى صاحب ابن عيينة: ليس بمتقن وله مناكير؛ قال أحمد: كأن سفيان الذى يروى عنه إبراهيم ابن بشار ليس بسفيان بن عيينة، وكان مكثرًا عنه[٢].

وجاء فى ترجمة شعبة بن دينار الهاشمى مولى ابن عباس، قال ابن حبان: روى عن ابن عباس ما لا أصل له حتى كأنه ابن عباس آخر[٣]. وجاء فى ترجمة يحيى بن يمان العجلى، قال يحيى بن معين: لا يشبه حديثه عن الثورى أحاديث غيره عن الثورى، وقال وكيع: كأن هذا ليس سفيان الذى سمعنا منه[٤].

---

(١) السابق ص٣٩٣.

(٢) الميزان ٢٣/١.

(٣) المجروحين ٣٥٧/١.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبى حاتم ١٩٩/٩.

ومثال ما جاء في المدح ما جاء في ترجمة شبيب بن سعيد بن حبيب الحبطي، قال ابن عدي: كان شبيب لعله يغلط ويهم إذا حدث من حفظه وأرجو أنه لا يتعمده، فإذا حدث عنه ابنه أحمد بأحاديث يونس فكأنه شبيب آخر – يعني يجود –[1].

ومنها قولهم (فلان فسد حديثه) – في أحد معانيه –، وفي هذه الحالة يكون معناه أن الراوي كان مستقيم الرواية ثم خلط واضطرب ولم يتميز صحيح حديثه من سقيمه، وهذا حكمه أن ينظر إلى هذه الأوهام، فإن كان فاحش الاختلاط رد حديثه، وإلا صلح في الشواهد والمتابعات[2].

ومنها قولهم: "فلان يروي الحديث على أوجه" – في أحد معانيه، ويكون معناه في هذه الحالة اضطراب الراوي واختلاطه، كما في الضعفاء للعقيلي: حدثنا محمد قال حدثنا صالح قال حدثنا علي قال: سمعت يحيى وسئل عن إسماعيل بن مسلم المكي قيل له: كيف كان في أول أمره؟ قال : لم يزل مختلطا كان يحدثنا بالحديث الواحد على ثلاثة دروب[3].

ومنها قولهم: "فلان يتلون"، وابن عدي كثيرًا ما يقول هذا في الكامل في من يضطرب في حديثه، ويأتي به على وجوه مختلفة، لكن الدارقطني استعمله في معنى آخر كما في ترجمة عمارة بن جوين أبي هارون العبدي قال: يتلون خارجي وشيعي، إنه انتقل من الشيء إلى نقيضه، فالخوارج يكفرون عليا والشيعة يغالون فيه[4].

مع ملاحظة أنه ينبغي التفريق بين الحديث المضطرب، والرواي المضطرب. إن الحكم على الراوي جزء من عملية أكبر

---

(١) الميزان ٢/٢٦٢ وشفاء العليل ص٣٩٤.

(٢) السابق ص٣٩٧.

(٣) السابق ص٤٠٠.

(٤) السابق ص ٣٩٦.

هى الحكم على الأسانيد والمتون. والراوى جزء من السند الذى هو جزء من المروى الذى يشمل السند والمتن جميعًا.

إن الاضطراب هو الاختلاف، والحديث المضطرب: هو الحديث الذى يختلف فيه الرواة - لا الراوى الواحد- اختلافات متساوية، أو متقاربة، أو متعارضة، ويتعذر الجمع بين هذه الوجوه، أو بين هذين الوجهين، شريطة أن يكون الاختلاف على وجه يقبل ويحتج به، ووجه لا يقبل ولا يحتج به. أما إذا كان الاختلاف على رجل ثقة، كأن يكون الزهرى سمى شيخين، فيسهل جدًا أن نقول: الإسناد حيثما دار، دار على ثقة، وكأن يكون الاختلاف فى اسم راويين، وكلاهما ثقة، فهذا أيضا لا يضر ولا يقدح - فالاضطراب الموجب للاطراح، هو اختلاف متكافئ، مع تعذر الجمع، إنه متقارب ومتقاوم، لا نستطيع معه أن نرجح أحدهما على الآخر، ويتعذر الجمع بأن أحدهما - أى أحد شيخى المختلف عليه- ثقة، والآخر ضعيف، أما إذا كان المختلف عليه مكثرًا، ورحالاً فيحمل على الوجهين(١).

معيار ومصطلح رفع الموقوف والمرسل والمقطوع:-

قد يهم الثقة فيرفع الموقوف - وكذلك الصدوق- وهذا الوهم النادر أو القليل يعد "مُعَلاً" أما إذا تعمد الراوى هذا الأمر أو غلب عليه صار متروكًا، ورفع المراسيل غير الإرسال لأن المرسل يحتج به بشروط كمراسيل سعيد بن المسيب والشعبى (عامر بن شراحيل الشعبى) قال العجلى: مرسل الشعبى صحيح، لا يرسل إلا صحيحًا صحيحًا"(٢). والرجل متفق على توثيقه، حديثه فى الكتب الستة(٣).

---

(١) إتحاف النبيل ص ٥٨، ١٤٦ للشيخ مصطفى إسماعيل.

(٢) تاريخ الثقات ص ٢٤٣-٢٤٤.

(٣) تهذيب التهذيب ٥/٦٥.

وبالنسبة للحديث الذى رفعه الراوى وهو موقوف صار معلاً - فمثاله ما قال الحاكم: "حدثنا محمد بن صالح بن هانئ ثنا السرى بن خزيمة ثنا موسى بن إسماعيل ثنا وهيب عن معمر بن راشد عن عبد الله بن طاوس عن أبيه عن ابن الزبير رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "من شهر سيفه ثم وضعه فدمه هدر"، هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه".

وأخرجه النسائى فقال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم قال أنبأنا الفضل بن موسى قال حدثنا معمر عن ابن طاوس به. ثم أخرجه من حديث عبد الرازق عن معمر به موقوفا ثم رواه من حديث ابن جريج عن ابن طاوس به موقوفا. فالظاهر ترجيح الموقوف، لأن معمرًا قد اختلف عليه في رفعه ووقفه، وابن جريج لم يختلف عليه فيه[1]. ومثال المرفوع[*] - وهمًا- والأصل فيه الإرسال- ما قاله الإمام أحمد : ثنا وهب بن جرير ثنا أبى قال سمعت يونس يحدث عن الزهرى عن عبيد الله عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: خير الصحابة أربعة وخير السرايا أربعمائة وخير الجيوش أربعة آلاف ولا يغلب اثنا عشر ألفا من قلة". والحديث بهذا السند ظاهره أنه على شرط الشيخين ولكن إليك ما ذكره ابن أبى حاتم قال: سألت أبى عن حديث رواه وهب بن جرير عن أبيه عن يحيى بن أيوب عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فذكره، ورواه لوين محمد بن سليمان عن حبان بن على أخى مندل عن عقيل عن الزهرى به مسندًا. قال: ورواه ليث بن سعد عن عقيل عن ابن شهاب أن النبى ﷺ قال: فسمعت أبى يقول: مرسل أشبه، لا يحتمل هذا الكلام أن يكون كلام النبى ﷺ[2].

---

(١) أحاديث معلة ص ١٠٣-١٠٤.

(*) فى مبحث الإسرائيليات نجد أن الراوى عن الصحابى، أو من قبله فى السند يرفع الموقوف من مروياته عن أه الكتاب كعبد الله بن عمرو، وابن عباس، وأبى هريرة.

(٢) أحاديث معلة ص١٢٨وانظر أيضًا ص١١١، ١٠٨، ٩٩، ١٠٠، ٩٢، ٨٧، ٨٤، ٧٧، ٧٤، ٧٠.

والمثالان السابقان فى حيز "المُعَلّ" لأنّه وهم ثقة [أو صدوق]، أما الضعيف الذى يرفع موضوعًا ويخالف الثقات سندًا ومتنًا فهذا يعتبره النقاد مردود ومتروك الرواية. جاء فى ترجمة (عمر بن حفص بن محُبَرٍّ) أنه روى بسنده إلى "تميم الدارى" سألت رسول الله ﷺ عن المعانقة، فقال: تحية الأمم؛ إن من عانق خليل الله إبراهيم... وذكر حديثا طويلا موضوعا... قلت: لعل الآفة منه فى رفعه، فيحتمل أنه موقوف"(١). وخير من ينطبق عليه هذا المعيار – (أسامة بن زيد بن أسلم) الذى (روى عنه القعنبى، كان يهم فى الأخبار ويخطئ فى الآثار حتى كان يرفع الموقوف ويوصل المقطوع ويسند المرسل، حدثناه أحمد بن على بن المثنى قال: سمعت يحيى ابن معين يقول: أسامة وعبد الله وعبد الرحمن بنو زيد بن أسلم ليسوا بشيء"(٢). وممن كانوا يرفعون المراسيل، فخرج عن حد التعديل إلى الجرح– (جُبارة بن مُغلِّس)(٣) ومن أكبر الأدلة على أن هناك فارقا بين المرسل ورفع المراسيل أن الشعبى كما سبق صحيحٌ إرسالُه، أما (الحسين بن محمد البلخى) فهو (يروى عن حميد الطويل عنه بحال... روى عن عوف الأعرابى عن ابن سيرين عن أبى هريرة قال : قال رسول الله ﷺ: إذا حملت المرأة فلها أجر الصائم القائم القانت المخبت المجاهد فى سبيل الله ﷻ... وروى عن حميد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ من زوج كريمته من فاسق فقد قطع رحمها، فالحديث الأول لا أصل له، والثانى قول الشعبى ورفعه باطل"(٤). أى أن الشعبى لو صح السند إليه وقال: قال رسول الله ﷺ... تقبل روايته حتى لو

---

(١) الميزان ٣/١٨٩.

(٢) المجروحين لابن حبان ١/١٧٩.

(٣) السابق ١/٢٢١، ٢٢٥.

(٤) السابق ١/٢٣٨ وانظر أيضا ١/٢٦٩.

سقط الصحابى، أما أن يجئ راوٍ ضعيف ويرفع قول الشعبى ناسبًا إياه إلى الرسول فإنه لا يقبر وترد روايته.

وممن يرفعون المراسيل – حسين بن عبد الله بن عُبَيد الله بن عباس ابن عبد المطلب[١]، وحسن بن الحسن بن عطية العوفى[٢]، وحكيم بن نافع الرقى[٣]، وحفص بن سليمان الأسدى[٤].

أما خالد بن القاسم المدائنى، فهو (يصل المقطوع، ويرفع المرسل، ويسند الموقوف، وأكثر ما فعل ذلك بالليث بن سعد، لا تحل كتابة حديثه) [٥]. أى متروك.

ومعيار إسناد الموقوف ووصل المقطوع ورفع المرسل معيار نسبى ينبغى الأخذ بالتفصيل فى دراسته ولا نجعله فى المراتب الخاصة بالشواهد والمتابعات والترك، فالشيخ مصطفى إسماعيل عده فى هاتين المرتبتين حيث إن قولهم: "كان فلان يرفع أشياء لا ترفع" – عنده – بمعنى: أنه رفع أشياء لم يرفعها غيره ولم يكثر ذلك فى حديثه – إذا كان أمره كذلك فمحله مراتب الشواهد، وإن كان بمعنى أنه رفع أشياء منكرة جدًا لا يرفعها إلى النبى ﷺ إلا رجل مغفل بليد لا خبرة له ولا معرفة بما يليق وما لا يليق به – فهو جرح شديد[٦]. وقد سبق أن الثقة المحتج به قد يهم فيرفع الموقوف ويصبح حديثه هذا "مُعَلاً".

وفسر الشيخ مصطفى معنى (رفع الموقوفات) فى بحث آخر له فقال: "لا يلزم من هذا الصنيع الاختلاط، إنما يدل على ضعفه فى

---

(١) المجروحين لابن حبان ٢٤٢/١.
(٢) السابق ٢٤٦/١.
(٣) السابق ٢٤٨/١.
(٤) السابق ٢٥٥/١.
(٥) السابق ٢٧٨/١.
(٦) شفاء العليل ص٢٠٤.

حفظه، ورفع الموقوفات معناه أن غيره من الثقات يروى الحديث موقوفا، أما هو فيرفعه، وذلك بسبب سوء الحفظ، أو الاختلاط، أو قبوله للتلقين، أو التهمة بالكذب، وقد يكون كذابا يرفع الموقوفات يعني: عمدًا لا يرفعها عن وهم. فيكون فى هذه الحالة كذابا. وقد يكون عن سوء حفظه... وتطلق عبارة : "فلان من الرفاعين" غالبا على من حفظه كلام، ويهم لا عن عمد، وإذا أرادوا أن يقولوها فى الكذاب قالوا: "يزيد فى الأسانيد"[١].

معيار ومصطلح التحديث من غير أصل:

يعرض المحدثون رواية الراوى على مرويات شيخه فإذا وجدوا أن الرواية ليست عنده علموا أن الرواية لا أصل لها؛ قال العقيلى فى ترجمة (خالد بن عمرو القُرَشى) بعد أن ساق رواية: "....عن سهل – أن النبى ﷺ وعظ رجلاً، فقال: ازهد فى الدنيا يحبك الله، وازهد فيما فى أيدى الناس يحبك الناس"... قال العقيلى، ليس له أصل من حديث الثورى"[٢].

وليس معنى أن الرواية لا أصل لها من حديث فلان أنها مردودة المتن؛ إن معنى ذلك أنها قد تكون صحيحة من حديث غيره. جاء فى ترجمة "محمد بن عبد الله ابن عمر بن القاسم" أنه روى بسنده إلى "نافع، عن ابن عمر – مرفوعًا: اقتدوا بالذين من بعدى: أبو بكر وعمر". فهذا لا أصل له من حديث مالك، بل معروف من حديث حذيفة بن اليمان[٣]. وقد يقصدون بهذا المعيار أن الراوى حدث من حفظه لا من كتاب؛ لأنهم يرون أن الحفظ مع الكتاب يؤدى إلى

---

(١) إتحاف النبيل ص٨٧. وللمزيد من الشواهد انظر الميزان ١/١١٧، ٥٥، ٢١٤، ٣/٤٣٧، ٤٣٨.

(٢) ميزان الاعتدال ١/٦٣٦.

(٣) السابق ٣/٦١٠-٦١١.

مزيد من التحقيق والتثبُّت، قال أبو سعد الإدريسى فى ترجمة (أحمد بن محمد أبو الطيب): "لم أر له أصلاً اعتمده، حدث من حفظه"[1]. وقد يطلقون على الحديث قولهم: "باطل، لا أصل له" يقصدون أن المتن موضوع؛ لأن "إسماعيل بن على بن المثنى الأستراباذى واعظ، وقال الخطيب : ليس بثقة، وقال ابن طاهر: مزقوا حديثه بين يديه ببيت المقدس". والوعاظ أحيانا يستخدمون الموضوع فى الوعظ، فقد روى: "بكى شعيب من حب الله حتى عمى" "فذكر الحديث"، "وفيه: فلذا أخدمتك موسى كليمى. هذا حديث باطل لا أصل له"[2]. والحق أن كتب الضعفاء والمتروكين تستعمل هذا المصطلح فى الغالب للدلالة على وضع المتن.

قال ابن حبان فى ترجمة جَلْد بن أيوب: "...... لما تجلى الله للجبل؟ طارت لعظمته ستة أجبل فوقعت ثلاثة بمكة وثلاثة بالمدينة، فوقع بالمدينة أُحد ووَرقان ورضوى ووقع بمكة ثبير وحراء وثور......". موضوع لا أصل له[3].

وجاء فى ترجمة (العباس بن محمد العلوى) أنه روى بسنده إلى حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس عن النبى ﷺ قال: ليلة أسرى بى دخلت الجنة فإذا أنا بتفاحة انفلقت عن حوراء مرضية كأن أهداب أشفار عينيها مقادم أجنحة النسور فقلت: لمن أنت يا جارية؟ فقال.. أنا للخليفة المقتول ظلما عثمان بن عفان". وهذا شئ لا أصل له من كلام رسول الله ﷺ، ولا من حديث أنس، ولا ثابت، ولا حماد بن سلمة"[4]. وقد يقولون (مدار) بدلاً من "أصل"، قال ابن حبان فى أحد التراجم: "وهذا شبه لا شئ فليس للخبر مدار يرجع إليه"[5].

---

(١) السابق ١/١٤٤، وانظر أيضا: ٣/٣٢٢، ١/ ٢٢١، ١/٥٨.
(٢) السابق ١/٢٣٩.
(٣) المجروحين ١/٢١١، وآخر فى ١/٢٣٨.
(٤) السابق ٢/١٩١، ٢٣٥.
(٥) السابق ١/٢٤٠ وللمزيد على هذا المعيار انظر السابق ١/٢٢٣، ٢٣١، ٢٢٥، ٢٢١، ٢١٣، ١١٧.

أما عن دلالة لفظ (لا أصل له) فى كتب الرجال فقد قال الشيخ مصطفى إسماعيل: "أحيانا يقولون: "لا أصل له" بمعنى أنه لا إسناد له يرفع إلى النبى ﷺ، وقد يكون موقوفا، أو مقطوعا أو حكاية. وقد يكون بمعنى لا إسناد له أصلا، إنما عرف فى الكتب واشتهر على ألسنة الأطباء أو السنة القصاصين أو على ألسنة العباد والوعاظ. وقد يكون بمعنى: لا أصل له، أى : ليس له سند صحيح[1]، وإن كان له أسانيد ضعيفة لكن لا تتقوى"[2].

أما قولهم: "فلان لم تكن له أصول يعول عليها" أو "ما رأيت له أصلاً يفرح به". فمعناه أن عادة أهل الصدق والتحرى أنهم إذا سمعوا حديثا كتبوه فى أصولهم، فإذا خولفوا فى حديث وطلب منهم الأصل أخرجوا أصولهم وفيها سماعهم الصحيح بخط الثقات، أو باعتماد الشيخ الذى سمعوا منه هذا الحديث أو هذا الجزء. أما أهل التخليط والسرقة فإنهم يحكون سماع الناس ويلحقون سماعهم بخط طرى أو يكتبون أصلاً جديدًا ويتربونه بالتراب أو بالزيت أو يدخنونه بالدخان حتى يظهر أنه قديم عتيق، فمثل هذه الأصول إذا طلبت منهم عند روايتهم المناكير فإنه لا يفرح بها إذا أبرزها[3].

معيار ومصطلح القلب:-

الحديث المقلوب هو ذلك الذى يُبدل فيه أحد رواته شيئا بآخر فى السند أو المتن[4].

أولاً: القلب فى السند وله شكلان:

١- أن يقدم الراوى ويؤخر فى رجال الإسناد، كأن يكون أحد

(١) انظر المجروحين السابق ١/٢٢٥.
(٢) إتحاف النبيل ص ١٤٧.
(٣) شفاء العليل ص٢٢١.
(٤) مفاتيح علوم الحديث للدكتور محمد عثمان الخشت ص٨٦.

الرواة منسوبا لأبيه مثلاً، فيجعل اسمه مكان اسم أبيه، والعكس، مثل مرة بن كعب وكعب بن مرة[1]. وجاء في ترجمة (ثروان بن ملحان) : "وقد قلبه شعبة فقال: ملحان بن ثروان"[2].

٢- أن يكون الحديث مشهورًا عن راو من الرواة أو بإسناد من الأسانيد فيقلبه أحد الوضاعين براو أو بإسناد آخر. وذلك بقصد إحداث الغرابة، كي يحسب الناس أنه يروى ما ليس عند غيره، فيقبلون على السماع منه ويتحمل الحديث عنه[3].

جاء في ترجمة (حماد بن عمرو النصيبي) أنه "قال الجوزجاني: كان يكذب، وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث". وروى بسنده إلى الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة – مرفوعًا: إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدءوهم بالسلام واضطروهم إلى أضيقها. وإنما يحفظ هذا سهيل، عن أبيه"[4].

وهذا حديث مقلوب السند، قلبه حماد وجعله عن الأعمش، وإنما هو محفوظ من رواية سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة كما في صحيح مسلم[5].

ثانيًا: القلب في المتن:

وهو ما كان التغيير أو التبديل أو القلب واقعًا في متن الحديث أو نصه، ويتخذ صورتين أساسيتين. والصورة الأولى: أن يقع قلب مكاني في بنية جملة الحديث، ومن أبرز الأمثلة عليه ما جاء في الصحيحين عن أبي هريرة مرفوعًا: "سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا

---

(١) السابق نفسه.

(٢) الميزان ٣٧٠/١.

(٣) الميزان ٥٩٨/١.

(٤) الميزان ٥٩٨/١.

(٥) مفاتيح، السابق: نفسه.

ظل إلا ظله... ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه..." فهذه الجملة قلبها الراوى سهوًا فكانت عنده (حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله" فحينما نقف أمام الروايتين، هناك رواية صحيحة وهى الأولى لأن؛ اليمين هى التى تنفق وتخرج الصدقة[1].

الصورة الثانية: إبدال سند مكان سند ومتن مكان متن، وخير مثال على ذلك ما وقع للبخارى عند زيارته لبغداد بقصد امتحانه واختباره، وكان المقصد تعجيزه، قام بهذا القلب علماء الحديث ببغداد، قلبوا له مائة حديث قسّموها على عشرة من العلماء، فجعل البخارى يرد كل سند إلى متنه الحقيقى، فشهد له القوم بعلو منزلته فى الحديث، وأذعنوا لفضله[2].

وهذا المعيار ينبغى الأخذُ بالتفصيل عند تطبيقه والنظرُ إلى كمّ وكيف القلب، فقد يكون القلب من أحد الأئمة الأثبات عند اختباره لأحد الرواة ومثل ذلك جائز بشروطه كما فى كتب المصطلح، لكن لا يطلق على الإمام منهم إذا فعل هذا مع الرواة أنه: (يقلب الأسانيد). وقد يكون قلب الأسانيد ممن لا يرتاب فى صدقه وأمانته، ولو استؤمن على بيت مال المسلمين لكان عليها أمينا، لكن يقع ذلك منه على سبيل الغفلة والوهم فإن كثر ذلك فى حديثه وفحش كان من المتروكين، وقد يكون من الذين يسرقون الأحاديث ويقبلونها لتكون غريبة أمام الناس فينشط المحدثون فى سماعها وهذا كذب. وكذا الذين يركبون الأسانيد على المتون والمتون على الأسانيد ويعبر عن فعل هؤلاء بقولهم: "يقلب الأسانيد عمدًا"[3].
جاء فى ترجمة (أحمد بن موسى، أبو الحسن ابن أبى عمران

---

(١) علم الحديث النبوى ص ١٣١-١٣٢ للدكتور صبرى المتولى، وفقه الله، مكتبة زهراء الشرق، ط١ ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

(٢) السابق ص١٣٢.

(٣) شفاء العليل ص ٢٣٣.

الجرجانى" أنه "ذكره الحاكم؛ فقال: كان يضع الحديث، ويركب الأسانيد على المتون"[1].

وجاء فى ترجمة (إسماعيل بن داود بن مخراق" - قول ابن حبان: " كان يسرق الحديث، ثم ساق له ابن حبان حديثين مقلوبين"[2]. وقال ابن حبان فى (حفص ابن سليمان، وهو حفص بن أبى داود): "يرفع المراسيل ويقلب الأسانيد، وكان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع"[3].

والذى ننتهى إليه فى هذا المعيار أنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى تطبيقه، وفى فهم دلالته أيضًا. يدل على هذا قلبُ شعبة السابق، والروايةُ التالية: "قال الإمام ابن ماجه: حدثنا هشام بن عمار ثنا سفيان بن عيينة عن سالم أبى النضر عن بسر بن سعيد قال: أرسلونى إلى زيد بن خالد أسأله عن المرور بين يدى المصلى فأخبرنى عن النبى ﷺ قال: لأنْ يقوم أربعين خير له من أن يمر بين يديه". قال سفيان: فلا أدرى أربعين سنة أو شهرًا أو صباحًا أو ساعة. وقال المزى فى تحفة الأشراف فى ترجمة (زيد بن خالد): "إن المحفوظ حديث سالم أبى النضر عن يسر بن سعيد أن زيد بن خالد أرسله إلى أبى جهيم. ومن جعل الحديث من مسند زيد بن خالد فقدْ وهم. وقال ابن حجر فى فتح البارى: روى مالك هذا الحديث فى الموطأ لم يختلف عليه فيه أن المرسل هو زيد وأن المرسل إليه هو أبو جهيم وتابعه سفيان الثورى عن أبى النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما وخالفهما ابن عيينة عن أبى النضر فقال عن بسر ابن سعيد قال: قال أرسلنى أبو جهيم إلى زيد بن

---

(١) الميزان ١/١٥٩.

(٢) الميزان ١/٢٦٦.

(٣) السابق ١/٥٨ وللمزيد انظر الميزان ٣/٢٢، ٢٣، ١/٢٢١، ٣٤٦، ٣/١٢٧، ٦٦٣، ٤٣٧، ٩، ١/١٦٠ والمجروحين لابن حبان ١/٢٤٠، ٢٤٢، ٢٠٩، ٢٣٨.

خالد أسأله فذكر الحديث. قال ابن عبد البر: هكذا رواه ابن عيينة مقلوبا... وهو خطأ إنما أرسلني أبو جهيم كما قال مالك[1]. أي أن خطأ ابن عيينة ووهمه جعل روايته مُعلة على عكس قلب الضعيف فيحكم عليه بحسب درجته. وهذا يدل على أن مصطلحات الحديث وألفاظ الجرح متداخلة لا يمكن الفصل بينها. وخير من كان يطبق هذا المعيار مراعيًا التفصيل في الحكم على الرواة - ابن حبان الذي قال في ترجمة (أحمد بن محمد بن مصعب): "كان ممن يضع المتون للآثار، ويقلب الأسانيد للأخبار حتى غلب قلبه أخبار الثقات وروايته عن الأثبات بالطامات على مستقيم حديثه فاستحق الترك ولعله قد قلب عن الثقات أكثر من عشرة آلاف حديث كتبت أنا منها أكثر من ثلاثة آلاف حديث مما لم أشك أنه قلبها، كان على عهدي به قديما وغيره، وهو لا يفعل إلا قلب الأخبار عن الثقات.... وأنا أذكر من تلك الأحاديث التي كان يقلبها على الثقات أحاديث يستدل بها على ما رواها...."[2]. والمقلوب- إسنادًا ومتنًا- مثاله، ما قاله ابن حبان في ترجمة (أحمد بن عبد الله بن يزيد المؤدب) بعد سياقه للمتن الذي جاء في علي بن أبي طالب ﷺ: ".... قال سمعت جابر بن عبد الله يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: هذا أمير البررة وقاتل الفجرة منصور من نصره، مخذول من خذله، مدّ بها صوته ثم قال: أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد الحكمة فليأت الباب"، ثنا النعمان بن هارون ببلد ثنا أحمد بن عبد الله بن يزيد المكتب ثنا عبد الرزاق ثنا الثوري وهذا شئ مقلوب إسناده ومتنه معًا[3].

---

(١) أحاديث معلة ص٧٩.

(٢) المجروحين ١/١٥٦ وقال في غيره: "لا يحل الاحتجاج به بحال". أي متروك: ١/١٥٤.

(٣) السابق ١/١٥٣ وقال محققه: "قال الدارقطني: حديث مضطرب غير ثابت وأنكره الترمذي وقال البخاري: ليس له وجه صحيح، والمشهور: فمن أتى العلم فليأت الباب". وانظر أيضًا ١/١٤٨.

وقال ابن حبان فى ترجمة (أحمد بن محمد بن عمر بن يونس اليمامى): "يروى عن عبد الرزاق وعمر بن يونس وغيرهما أشياء مقلوبة، لا يعجبنا الاحتجاج بخبره إذا انفرد، روى عبد الرزاق عن الثورى ومعمر وابن جريج وزكريا بن إسحق عن عمرو بن دينار عن عطاء بن يسار عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا أقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، أخبرنا عبد الله بن محمد بن سلام ببيت المقدس عنه وهذا خبر مشهور لزكريا بن إسحق مرفوع والثورى إنما رفعه عنه إسحق الأزرق وحده، وهو وهم، والصحيح من حديثه موقوف على أبى هريرة، وأما معمر فإن هذا الحديث عن أيوب عن عمرو نفسه، وعند ابن جريج أيضا موقوف وهو عزيز من حديثه فجمع بينهم هذا الشيخ وحمل حديث هذا على حديث ذاك ولم يميز ..."[1].

وممن جمع بين سرقة الحديث وقلب الأخبار - (إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم ابن عيسى بن محمد بن مسلمة"[2] وكذلك (إبراهيم بن عبد الله خالد المصيصى)[3]. ومثال القلب فى المتن ما جاء فى ترجمة (أشعث بن سوار) قال ابن حبان: "وقد روى أشعث عن نافع عن ابن عمر قال: (نهى رسول الله ﷺ المهاجرين أن يصبغوا ثيابهم بالورس والزعفران عند الإحرام).... وهذا متن مقلوب إنما هو عن نافع عن ابن عمر فى حديثه الطويل: (وأن يلبس ثوبا فيه ورس أو زعفران"، فأما ذكره المهاجرين وتخصيصهم بهذا الأمر دون غيرهم من المسلمين فهو كذب لم يخص المصطفى ﷺ بهذا الحكم أحدًا من المسلمين دون غيرهم إلا

---

(١) السابق ١/١٤٣، ١٤٠، ١٣٠، ١٢٤، ١٢١، ١١٨، ١٧٩.

(٢) السابق : ١/١١٩، ١٧٩.

(٣) السابق ١/١١٦، ١٠٢ فقد ترك (إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلى، لكثرة المقلوبات وغلبتها على مستقيم حديثه، ص١٦٦، ١٧١.

النساء، وإنما حرم على من أحرم أن يلبس ثوبًا مصبوغا بورس أو زعفرانٍ فيشبه أن يكون أشعث أراد أن يختصر من الحديث شيئا فإذا به قد قلبه وغير معناه"(١)(*).

وممن جمع بين الوضع والقلب (جعفر بن محمد الأنطاكى) (٢). وزاد عملية القلب توضيحا ووصفًا ابن حبان فقال: جعفر بن عبد الواحد الهاشمي... كان ممن يسرق الحديث ويقلب الأخبار، ويروى المتن الصحيح الذى هو مشهور بطريق واحد يجئ به من طريق آخر حتى لا يشك من الحديث صناعته أنه كان يعملها، وكان لا يقول (حدثنا) فى روايته كان يقول: (قال لنا فلان بن فلان)(٣).

والرواية التالية مثال على صحة المتن وقلب السند، جاء فى ترجمة الحسن ابن زُرَيق الطهوى بسنده إلى الزهرى عن أنس أن النبى ﷺ قال: يا أبا عُمَيْر ما فَعَل النُغَيْر". وقال ابن حبان: ما روى هذا الخبر الزهرى ولا ابن عيينة قط، والمتن صحيح والإسناد مقلوب(٤). أما (رَوْح بن عطاء بن أبى ميمونة) فقد قبله ابن حبان فى الشواهد والمتابعات، ولم يطلق عليه الضعف، ولم يتركه مثل يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، قال فى ترجمته: "كان يخطئ ويهم كثيرا حتى ظهر فى حديثه المقلوبات من حديث الثقات، لا يعجبنى الاحتجاج بخبره إذا انفرد"(٥). وكذلك (رشدين بن سعد) يُقبل فى

---

(١) السابق ١/١٧٢.

(*) وهذا أحد الدواعى التى جعلت بعض المحدثين يتشددون فى قضية الرواية باللفظ والرواية بالمعنى وقالوا بالأول فقط، انظر ص٥٠ من (مناهج المحدثين فى رواية الحديث بالمعنى) للدكتور عبد الرازق بن خليفة الشايجى، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

(٢) السابق ١/٢١٣.

(٣) السابق ١/٢١٥، ٢١٧، ٢٢١، ٢٤٢، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٦٤، ٢٩٣، ٣١٥، ٣١٦.

(٤) المجروحين ١/٢٤٠.

(٥) المجروحين ١/٢٩٦.

الشواهد، قال ابن حبان: "يقلب المناكير فى أخباره على مستقيم حديثه) ونقل قول ابن عدى: "هو مع ضعفه ممن يكتب حديثه"، ونقل أحد الروايات عن أحمد أنه قال: (أرجو أنه صالح الحديث)[1].

ومن خلال الأمثلة السابقة يتضح أن المحدثين طبقوا هذا المعيار بمرونة وراعوا النسبية والأخذ بالتفصيل؛ لذا ينبغى دراسة هذا المصطلح لمعرفة دلالته الدقيقة ولا يتم هذا دون الأخذ بالتفصيل فيه ومراعاة الجانب الكمى لدلالته، وتفاوت معانيه داخل السياقات المختلفة.

معيار ومصطلح الغفلة:-

تلقى العلم – فى أى حضارة – قديمة أو حديثة – يحتاج إلى الانتباه، فتحصيل العلم يحتاج من الطالب تركيزًا عاليًا، وهمة لا تعرف الملل أو الكلل، ولقد شغل هذا الأمر كل كتب (علم النفس العام) حيث جعلت من مباحثها ومسائلها حديثا عن (الشعور) و(اللاشعور) و"الوعى" و"اللاوعى" و"الانتباه" و"الإدراك" و"الإحساس". وقد نبه علماء الجرح والتعديل إلى هذا الأمر الذى يتعلق بضبط الراوى أثناء الأداء، ويتعلق بهمته وإقباله على العلم أثناء التحمل. ولم يسلم من نقدهم الثقات، قال ابن عدى فى سيف الضَّبىِّ الكوفى؛ نقلا عن أبى داود: "كان مغفلاً"[2]. وقال ابن حبان: هلال بن أبى بن مالك الأعمى، كان شيخًا مغفلاً"[3].

إن وعى المحدثين بهذا المعيار كان له وظيفة مهمة؛ لأن الغفلة قد تؤدى بالراوى إلى أن "يقلب الأخبار ولا يعلم ويخطئ فيها ولا يفهم لا يجوز الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[4].

---

(١) السابق ١/٢٩٩.

(٢) الميزان : ٣/١٦٥.

(٣) المجروحين لابن حبان جـ٣ ص ٨٥ [٣أجزاء فى مجلد واحد].

(٤) السابق ٣/٧٦.

في المثال السابق الراوى أعمى، قد يكون السبب فى غفلته هذه العلة التى قد تؤثر على (إحساسه) و(إدراكه) سمعًا ورؤية للشيخ، فيصحف تصحيف سمع أو بصر. وتطبيق هـذا المعيـار يحمـى المرويات من الزيادة والنقص مما يؤدى إلى تحريفهـا. إن غفلـة الراوى فى المثال الأخير، أنزلته من درجـة "الاحتجـاج" بـه إذا انفرد، إلى درجة (الاحتجاج) بـه فـى (الشـواهد والمتابعـات). والراوى إذ فحش خطؤه وكثر وغلب عليه الغفلة صار (متروكا)؛ وبخاصة إذا تعمد وأصر على الخطأ ولم يرجع.

لقد أنزل المحدِّثون (المُغَفَّلِين) إلى درجة الشواهد والمتابعات هذا هو الأصل فى الحكم عليهم؛ لأن الأمر يتعلق بالضبط لا العدالة، أما إذا زاد "كم" الغفلة و"درجتها" و"كيفها" بمعنى أنـه صـار مُغَيِّـرا "للأحكام" – حلالها وحرامها– أو أصر على الخطأ صار متروكـا مردودًا، ويؤيد ذلك حكم ابن حبان على (المسيب بن شريك التميمى؛ حيث قال: "كان شيخًا صالحًا، كثير الغفلة، لم تكن صناعة الحـديث من شأنه، يروى فيخطئ، ويحدث فَيَهم من حيث لا يعلم، فظهر فى حديثه المعضلات التى يرويها عن الأثبات، لا يجوز الاحتجاج بـه ولا الرواية عنه إلا على سبيل التعجب"[1] أ.هـ.

والتعجب معناه هنا: أن الراوى لا يكتب حديثه إلا علـى سـبيل التنبيه عليه لا الاحتجاج به فى الشواهد والمتابعات وبـذلك يصـير متروكا. والغفلة لها أسباب قد لا تكون لسبب عقلـى يتعلـق بـذكاء الراوى؛ بل بسبب إهماله، وعدم تعاهد الحديث بالحفظ؛ قال الـذهبى فى (بكر بن الأسود) – نقلاً عن ابن حبان–: "غلب عليه التقشف حتى غفل عن تعاهد الحديث، فصار الغالب على حديثه المعضلات"[2].

---

(١) المجروحين لابن حبان (٣/٢٤).

(٢) الميزان : ١/٣٤٢، ٣٤٣.

ويلاحظ فى المثالين، الأول: أن الرجل لا عيب فى عدالته بل فى ضبطه، بدليل أنه كان (شيخا صالحا)، والثانى: زهد الرجل وتقشفه وإعراضه عن الدنيا لكنه لم يهتم بالحفظ ورعاية العلم.

ومما يدل على أن الغفلة(*) درجات وتخضع لمعايير الكم والكيف أن المحدثين قد يطلقون لفظ (فلان رجل مغفل لا يحسن قُبَيْله من دُبَيْره". وهذا اللفظ يدل على الغفلة الشديدة، وإن كان قيل فى أحد الأثبات، كما فى تاريخ بغداد" ترجمة "عفان بن مسلم الصفار"، حيث كان على مسألة معاذ بن معاذ فقيل له: ما تصنع بعفان وهو رجل مغفل لا يحسن قُبيله من دُبيره، فسكت. كذا قيل، وهذا المثال ليس استدلالاً على ضعف عفان؛ بل سيق من أجل معرفة اللفظ ومنزلته[1].

وفى نفس قوة اللفظ السابق دلاليًا – قول المحدثين: "فلان أمى غافل لا يدرى ما الحديث"؛ قاله الذهبى فى "محمد بن الحسن الأستراباذى العطار[2].

وقد يأخذ الحكم بالغفلة شكلاً لفظيا آخر، اختلاف فى اللفظ واتفاق فى المعنى، يقول المحدثون: "فلان يحدث كما يجئ على قلبه" وهذا دليل كبير على أنهم رأوا أن الراوى – من حيث ضبطه – يخالف الثقات المخالفات الفاحشة، وأنه يحدث بالحديث على وجوه متعددة – مضطربة يمكن الجمع بينها– ويظهر تعارضها بسبب الغفلة والوهم الشديد "قال أبو بكر الأبهرى المالكى: جلستُ إلى"أزرق بن دُريد ومعه جزء فيه (قال الأصمعى) – وهو يُحَدِّث– فكان يقول فى

(*) للمزيد من تطبيق هذا المعيار انظر ص٨٩ من شفاء العليل (ترجمة غُنْدر)، (٣٦٧/١) من الميزان، ترجمة ثابت بن موسى الضبى.

(١) شفاء العليل بألفاظ الجرح والتعديل ص٢٠٨.

(٢) المغنى فى الضعفاء للذهبى، تحقيق د. نور الدين عتر (٥٦٧/٢). وقارن بشفاء العليل ص٢٠٦ حيث جعل اللفظ فى مرتبة الرد والترك.

واحد: حدثنا الرياشى، وفى آخر: حدثنا أبو حاتم، وفى آخر: حدثنا ابن أخى الأصمعى عن الأصمعى كما يجئ على قلبه"[١].

وقد أفرد لهم ابن حبان "نوعًا" خاصًا بهم فى مقدمة كتابه الضعفاء، كان ترتيبه (الخامس)، قال ابن حبان: "ومنهم – أى الضعفاء– قوم غلب عليهم الصلاح والعبادة، وغفل عن الحفظ والتمييز فإذا حدث رفع المرسل، وأسند الموقوف، وقلب الأسانيد، وجعل كلام الحسن عن أنس عن النبى ﷺ، وما شابه هذا، حتى خرج عن حد الاحتجاج به، كأبان بن أبى عياش ويزيد الرقاشى وذويهما"[٢] أ.هـ.

معيار ومصطلح التصحيف:–

يشترط فى طالب العلم أن يتقن اللغة التي ستساعده على التفوق فى أبحاثه، فالباحث فى الأدب المقارن مثلاً – يحتاج إلى معرفة لغة الموضوعين أو الشخصين اللتين سيقارن بينهما، ودارس الفكر الصهيونى يحتاج إلى دراسة العبرية.... الخ أما دراسة الحديث والقرآن والفقه الإسلامى، فهى تحتاج إلى معرفة اللغة العربية، وكل هؤلاء لا يحتاجون إلى معرفة اللغة فقط بل عليهم أن يتقنوها كى يعرفوا دراسة وتحليلاً كل ما كتب فى موضوع بحثهم. وقد اهتم المسلمون باللغة العربية بوصفها أداة للبحث – أحد الأدوات– التى تساعد على الفهم والدراسة والتحليل والتواصل بين العلماء. لقد أدرك علماء الحديث أن أى خطأ فى نقل الأسماء فى السند أو فى المتن، أو فى ألفاظ المتون – يؤدى إلى الخطأ فى فهم الأحكام والحقائق التى جاء بها المروى، لقد نبهوا إلى ما يسمى بالتصحيف

---

(١) شفاء العليل ص٢٠٦ وما فيه من مراجع. ولمزيد من التفاصيل انظر الميزان للذهبى ٣/٤٤١ ترجمة ٧٠٧٩.

(٢) المجروحين لابن حبان: ١/٦٧.

وهو الخطأ في الصحيفة، ومنه (الصُّحُفِيّ) وهو من يخطئ في قراءة الصحيفة فيغير بعض ألفاظها بسبب خطئه في قراءتها، هذا من الناحية اللغوية، أما الاصطلاحية فقد عرفوه بأنه (تغيير الكلمة في الحديث إلى غير ما رواها الثقات لفظا أو معنى. وهو فن دقيق، وتكمن أهميته في كشف الأخطاء التي وقع فيها بعض الرواة، وينهض بأعباء هذه المهمة الحذاق من الحفاظ كالدارقطني. وينقسم التصحيف إلى ثلاثة تقسيمات، كل تقسيم باعتبار، فباعتبار موقعه: إلى قسمين وهما:

١- تصحيف في الإسناد: ومثاله: حديث شعبة عن (العوام بن مراجم) صحفه ابن معين فقال: عن (العوام بن مزاحم).

٢- تصحيف في المتن: ومثاله حديث زيد بن ثابت أن النبي ﷺ (احتجر في المسجد..." صحفه ابن لهيعة فقال: احتجم في المسجد... وباعتبار منشئه: ينقسم إلى قسمين وهما:

- تصحيف بصر: وهو الأكثر أي يشتبه الخط على بصر القارئ، إما لرداءة الخط أو عدم نقطه. ومثاله: "من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال... صحفه أبو بكر الصولي فقال: "من صام رمضان وأتبعه شيئا من شوال..." فصحف ستا إلى شيئًا.

- تصحيف السمع: أي تصحيف منشؤه رداءة السمع أو بُعد السامع عن المحدث أو نحو ذلك فتشتبه عليه بعض الكلمات لكونها على وزن صرفي واحد ومثاله: حديث مروى عن (عاصم الأحول) صحفه بعضهم فقال: عن (واصل الأحدب). وينقسم باعتبار لفظه أو معناه إلى قسمين وهما:

* تصحيف في اللفظ: وهو الأكثر وذلك كالأمثلة السابقة.

* تصحيف في المعنى: أي أن يبقى الراوي المصحِّفُ اللفظَ

على حاله؛ لكن يفسره تفسيرا يدل على أنه فهم معناه فهما غير مراد. ومثاله: قول أبى موسى العنزى (نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ يريد بذلك حديث "أن النبى ﷺ صلى إلى عنزة) فتوهم أنه صلى إلى قبلتهم. وإنما العنزة هنا الحربة تنصب بين يدى المصلى[1].

ويحكم على الرواى الذى يقع منه التصحيف بحسب درجة التصحيف وكمه وكيفه، فالتصحيف إذا صدر من الراوى نادرًا فإنه لا يقدح فى ضبطه؛ لأنه لا يسلم من الخطأ والتصحيف القليل أحدٌ. وإذا كثر ذلك منه فإنه يقدح فى ضبطه، ويدل على خفته وأنه ليس من أهل هذا الشأن[2].

ولقد اهتم المحدثون بجودة الخط لدرجة أنهم رووا عن ابن عباس فى تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱئْتُونِى بِكِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ هَٰذَآ أَوْ أَثَٰرَةٍ مِّنْ عِلْمٍ ﴾[*] – قوله: أو أثارة من علم: جودة الخط[3].

ونبهوا إلى أهمية إحكام قواعد اللغة العربية حتى لا يقع الراوى فى التصحيف واللحن جاء فى ترجمة إبراهيم بن يزيد النخعى أنه (أحد الأعلام يرسل عن جماعة وقد رأى زيد بن أرقم وغيره، ولم يصح له سماعه من صحابى. وقال الذهبى: كان لا يحكم العربية، وربما لحن"[4].

وبعد أن وثّق الذهبى إسحاق بن إبراهيم الدبرى، صاحب عبد الرزاق، ووضع أمامه علامة (صح) التى تدل على توثيقه عنده.

---

(١) انظر تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان ص٨٥-٨٦.

(٢) السابق : نفسه وقارن بـ ص١٢٨ من النكت على نزهة النظر لابن حجر.

(*) سورة الأحقاف آية (٤).

(٣) الميزان ٢٤٦/٣.

(٤) السابق ٧٤/١-٧٥.

وبعد أن نقل قول الدارقطني – في رواية الحاكم-: صدوق ما رأيت فيه خلافا – قال: "وفي مرويات الحافظ أبي بكر بن الخير الإشبيلي كتاب الحروف التي أخطأ فيها الدبري وصحفها في مصنف عبد الرزاق للقاضي محمد بن حمد بن مفرج القرطبي[١].

وقد نبه علماء الجرح والتعديل إلى خطر أخذ العلم من الصحف دون المشايخ، وعدوا لفظ (أخذ الكتب من الصحف والدواوين) من ألفاظ الجرح الشديدة جدًا وتركوا من يقال فيه هذا اللفظ، ومعنى هذا اللفظ أنه ادعى سماع أحاديث دون أن يتلقاها من أفواه المشايخ، ولكن أخذها من الكتب وادعى سماعها، قال أبو معشر في عبد الله ابن زياد بن سمعان المخزومي: وقد كذبه ابن معين وأحمد بن صالح، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث سبيله سبيل أهل الترك، ونحو قول أبي معشر قولهم: "كان فلان يشترى الكتب ويحدث بها أو كان يجلس عند أهل الكتب أو كان يستعير كتب الناس، وهذا اللفظ قاله شعبة في حفص بن سليمان أبي عمر الأسدي[٢].

ومن الذين يصحفون، وكثر التصحيف في مروياتهم – إبراهيم بن الفضل ابن أبي سويد[٣]. أما عمرو بن خالد القرشي، فقد قال أبو عوانة: كان يشترى الصحف من الصيادلة ويحدث بها.

وهذا المعيار ليس على إطلاقه فقد يقع الخطأ النادر الذى لا يُخرِج الراوى عن درجة الاحتجاج، كخلاس بن عمرو الهجرى المتفق على توثيقه حيث روى له الستة، وقال أبو حاتم: يقال وقعت عنده صحف عن علي، وليس بقوى[٤].

---

(١) السابق: نفس الموضع.
(٢) شفاء العليل ص٢٦٩ وقارن بتهذيب التهذيب (٥/٢٢٠) لابن حجر.
(٣) الميزان ١/٥٣.
(٤) الميزان ١/٦٥٨.

معيار ومصطلح الإغراب:-

والمقصود بهذا المعيار أن الراوى بعد اختبار ضبطه يتضح أنه روى أحاديث أفراد، وخالف فى روايته غيره ممن يشاركه فى مدرسته وشيوخه.

وهذا المعيار له صلة بمراتب الجرح والتعديل والألفاظ التى بداخل هذه المراتب، فالراوى الذى يقع فى مرتبة الاحتجاج يقال فى حديثه الذى من هذا النوع: "صحيح غريب" والذى يقع فى مرتبة الاختبار مثل صدوق يقال: "حسن غريب". أما الراوى الضعيف الذى يروى الغريب فإنه يعد منكرًا، لأنّ الضعيف إذا خالف الثقة يسمون روايته منكرة والثقة إذا خالف الأوثق صار حديثه شاذًا، أما الثقة والصدوق اللذان يرويان مرويات غريبة مع عدم المخالفة - فإن مروياتهم تقبل فتصحح أو تحسن.

فخارجة بن مصعب "انفرد بخبر: إن للوضوء شيطانا يقال له الولهان. وقد ساق ابن عدى فى ترجمته نحوًا من عشرين حديثا مناكير وغرائب[1]. ومحمد بن كثير ابن سهل الرازى "روى أحاديث غرائب؛ قاله الخطيب"[2]. والمثال التالى خير دليل على أن للموضوعية والإنصاف دورًا كبيرًا فى الحكم على الرواة؛ فـ (قيس بن أبى حازم) روى له الستة واتفقوا على توثيقه. (وقال يعقوب السدوسى: تكلم فيه أصحابنا، فمنهم من حمل عليه، وقال: له مناكير؛ فالذين أطْرَوه عدوها غرائب"[3]. أى أن المتشدد يراها مناكير والمعتدل يراها غرائب مقبولة. إن الأمثلة السابقة تدل على أن المحدثين ينظرون إلى راوى الغرائب فإن كان من الثقات

---

(١) الميزان ٦٢٥/١.

(٢) السابق ٢٠/٤.

(٣) السابق ٣٩٣/٣.

المشهورين بالرحلة فلا تضره؛ لأنه من المعلوم أن من رحل فسيقف على ما لم يقف عليه غيره، إما لحب المشايخ إياه، وإما لسماعه من مشايخ لم يسمع منهم غيره، مع أن العلماء كرهوا تتبع الغرائب؛ لأن الرجل يتهم بسببها وتساء به الظنون ويفتح الباب للنقاد أو لأقرانه أن يتكلموا فيه، من أجل هذا قال ابن المبارك: العلم ما جاء من ههنا وههنا وههنا، أى كان مشهورا ينقله الثقات والمعروفون، ولذلك فإن الغرائب تضر الراوى بشروط خلاصتها: أن الراوى إذا روى منكرًا وكثر ذلك فى حديثه أو فحش ولم يكن معروفا بالرحلة فيتهم ويقال: أنت لم ترحل فمن أين جاءتك الغرائب التى ليست عند محدثى بلدك؟! ويتهم بسرقتها وأنه قد وثبت عليها من حديث غيره وادعاها لنفسه. ولذلك قيل فى أحدهم: كان أقلنا طلبا وأكثرنا غرائب، وتكلم فى خليفة بن خياط وقيل: فى دار خليفة شجر ينبت الحديث، وإن كان خليفة أعلى وأجل من ذلك؛ لكن هذا يجر الشره والتشبع بما لم يعط الرجل ويجر على صاحبه شرًا[(1)].

وإذا كان محمد بن كثير وخارجة بن مصعب متروكين بسبب كثرة وغلبة الغرائب المناكير على مروياتهما، فالخليل بن مرة له غرائب لكنه يصلح فى الشواهد والمتابعات؛ قال البخارى: روى عن سعيد بن عمرو عن أنس مناكير، وقال مرة: خليل بن مرة عن أزهر بن عبد الله، روى عنه الليث، فيه نظر. وقال ابن عدى: له أحاديث غرائب، وهو شيخ بصرى، ولم أر فى أحاديثه حديثا منكرًا قد جاوز الحد، وهو فى جملة من يكتب حديثه، وليس هو بمتروك الحديث[(2)].

---

(1) إتحاف النبيل ص١٨٣-١٨٤.

(2) مختصر الكامل ص٣١٤ رقم ٦١٠.

ومن الرواة الذين لهم غرائب وأفراد لكنهم لا بأس بهم وغير متروكين "حزب ابن سريج البصرى"[١]. و"أبان بن يزيد العطار" له غرائب وقال ابن عدى: هو حسن الحديث متماسك، يكتب حديثه، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق[٢].

من الأمثلة السابقة يتضح أن هذا المعيار له صلة كبيرة بالتحسين كما فى المثال السابق، ويدل على هذا وجوده بجوار (لا بأس به) و(صدوق) فى أحكام علماء الحديث على الرواة.

وله علاقة أيضا بالجيد؛ قال الذهبى: "شبابة بن سوّار المدائنى... كان عند أبيّ ابن كعب ناس من أهل اليمن يقرئهم، فجاءت رجلاً منهم أقواس فأعجبته، فقال الرجل: أقسمت عليك إلا تسلحتها فى سبيل الله. فقال: لا، حتى أسأل رسول الله ﷺ. فقال: أتحب أن يأتى الله بها فى عنقك يوم القيامة نارًا؟ هذا مرسل جيد الإسناد غريب. وشبابة يحتج به فى كتب الإسلام، ثقة". والرجل روى له الستة، وهو – كما قال الذهبي- صدوق مكثر صاحب حديث، فيه بدعة[٣]. وهذا الشاهد دليل على تداخل مصطلحات الحديث، فقد ورد مصطلح مرسل بجوار (جيد) و(غريب) – ودليلٌ كبير على أن الشيخين احتجا برواية بعض المبتدعة فى الصحيحين، وأنهما لا يحتجان بهم فى الشواهد فقط. وفيه دليلٌ على أن الصدوق لا يحسن حديثه لذاته فقط – إذا لم يخالف- بل (يُجود) و(يُصحح) أيضا.

قال الذهبى: (حرام بن حكيم... فحديثه مع غرابته يقتضى أن يكون حسنًا"[٤]. ومن الغرائب ما له شاهد صحيح يقويه، جاء فى

---

(١) الميزان ٤٦٩/١.
(٢) السابق ١٦/١.
(٣) الميزان٢٦٠/٢.
(٤) السابق ٤٦٧/١.

تاريخ الإسلام للذهبي: "وقد قال شبابة: نا شعبة، عن يونس بن عبيد، عن عمار مولى بني هاشم، سمع ابن عباس يقول: توفي وهو ابن خمس وستين - أي النبي ﷺ - وهذا حديث غريب؛ لكنْ تقويه رواية هشام، عن قتادة، عن الحسن، عن دغفل بن حنظلة أن النبي ﷺ، قبض وهو ابن خمس وستين وهو إسناد صحيح، ومع أن الرواية لها ما يقويها إلا أنها خالفت - في الباب- رواية عند مسلم فيها أنه توفي وهو ابن ثلاث وستين[١].

وفي هذا دليل على أنهم لا يقبلون المرويات التي تصلح في الشواهد والمتابعات إلا إذا كان لها أصل صحيح للتقوية فقط - لا الاحتجاج - ففي الصحيح وحده غنية. مع ملاحظة أنهم قد يقولون: "من غرائب الصحيح" قاصدين البخاري أو مسلمًا، وفي هذه الحالة يكون في المتن نكارة ما لا تليق بصاحبي الصحيحين؛ وفي هذه الحالة يكون النقد متوجها إلى المتن[٢].

أما الغريب الصحيح فمثاله ما جاء في ترجمة أفلح بن حميد الذي روى له مسلم والأربعة، ووثقه ابن معين وأبو حاتم وقال ابن صاعد: كان أحمد ينكر على أفلح ابن حميد قوله: ولأهل العراق ذات عرق. ابن عدي - في الكامل: "هو عندي صالح". وهذا الحديث يتفرد به المعافى بن عمران، عن أفلح، عن القاسم، عن عائشة. قلت: هو صحيح غريب[٣]. أي أن لمصطلح (غريب) علاقة بالمنكر عند المتقدمين الذي يعني التفرد والرد عندهم.

---

(١) تاريخ الإسلام للذهبي مجلد ١ ص٣٨، ط دار الغد العربي، في أعداد تصدر تباعًا العدد (٤). ومسلم برقم (٢٣٥٢).

(٢) تاريخ الإسلام للذهبي مجلد ١/عدد ٣ ص١٥٨.

(٣) الميزان ١/٢٧٤.

معيار ومصطلح الوهم: -

راعى المحدثون فى استخدامهم لهذا المعيار - التفصيل، فللثقة أوهام، وللضعيف أوهام قد تصل إلى درجة الغلبة على مروياته. تدرس أوهام الثقات فى مبحث (العلل)، ولم يقف علماء الحديث عند ظاهر الجرح والتعديل الذى يهتم بأحوال الرجال؛ من حيث الحكم عليهم بالقبول أو الرد، ووصفهم بأوصاف الثقات العدول أو المجروحين والمتروكين؛ إذ إن مهمة علم الجرح والتعديل الخلوص إلى حكم عام على راوى الحديث؛ بل تجاوزوا ذلك إلى البحث التفصيلى فى أحوال الثقة ورواياته؛ لأن الثقة لا يكون على وتيرة واحدة فى كل أحيانه ورواياته. ففى حين يفرغ علم الجرح والتعديل من الحكم على مالك بن أنس بأنه ثقة؛ فإن دارس العلل يبدأ من حيث انتهى علماء الجرح والتعديل؛ فيتناول بالبحث روايات الإمام مالك رواية رواية، ويبحث عن كيفيات الرواية وأحوالها وموافقاتها ومخالفاتها. وهذا البحث التفصيلى يتفرع ويتسع، فيصبح مالك فى حديث ما غيره فى حديث آخر. لقد تنبه علماء الحديث إلى أن الثقة الموصوف بالعدالة قد يخطئ ويهم، ويقلب المتون والأسانيد، وقد ينسى، وقد يختصر فيخل، أو يطيل فيغير ويبدل، وهو فى هذه الأحوال ثقة، لا يتعمد الخطأ، ولا يقصد إلا الخير، ولا ينزل عن رتبته لاشتهاره بعموم الضبط والإتقان والعدالة[١].

ومثال الأوهام القليلة والنادرة - كما فى كتب العلل - رواية الإمام أحمد: ثنا سريج بن النعمان قال ثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن عروة عن أسماء بنت أبى بكر قالت: قال رسول الله ﷺ يا معشر النساء من كانت منكن تؤمن بالله واليوم الآخر فلا

(١) الفكر المنهجى عند المحدثين للدكتور همام عبد الرحيم سعيد ص١٠٠. سلسلة كتاب الأمة، قطر، ط١، ١٤٠٨هـ.

ترفع رأسها حتى يرفع الإمام رأسه من ضيق ثياب الرجال". وهذا حديث رجاله رجال الصحيح فظاهره الصحة؛ لكن قال الحافظ المزى: وقد وهم سريج فى موضعين منه أحدهما: قوله: عن الزهرى – الثانى: قوله: عن عروة، فإنه ليس من حديث الزهرى ولا من حديث عروة. والمحفوظ حديث معمر (يعنى عن عبد الله بن مسلم أخى الزهرى عن مولى لأسماء عن أسماء). وقد عزاه المزى فى التحفة لأبى داود وهو فى المسند قبل هذا الحديث، ثم قال الحافظ المزى: وكان ابن عيينة يرويه عن أخى الزهرى وربما شك ابن عيينة فيه فقال عن الزهرى أو عن أخيه عن رجل لم يسمه عن أسماء حكاه عبد الغنى ابن سعيد عن الدارقطنى، وقيل فيه عن مولى لأسماء عن أسماء[١].

والوهم يكون نتيجة توهم الراوى الثقة أو الصدوق أن الحديث مرفوع وهو موقوف فيرفعه[٢]. أو يرفع المقطوع[٣]. ومثلما يهم الثقة يهم الصدوق أو من فى درجته، مع مراعاة أن الوهم قد يعبرون عنه بلفظ آخر (شُبِّه له) أو (أخطأ دون عمد)، ففى ترجمة عبد الله بن صالح المصرى، قال أبو حاتم: أخرج أحاديث فى آخر عمره أنكروها عليه نرى أنها مما افتعل خالد بن نجيح؛ وكان أبو صالح يصحبه، وكان سليم الناحية. وقال أبو زرعة: لم يكن عندى ممن يتعمد الكذب وكان حسن الحديث. ابن عدى: هو عندى مستقيم الحديث إلا أنه يقع فى أسانيده ومتونه غلط ولا يتعمد. قال ابن خزيمة: كان له جار كان بينهما عداوة، كان يضع الحديث على

---

(١) أحاديث معلة ص ٢٤٣ للشيخ مقبل بن هادى.

(٢) السابق ص٢٣٦.

(٣) السابق ص٢٢٥ وانظر للمزيد من أوهام الثقات السابق ص٢٢٠، ٢٠٧، ٢٠٦، ١٨٩، ٢٥٦، ١٨٧، ١٨٤، ١٨٥، ١٦٦، ١٦٠، ١٤٢، ١٨٧، ٧٢، ٤٩، ٤٦، ٤٥، ٢٠، ١٩.

شيخ أبى بكر ويكتب بخط يشبه خط عبد الله ويرميه فى داره بين كتبه، فيتوهم عبد الله أنه خطه فيحدث به[1]. وجاء فى ترجمة (عامر بن أبى عامر صالح بن رستم) أنه "قال أبو حاتم: ليس بالقوى، وقال ابن معين: ليس بشىء وأخذ أبو الوليد الطيالسى عليه تحديثه عن عطاء بن أبى راح؛ لأنه ولد بعد وفاته. وقال ابن عدى: فى حديثه بعض النكرة، وبعد أن ساق الذهبى رواية منكرة قال: قلت: إن كان تعمد فهو كذاب، وإن كان شبه له بعطاء بن السائب فهو متروك لا يعى[2].

وقال ابن عدى: " أحمد بن حفص بن عمر بن حاتم. كتب فأكثر، حدث بأحاديث منكرة لم يتابع عليها، وهو عندى ممن لا يتعمد الكذب، وهو ممن يُشبه عليه فيغلط، فيحدث به من حفظه[3].

وقال أيضا فى ترجمة (عيسى بن سليمان بن دينار): "قال ابن معين: أحمد ابن أبى طيبة الجرجانى ثقة، وأبوه أبو طيبة ضعيف. وقال ابن عدى: وأبو طيبة كان رجلاً صالحًا، وما أظن أنه كان يتعمد الكذب، ولكن لعله كان يشبه عليه فيغلط، وقد حدث عنه جماعة من الكبار[4].

ويساوى كلمة (يهم) معيار أو لفظ (يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل من غير تعمد" لذلك فهو لا يحتج به إذا انفرد بل يحتج به عند الوفاق[5]. أما غلبة الوهم فهو معيار تبلور فى أحكام جاءت فى ألفاظ، وكان ابن حبان أكثر النقاد الذين تردد هذا الحكم على ألسنتهم. كما فى ترجمة ثابت بن زيد[6]. وفى مواطن متفرقة من

---

(١) ميزان الاعتدال ٢/٤٤٠.
(٢) الميزان ٢/٣٦٠ والضعفاء والمتركين لابن الجوزى ٢/٢/٧٢[١٧٦٦] وهامشه لمحققه.
(٣) مختصر الكامل لابن عدى ص ١١٢ رقم ٤٥.
(٤) مختصر الكامل ص ٥٧٥ رقم ١٤٠٣.
(٥) نقله ابن الجوزى عن ابن حبان انظر ضعفاء ابن الجوزى ٢/٣/٢٠٢[٣٧٥٢].
(٦) الميزان ١/٣٦٤، ٦٤٧.

الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى[1]. مع مراعاة أن الراوى إذا غلب خطؤه على صوابه فهو مردود الرواية وهذا ما نحن فيه؛ لكن يتأمل فى إطلاق ابن حبان لهذه الألفاظ فقد ذكر الذهبى أن ابن حبان صاحب تهاويل[2].

إن تطبيق هذا المعيار لابد من مراعاة التفصيل أثناء تطبيقه داخل كل ترجمة ودراسة الأحكام الناتجة عن تطبيقه ودراسة ألفاظه فى سياقاتها وعلى الدارس أن يراعى معايير الكم – عدد الأخطاء والأوهام– والكيف (هل عن وهم أم عمدًا؟ كل هذه أمور، بالإضافة إلى تساهل واعتدال وتشدد النقاد، ينبغى مراعاتها داخل كل لفظ وحكم ويجب ألا يقتصر على رأى ناقد واحد بل يجب مقارنة آرائه بآراء غيره من النقاد كما قال الذهبى فى ابن حبان[*].

وقد اتفق ما رأيته من الأخذ بالتفصيل –من خلال الواقع العملى لنقد الرواة والمرويات– مع تقسيم ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى الذى قال: "رواة الحديث أربعة أقسام:

١– من هو مهتم بالكذب.

٢– ومن هو صادق، لكن يغلب على حديثه الغلط والوهم، لسوء حفظه. وهذان القسمان متروكان.

٣– ومن هو صادق ويغلط أحيانا. وهذا القسم هو المحتج بحديثه.

٤– ومن هو صادق ويخطئ كثيرًا ويهم، ولكن لا يغلب الخطأ عليه وهؤلاء مختلف فى الرواية عنهم والاحتجاج بهم"[3].

---

(١) ٢/٣/٢٢٨[٣٨٩٠]، ٢/٣/٢٢٧[٣٨٨٤]، ٢/٣/١٦٠[٣٥٢٠]، ٢/٣/١٥٠[٣٤٧٧].

(٢) شفاء العليل ص١٩٣.

(*) للمزيد من الأمثلة على هذا المعيار انظر الضعفاء والمتروكين لابن الجوزى ٢/٢/٢٤٢(٢٦٥٩)، ٢/٢/١٧٨ (٢٣١٢)، ٢/٢/٢٣٤ (١٦٠٦)، ٢/٢/٧٥(٢٧٧٨)، ٢/٢/٧٥(١٧٧٩)، ٢/٢/٨٦ (٢٨٣٢)، ٢/٢/٧١ (١٧٦٤) ٢/٢/٧٣ (١٧٧٣)، ٢/٢/٧٤–٧٥، ٢/٢/٦٩، الميزان ٢/٢٣٨، ٢٦٢.

(٣) شرح علل الترمذى لابن رجب ص ٥٦٠ بتحقيق الدكتور همام سعيد.

وكان أبو على الغسانى الجيانى أدق من ابن رجب حيث أشار إلى أوهام الثقات وغيرهم وكان أكثر تفصيلاً منه؛ حيث قسم الناقلين للأحاديث إلى سبع طبقات ثلاث مقبولة وثلاث متروكة والساعة مختلف فيها، فالأولى: أئمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة علي من خالفهم ويقبل انفرادهم. الثانية: دونهم فى الحفظ والضبط لَحِقهم فى بعض روايتهم وهمٌ وغلطٌ والغالب على حديثهم الصحة ويصحح ما وهموا فيه من رواية الأولى، وهم لاحقون بهم. الثالثة: جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية وصح حديثها وثبت صدقها وقل وهمها، فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم وعلى هذه الطبقات يدور نقل الحديث. وثلاث طبقات أسقطهم أهل المعرفة. الأولى من وسم بالكذب ووضع الحديث. الثانية: من غلب عليه الغلط والوهم......"[١].

معيار ومصطلح التساهل فى الأداء:-

الأصل فى الراوى الذى يحتج به أن يكون صدوقًا، عدلاً ضابطا، والضبط يشمل الإتقان والتيقظ والتثبت، والإتقان يعنى الانتباه فى عملية التعلم، والتساهل يعنى عدم الانتباه. إن الانتباه فى أحد تعريفاته أنه "تركيز وانتقاء واختيار". والأخيران يعنيان النقد والتمييز. والتساهل – بوجوهه- يعنى عدم تمام العملية العلمية التى قام علم الحديث من أجلها وهى توثيق مرويات الحديث النبوى.

جاء فى ترجمة أحمد بن كامل بن شجرة أنه (لينه الدارقطنى. وقال: كان متساهلاً، ومشاه غيره، وكان من أوعية العلم). وبَيَّن الدارقطنى سبب تليينه فقال: "كان يعتمد على حفظه فَيَهِم"[٢]. أى

---

(١) مقدمة النووى على مسلم ١/١٥٤، المكتبة القيمة، تحقيق د. عبد المعطى قلعجى، ودار الغد العربى ط١، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

(٢) الميزان١/١٢٩ وللمزيد انظر ٣/٦٥٦ من الميزان، ٣/١٢١، ٣/١٢ترجمتى (على بن أحمد بن على المصيصى) و(على بن أحمد بن فرّوخ)، ٣/٦٧١، ٣/١٥٤.

أنه كان عليه أن يركز انتباهه بتحديثه من كتاب يضمن من خلاله نقل مروياته إلى غيره دون تصحيف فى السند أو المتن، ودون قلب الأسانيد، والاضطراب....الخ.

وعدّ الشيخ مصطفى إسماعيل لفظ (فلان فيه تساهل فى الدين والسماع) فى المرتبة الخامسة من مراتب الجرح التى تعنى الرد والترك(١).

وقد طبق المحدثون هذا المعيار بطريقة تراعى التفصيل وعدم إطلاق الأحكام فالحافظ أبو نعيم "أحد الأعلام، صدوق، تكلم فيه بلا حجة؛ ولكن هذه عقوبة من الله لكلامه فى ابن منده بهوى. قال الخطيب رأيت لأبى نعيم أشياء يستاهل فيها؛ منها أنه يطلب فى الإجازة أخبرنا- ولا يبين. قلت: هذا مذهب رآه أبو نعيم وغيره، وهو ضرب من التدليس"(٢).

وإذا كانوا حكموا لأبى نعيم؛ لإنه حافظ ولم يجرحوه؛ إلا أنهم ردوا روايات (محمد بن عمران، أبو عبيد المرزبانى الكاتب الأخبارى؛ لأن (أكثر ما يخرجه فبالإجازة؛ لكنه يقول فيها: أخبرنا ولا يبين"(٣).

وبسبب ما تقدم عد الشيخ مصطفى إسماعيل لفظ (فلان ثقة يفصل الألفاظ) أو (ثقة يفصل بين الواو والفاء أو بين الياء والتاء" من ألفاظ التعديل الرفيعة لأنه يفرق بين حدثنا وأخبرنا وأنبأنا وعن... الخ وهذا يدل على غاية الإتقان(٤).

---

(١) شفاء العليل ص٢٤٣.

(٢) الميزان ١/١١١. وانظر "تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس" لابن حجر من ١١-٢٥ ففيه عشرات من الرواة الذين أخذ ابن حجر بالتفصيل فى الحكم عليهم بالتساهل، (٦٦) راويًا منهم، (٣٢) روى لهم الستة متفق على توثيقهم ووُصفوا بالتساهل.

(٣) الميزان ٣/٦٧٢.

(٤) شفاء العليل ص٣٤.

إن ترجمة أبى نعيم السابقة ودفاع الذهبى عنه يدلان على أن التساهل فى الأداء له صلة كبيرة بمبحث التدليس؛ لذلك أورد ابن حجر فى كتابه طبقات المدلسين وهو الكتاب المسمى (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس)- ما قاله الخطيب والذهبى فى ترجمته[1].

قال ابن حجر: "ويلتحق بالتدليس ما يقع من بعض المحدثين من التغيير بالتحديث أو الإخبار عن الإجازة موهما للسماع، ولا يكون سمع من ذلك الشيخ شيئا..."[2].

والحق أن المحدثين باشتراطهم عدم التساهل فى أداء الراوى وأن عليه أن يكون ضابطا ومتقنا، وأن الراوى المتساهل ترد روايته حسب درجة التساهل، ويأخذون بالتفصيل فيه- يكونون قد نبهوا إلى ما يسعى علماء النفس إليه الآن فى الدعوة إلى الانتباه والتركيز والانتقاء والاختيار، وأهمية ذلك فى العملية التعليمية[3].

معيار ومصطلح التدليس:-

لهذا المعيار تداخل واتصال بمباحث (طرق التحمل والأداء وصيغهما) و(المعنعن) و(المؤنن) والمعايير الزمانية والمكانية. والأصل فى التدليس الرد إلا أنه يؤخذ فيه بالتفصيل، وإذا كنت تناولته فى أماكن أخرى، حيث أوردته فى مباحث الأخذ بالتفصيل

---

(١) تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس لابن حجر ص١٣، حققه طه عبد الرؤوف سعد نشر مكتبة الكليات الأزهرية، مصر، د.ت.

(٢) السابق ص١١.

(٣) انظر د. محمد عثمان نجاتى ص٢٢٦، علم النفس فى حياتنا اليومية، دار القلم، الكويت، ط١٠، ١٩٨٣م ود. سهير فهيم الغباشى ص١٠٠ من رسالتها للدكتوراه وعنوانها: (التمييز بين فئات من مرضى الصرع)، عام ١٩٨٨، غير منشورة، آداب القاهرة.

لأدلل على أنه مقبول فى مواطن دون أخرى؛ فإننى هنا سوف أورده قاصدًا به جانب الرد فقط. وتشاء إرادة الله أن يكون لابن حجر مؤلف فيه، فقد أراحنى كثيرًا وسوف أعول عليه منظرًا لجهوده التطبيقية، ومستفيدًا من منهجيته التى أودعها فى أول كتابه.

جعل ابن حجر المدلسين على مراتب حيث راعى البعد القيمى فى تقسيمهم فذكر أن الأولى والثانية منها يحتج بهم، والثالثة يؤخذ فيهم بالتفصيل(*). وذكر فى الرابعة: المدلسين الذين اتفق النقاد على أنه لا يحتج بشيء من حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم على الضعفاء المجاهيل. وذكر فى الخامسة: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس فحديثهم مردود ولو صرحوا بالسماع إلا أن يوثق، ومن كان ضعفه يسيرًا كابن لهيعة وقد راعى عدة معايير فى كل مرتبة؛ ففى الأولى جعل – مراعيًا الكم والكيف– من لم يوصف بذلك إلا نادرًا، وفى الثانية الرواة المحتفين بالقرائن مثل انتقاء الشيخين لهما، وقلة تدليس أصحابها فى جنب ما روى، كسفيان الثورى، أو لا يدلس إلا عن ثقة،.... وفى الأخيرة أضاف بعدًا كميًا وكيفيًا هو وجود وصف آخر مع التدليس. وقد جعل ابن حجر فى الأخيرة أربعة وعشرين نفسا. مع ملاحظة أن ابن لهيعة قد يصرح بالتحديث ومع ذلك ترد روايته لأن للمحدثين معايير لنقد المتن كالمبالغة فى الثواب والعقاب ومخالفة المروى للحقائق التاريخية[1].

وأشارا إلى أن الناقد قد يخالف فعله قوله وتطبيقه نظريّه؛ قال ابن حجر: "ومما يستغرب: ما ذكر عن شعبة فى ذلك مع كراهتيه له، وذلك ما قرأت على فاطمة بنت المنجا، عن عيسى بن عبد

(*) اختلف النقاد فى الاحتجاج بهم.

(١) للمزيد انظر ص ٣٩ وقد اكتفيت فى هذا المبحث بالإشارة إلى معايير الكم والكيف وتداخل المصطلح مع غيره.

الرحمن المطعم... حدثنا مسكين بن بكير، حدثنا شعبة قال: سألت عمرو بن دينار عن رفع الأيدى عند رؤية البيت فقال: قال أبو قزعة: حدثنى مهاجر المكى، أنه سأل جابر بن عبد الله ﷺ: أكنتم ترفعون أيديكم عند رؤية البيت؟... ألقيته على أحمد بن حنبل فاستعادنيه فأعدته عليه فقال: ما كنت أظن أن شعبة يدلس..." ثم دافع ابن حجر عنه قائلا: والذى عندى أن شعبة لم يدلسه... قلت: فهذه قاعدة جيدة فى أحاديث هؤلاء الثلاثة - قتادة وأبى إسحاق والأعمش- أنها إذا جاءت من طريق شعبة دلت على السماع ولو كانت معنعنة"[1]. وهذا يعنى أنه لابد من إعمال قاعدة الأخذ بالتفصيل فى التفصيل ونقد النقد ومراجعة أحكام النقاد؛ لأنهم بشر يؤخذ منهم ويرد[*].

وإذا كان لابد من الأخذ بالتفصيل - حتى فى معايير الضبط- التى من المفترض أنها علمية، أحكامها صريحة لا اختلاف فيها- كما بينت فى دراستها آنفا- هل نبه المحدثون إلى مثل الحل السابق الذى قدمته - وهو الأخذ بالتفصيل؟

بمعنى آخر إذا كان للذهبى مشروع فى تلافى أخطاء النقاد فى تطبيق معيار العدالة الدينية، هل هناك مشاريع لدى غيره من النقاد لتلافى أخطاء تطبيق معايير الضبط؟

---

(١) تعريف أهل التقديس ص٤٤.

(*) مع ملاحظة أن البعض قد يكنى شيخه احتراما له وتبجيلاً ولا يقصد التدليس. قال أبو حاتم: كان ابن المدينى علما فى الناس فى معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد لا يسميه، إنما يكنيه تبجيلاً له [الميزان٣/١٣٨].

الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المختلطين:-

إطلاق الأحكام وتعميمها أمر تأباه كل العلوم - تجريبية وإنسانية[*]- وهو أحد شقى أسباب اختلاف المحدثين فى الحكم على الرواة: الشق الأول: استخدام معيار العدالة الدينية - عند البعض- وفى بعض الحالات عند الجميع- استخدامًا إيديولوجيا لا علميا. والشق الثانى: هو الإطلاق وعدم الأخذ بالتفصيل فى الحكم على ضبط الرواة. وينبغى التنظير الدقيق لهاتين الظاهرتين ودراستهما فى سياقهما الآنى (الوصفى) والتعاقبى (التاريخى) لمعرفة سبب كل منهما، للوصول إلى الحل العلمى لهما. إنه بمعرفة الخطأ فى تطبيق الشقين السابقين يمكن الوصول إلى الآراء العلمية الراجحة والأخذ بها، والوصول إلى المرجوح ورده.

ومن أغنى المباحث فى قضية اختلاف المحدثين فى الحكم على ضبط الرواة (مبحث المختلطين) فمِن العلماء مَن يطلق القول بقبولهم فـ(عبد الرزاق بن همام الصنعانى) الإمام المشهور، قال أحمد بن حنبل: عمى فى آخر عمره، وكان يُلَقّن فيتلقن، فسماع من سمع منه بعد المئتين لا شئ.

وقال أيضًا: أتيته قبل المئتين، وهو صحيح البصر، ومن سمع منه بعدما ذهب بصره فهو ضعيف السماع. وقال النسائى: فيه نظر لمن كتب عنه بأخرة. وقال ابن الصلاح: إنه استنكر كثيرًا من حديث إسحاق الدبرى عنه؛ لأنه كتب عنه فى آخر عمره، وبالجملة فهو حجة على الإطلاق"[1].

والعبارة الأخيرة ليست صحيحة وهى أحد أسباب اختلاف المحدثين فى الحكم على الرواة، فعلى الناقد أن يجمع كل ما قيل

(*) ينظر فى هذا مقدمة البحث الحالى الخاصة بمفهوم المعايير فى العلوم المختلفة.

(١) كتاب المختلطين للعلائى: ص٧٤-٧٥.

فى الراوى ثم يطبق عليها قواعد هذا العلم للوصول إلى الرأى الراجح. والحق أنه اختلط، وممن سمع منه قبل الاختلاط: أحمد ابن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ويحيى بن معين، وعلى بن المدينى، ووكيع. وممن سمع منه بعد اختلاطه: أحمد بن محمد بن شبويه، وإبراهيم بن منصور الرمادى، ومحمد بن حماد الطهرانى، وإسحاق بن إبراهيم الدبرى[1].

وإذا كان أحمد بن حنبل قد أخذ بالتفصيل فى الراوى السابق، فإنه قد عمم الحكم فى الراوى القادم وهو (عطاء بن السائب الثقفى الكوفى)، أحد التابعين، مشهور. أخرج له البخارى حديثًا واحدا مقرونا بآخر، ولم يخرج له مسلم، وروى عنه سفيان الثورى، وشعبة وابن عيينة، وخلق. وثقه أحمد بن حنبل مطلقا، وأحمد ابن عبد الله العجلى، وقال: من سمع منه بأخرة فهو مضطرب الحديث. منهم: هشيم، وخالد ابن عبد الله. وقال أبو حاتم: محله الصدق قبل أن يختلط، ثم تغير بأخرة. وقال يحيى بن سعيد القطان: حديثه ضعيف، إلا ما كان عن شعبة، وسفيان – يعنى الثورى، واستثنى من حديث شعبة حديثين من روايته عن زاذان، فإن شعبة يقول: سمعتهما منه بأخرة. وقال أيضًا: سمع منه قبل أن يتغير. وذكر العقيلى أن حماد بن سلمة ممن سمع منه بعد الاختلاط. قال القطان: وكذلك جرير، وخالد بن عبد الله، وابن عُلَيّة، وعلى بن عاصم؛ وبالجملة: أهل البصرة؛ فإن أحاديثهم عنه مما سمع بعد الاختلاط؛ لأنه قدم عليهم فى أخَرَة عمره"[2].

والحق أنه لا بد من مراعاة التفصيل فى الحكم على عطاء ومرويات تلاميذه وشيوخه فلا بد من الحكم على الجميع من خلال

---

(١) انظر: الميزان ٢/٦٠٩ وما بعدها. سير النبلاء: ٩/٥٦٣، الجرح والتعديل ٣/١/٣٨، تذكرة الحفاظ ١/٣٦٤.

(٢) كتاب المختلطين للحافظ العلائى ص٨٢-٨٤.

مروياتهم وعلاقاتهم بعضها ببعض ومراعاة القيود الزمانية والمكانية فى الحكم على الراوى(*).

ومن الرواة الذين أطلق البعض عليهم الحكم - فى مبحث المختلطين- وخصص البعض الإطلاق ولم يعمم- (عمرو بن عبد الله، أبو إسحاق السبيعى) فهو (أحد أئمة التابعين، المتفق على الاحتجاج بهم. وقال يعقوب الفسوى: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط. وقال يحيى بن معين: سمعت حميدًا الرُّؤاسى يقول: إنما سمع ابن عيينة من أبى إسحاق بعد ما اختلط. وكذلك قال أبو زرعة فى أبى خيثمة زهير ابن معاوية: إنه سمع من أبى إسحاق بعد الاختلاط. وقال ابن معين: إنما أصحاب أبى إسحاق: شعبة وسفيان الثورى؛ قلت: ومثلهم أيضا إسرائيل بن يونس وأقرانه، ولم يعتبر أحد من الأئمة ما ذكر من اختلاط أبى إسحاق، احتجوا به مطلقا، وذلك يدل على أنه لم يختلط فى شئ من حديثه"(١).

والحق أنه اختلط ولابد من مراعاة التفصيلات القادمة.

قال العجلى: سمع ثمانيةً وثلاثين من أصحاب النبى ﷺ، والشعبى أكبر منه بسنتين، ولم يسمع من علقمة شيئا، وسمع من الحارث الأعور أربعة أحاديث فقط، وسائر ما يلقى له عنه إنما هو كتاب.

وقال أحمد: ثقة إلا أن الذين حملوا عنه إنما كان حملهم عنه بأخرة. قال ابن الصلاح: اختلط أبو إسحاق، ويقال إن سماع سفيان بن عيينة منه بعد ما اختلط، وتغير حفظه قبل موته.

قال الأبناسى: قال بعض أهل العلم: كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه، ولم يخرج له الشيخان من رواية ابن عبدة شيئا، إنما أخرج له من طريقه الترمذى، وكذلك النسائى فى عمل

(*) تناولت الإطلاقات والتقييدات عند عطاء فى مبحث (المختلطون ونسق الرواة).

(١) كتاب المختلطين ص٩٣-٩٤.

اليوم والليلة. وأنكر الذهبى اختلاطه، فقال: شاخ، ونسى، ولم يختلط، وقد سمع منه سفيان بن عيينة، وقد تغير قليلاً.

واقتصر ابن الصلاح فى من روى عنه بعد الاختلاط على ابن عيينة، وقد ذكر ذلك عن إسرائيل بن يونس، وزكريا بن أبى زائدة، وزهير بن معاوية، وفى رواية: زائدة بن قدامة. وقال أبو زرعة: زهير بن معاوية ثقة، إلا أنه سمع من أبى إسحاق بعد الاختلاط. وروى عن أحمد أنه قال: إذا سمعت الحديث عن زائدة وزهير فلا تبال أن لا تسمعه من غيرهما، إلا حديث أبى إسحاق، وروايته عنه فى سنن أبى داود فقط.

ويؤيد التفصيلات السابقة أن الشيخين أخرجا فى الصحيحين لجماعة من روايتهم عن أبى إسحاق، وهم إسرائيل بن يونس بن أبى إسحاق وزكريا بن أبى زائدة وزهير بن معاوية وسفيان الثورى، وأبو الأحوص سلام بن سليم، وشعبة، وعمر ابن أبى زائدة ويوسف بن إسحاق بن أبى إسحاق، وأخرج البخارى من رواية جرير ابن حازم عنه، وأخرج مسلم من رواية إسماعيل بن أبى خالد وسليمان بن مهران الأعمش وسليمان بن معاذ وعمار ابن رُزَيق الضبِّىّ، ومالك بن مِغول، ومِسعر ابن كِدام - عنه[1].
ويلاحظ من خلال اعتراض الذهبى السابق أن هناك بعض الرواة اختلف فى مدى ثبوت اختلاطهم فالبعض يرى أنهم اختلطوا فينبغى الأخذ بالتفصيل فى الحكم عليهم، والبعض الآخر يرى أنهم لم يختلطوا فهم محتج بهم مطلقا. والبعض يرى أن الاختلاط قد يكون فاحشًا وقد لا يكون، والبعض يرى أن الراوى قد اختلط لكن أولاده منعوه من التحديث أيام الاختلاط، والبعض الآخر يرى أن الراوى

---

(١) انظر فيما سبق ترجمة (٣٥) الملحقة بهامش كتاب المختلطين للعلائى، وبخاصة جهد المحققين، وانظر (تهذيب التهذيب ٦٣/٨) والجرح والتعديل ٢٤٢/١/٣، سير النبلاء: ٣٩٢/٥.

عن المختلط إذا كان ممن يميزون وينقدون فلا بأس بقبول رواياته وروايات المختلط هذا. وهذه التفصيلات أذكر بعضها فى السطور القادمة – جاء فى ترجمة (هشام بن عروة ابن الزبير بن العوام الأسدى" أنه "أحد الأعلام المتفق عليهم. ذكر ابن القطان فى أثناء كلام له: أن هشاما هذا تغير واختلط وهذا القول لا عبرة به؛ لعدم المتابع له. بل هو حجة مطلقا، وإن كان وقع شئ ما فهو من القسم الذى لم يؤثر فيه شئ من ذلك"[1].

والعجب من ابن معين أنه أطلق القول بتوثيق (أبو جعفر الرازى، مولى بنى تميم، مرة، وأخرى قال: "إنه اختلط". وكذلك ابن المدينى أطلق توثيقه فى رواية، وفى أخرى، قال: (يخلط). وممن أطلق توثيقه (أبو حاتم) و(محمد بن عبد الله بن عمار) الموصلى، وذكره صاحب "الاغتباط" فى المختلطين[2].

وممن اختلف النقاد فى القول بأنه اختلط أم لا – خالد بن مهران– أبو المُنازل، البصرى الحذاء. "أطلق يحيى بن معين القول بتوثيقه، وكذلك النسائى وغيره. وقد أشار حماد بن زيد إلى أن حفظه تغير لما قدم الشام"[3].

ومن الرواة الذين اختلطوا لكنه حُجب فلم يحدث أثناء التخليط – (إبراهيم ابن العباس السامرى)، (أخرج له النسائى) ووثقوه. قال ابن سعد: اختلط فى آخر عمره، فحجبه أهله حتى مات، يعنى ولم يرو شيئًا حينئذ[4].

---

(١) المختلطين للعلائى ص١٢٦.

(٢) الاغتباط ص٣٨٨، والميزان ٣١٩/٣، وانظر الكامل لابن عدى ١٨٩٤/٥-١٨٩٥، ط دار الفكر للطباعة والنشر.

(٣) انظر كتاب المختلطين ص٢٩ ترجمة(٢٨).

(٤) كتاب المختلطين للعلائى ص٥.

لقد أطلق أحمد بن حنبل وأبو عوانة والدارقطني وابن حجر القول بتوثيقه، وقال أحمد مرة: لا بأس به. وزاد ابن حجر: تغير بأخرة، فلم يحدث، وقال ابن سعد: اختلط فى آخر عمره، فحجبه أهله فى منزله حتى مات وقال الذهبى - مفرقا بين اختلاط الموت وغيره ومدافعا عن هذا الراوى، أو بمعنى أدق عن عدم خوف الضرر منه لأنه حجب؛- قال: "فما ضره الاختلاط، وعامة من يموت يختلط قبل موته، وإنما المضعف للشيخ أن يروى شيئا زمن اختلاطه[1].

وممن اختلف النقاد فى درجة اختلاطه (أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك) الذى قال الذهبى فيه: "... وقال أبو عمرو بن الصلاح: اختل فى آخر عمره، حتى كان لا يعرف شيئا مما يقرأ عليه، ذكر هذا أبو الحسن بن الفرات... فهذا القول غلو وإسراف، وقد كان أبو بكر أسند أهل زمانه"[2].

والحق أن الأمثلة كثيرة فى قضية الإطلاق والتفصيل والعام والخاص فى مبحث المختلطين. إننى هنا أردت التنبيه إلى أمرين: الأول: أن الضبط كان فيه اختلاف مثل العدالة، والحل فى ضبط هذا الاختلاف هو الأخذ بالتفصيل؛ فإنه إذا كان الحكم فى اختلاف العدالة هو الاحتكام إلى قواعد الجرح والتعديل والأخذ بنظرية الذهبى فى الاعتدال وضده؛ فإنه ينبغى هنا معرفة المطلق والنسبى فهو الحل الوحيد لمعرفة الراجح فى اختلافهم فى كل مباحث الضبط.

الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المرسل:-

تناول الحافظ الذهبى المرسل بالدراسة والتنظير فى كتابه الموقظة، ورأى أن منه (الصحيح) و(الجيد) و(لا بأس به) الذى

---

(١) الميزان ١/٣٩ وانظر أيضا من المصادر: تهذيب التهذيب ١/١٣١، الاغتباط ص٤٦، التقريب (١/٣٧).

(٢) انظر كتاب المختلطين ص٦ والميزان ١/٨٧، ولسان الميزان ١/١٤٥.

يساوى الحسن عند أهل المصطلح، ومنه (المعضل) و(المنقطع) و(الموضوع) أيضًا. قال في تعريفه: "المرسل: عَلَمٌ على ما سقط ذكر الصحابى من إسناده، فيقول التابعى: قال رسول الله ﷺ"[1]. وقال: (يقع فى المراسيل الأنواع الخمسة الماضية)[2].

ويقصد بها: الصحيح والحسن والضعيف، والمطروح، والموضوع. ومعلوم أن مصطلح (لا بأس به) يساوى عند المحدثين مصطلح (حسن) يؤيد هذا النصُّ السابق عند الذهبى[3].

ثم قال: "فمن صحاح المراسيل: مرسل سعيد بن المسيب، ومرسل مسروق، ومرسل الصنابحى، ومرسل قيس بن أبى حازم، ونحو ذلك. فإن المرسل إذا صح إلى تابعى كبير، فهو حجة عند خلق من الفقهاء. فإن كان فى الرواة ضعيف إلى مثل ابن المسيَّب، ضَعُفَ الحديث من قبل ذلك الرجل[*]، وإن كان متروكا، أو ساقطًا: وَهَن الحديث وطرح. ويوجد فى المراسيل موضوعات. نعم وإن صح الإسناد إلى تابعى متوسط الطبقة، كمراسيل مجاهد، وإبراهيم، والشعبى، فهو مرسل جيد، لا بأس به، يقبله قوم ويرده آخرون، ومن أوهى المراسيل عندهم: مراسيل الحسن. وأوهى من ذلك: مراسيل الزهرى، وقتادة، وحميد الطويل، ومن صغار التابعين. وغالب المحققين يعدون مراسيل هؤلاء معضلات ومنقطعات، فإن غالب روايات هؤلاء عن تابعى كبير، عن صحابى، فالظن بمرسله أنه أسقَطَ من إسناده اثنين[4].

---

(١) الموقظة ص٣٨.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) السابق ٢٦ وما بعدها – بشرط.إطلاقه على الحديث لا الرجال.

(*) شاهد على ما سميته ينسب الرواة وأنه لا بد من مراعاة معرفة حكم النقاد على شيوخ الراوى وتلامذته فى الحكم على مروياته وعليهم.

(٤) السابق ص٤٠.

والحق مع الذهبى فى تصحيح مراسيل السابقين وبخاصة سعيد بن المسَّيب. إن الضعيف الذى يقبل الجبر- إن ورد من طريق آخر فيه ضعف محتمل - يرتقى من الضعيف إلى الحسن. والمرسل ضعيف ضعفا يقبل الجبر، فإذا ورد من طريق آخر، لا سيما إذا كان هذا الطريق الآخر مسندًا، كان مقبولا وصالحًا للاحتجاج به، وعلى هذا الأساس كان لمراسيل سعيد بن المسيب اعتبار خاص لدى جماهير العلماء، حيث وجدت كلها أو أكثرها مسندة من وجوه أخرى[1]. وهذا بشروط هى : أن يكون له أصل صحيح وعدم الشذوذ وعدم العلة.

لقد قال يحيى بن معين: أصح المراسيل مراسيل سعيد بن المسيب. وقال أحمد ابن حنبل: مرسلات سعيد بن المسيب أصح المراسيل[2].

وقال ابن الصلاح: "ثم اعلم أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر... ولهذا احتج الشافعى ﷺ بمرسلات (سعيد بن المسيب) ﷺ؛ فإنها وُجدت مسانيد من وجوه أخر، ولا يختص ذلك عنده بإرسال ابن المسيب"[3].

وبناءً على ما سبق انتهى الدكتور الأحمدى أبو النور إلى أن المرسل يخضع للتفصيل - موافقا- رأى الذهبى السابق- فقال: (المرسل يدور أمره - إذا قُبل- بين أمرين: الأول: أن يكون من قبيل الحسن لغيره إذا اعتضد بمرسل آخر أرسله غير رجال المرسل الأول. الثانى أن يكون صحيحا؛ إذا اعتضد بمسند من وجه آخر حيث يستبين بذلك أن هذا المرسل له سنده الصحيح، بل

---

(١) شذرات من علوم السنة ص ١٢٤ للدكتور محمد الأحمدى أبو النور، مطبعة الحلبى د. ت.

(٢) الكفاية ص٤٠٤، طبعة حيدر آباد ١٣٥٧، الهند.

(٣) مقدمة ابن الصلاح ص١٣٦ بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن رحمها الله، ط الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٦م، مصر.

يستبين من ذلك أن إسناد هذا المرسل إسناد صحيح تقوم به الحجة فقد يكون المرسل تعمد إغفال الإسناد حتى يحتاج إليه فيذكره، وقد يرسله فى موطن اعتمادًا على وصله إياه فى موطن آخــر، كمــا يفعل البخارى فى تعليقات الصحيح، وحينئذ يكون الاعتماد علــى المرسل والمسند كليهما لا على المسند وحده. ثم يكون الحــديثان صحيحين لو عارضهما صحيح آخر رجحناهما إذا تعذر الجمع كما يستفاد من كلام الشافعى[1].

وخير الأمثلة على أنه يؤخذ بالتفصــيل فــى المراســيل- أن مراسيل الحسن البصرى فى العموم لا يحتج بها وقد تابع البيهقــىُ الإمامَ أحمد فى أنه لا يحتج بها، فقد ساق البيهقى قول أحمد: "وأما الحسن وعطاء فليس هى بذلك، هى أضعف المرسلات؛ لأنهما كانا يأخذان عن كل أحد[2].

وقال الخطيب البغدادى / "ليس فى المرسلات شئ أضعف من مرسلات الحسن، وعطاء بن أبى رباح"[3]. وقد يقبل البيهقى بعض مراسيل الحسن إذا جاءت من طريق آخر قوى يعضدها، من ذلك مثلاً، حديث الحسن عن سمرة بن جندب، فقد أخرجه البيهقى، ثــم قال: هذا إسناد صحيح، ومن أثبت سماع الحسن البصــرى مــن سمرة ابن جندب عده موصولاً، ومن لم يثبته فهو مرســل جيــد، يضم إلى مرسل سعيد ابن المسيب، والقاسم بن أبى بزة، وقول أبى بكر الصديق، وأما رواية الحسن البصرى عن سمرة بن جندب فإن البيهقى يميل إلى أنها مرسلة، تأمل قوله فى ذلك: "أحاديث الحسن

(١) شذرات، السابق ص١٢٩.

(٢) انظر الصناعة الحديثية فى السنن الكبرى للإمام البيهقى ص٢٦٨ للدكتور نجــم عبد الرحمن خلف، ط١ ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢م، دار الوفاء، مصر، وقارن بتدريب الراوى للسيوطى ١/٢٠٣-٢٠٤.

(٣) الكفاية ص٣٨٦، ط الهند ١٣٥٧هـ.

عن سمرة لا يثبتها بعض الحفاظ، ويزعم أنها من كتـاب، غيـر حديث العقيقة، الذى ذكر فيه السماع. وكذا روايته عن عقبة بـن عامر وعمران بن حصين الخزاعى، والأسود ابن سريع، فإنه لـم يسمع منهم شيئا، وروايته عنهم مرسلة إرسالاً خفيا[1].

ومن خلال كلامهم فى جانب الدراية النظرى، والواقع العملـى لنقد المرويات عند الإمام البيهقى يتضح أنه لابد من أخذ التقييدات بجانب الإطلاقات فى الحكم على الرواة ومروياتهم.

الإطلاق والتقييد من خلال مبحث المدلسين:-

من أكبر الأدلة على أن اختلاف المحدثين فى الحكم على ضبط الرواة نسبى، وأنه ينبغى الأخذ بالتفصيل فى كل مباحث الضبط ما جاء فى جرح وتعديل (الوليد ابن مسلم، أبو العبـاس الدمشـقى). مولى أمية. إن الرجل قد وصفه البعض بالتدليس عـن الكـذابين، والتدليس له علاقة كبيرة بمبحث العدالة؛ لكن لما كانت صيغ الأداء لها علاقة كبيرة بضبط الراوى- كان للتدليس علاقة بالضبط- إن الوليد بن مسلم روى له الستة، أى أنه متفق علـى توثيقـه ولـه مصنفات حسنة. وقال أحمد: ما رأيت فى الشاميين أعقل منه. وقال ابن المدينى: هو رجل أهل الشام، وعنده علم كثيـر. وقـال ابـن جوصا: ما زلنا نسمع أنه من كتب مصنفات الوليد صلح للقضاء، وهى سبعون كتابا. وقال الفسوى: سألت هشام بـن عمـار عـن الوليد، فأقبل يصف علمه وورعه وتواضعه. وقـال صـدقة بـن الفضل المروزى: ما رأيت رجلاً أحفظ لأحاديـث الملاحـم مـن الوليد، وكان يحفظ الأبواب.

لكن أطلق أبو مسهر الحكم على الوليد فقال: مدلس؛ وربما دلـس عن الكذابين وأخذ البعض بالتفصيل فقال أبو عبيد الآجرى: سألت أبا

---

(١) الصناعة الحديثية ص٢٦٩.

داود عن صدقة بن خالد؛ فقال: هو أثبت من الوليد بن مسلم؛ الوليد روى عن مالك عشرة أحاديث ليس لها أصل؛ منها عن نافع أربعة.

قال الذهبى: ومن أنكر ما أتى حديث حفظ القرآن، رواه الترمذى، وحديثه عن ابن لهيعة..: من قعد على فراش غيبة قبض الله له يوم القيامة ثعبانين. قال أبو حاتم: هذا حديث باطل.

وزاد الذهبى مفصلاً: (قلت: إذا قال الوليد (عن ابن جريج) أو (عن الأوزاعى) فليس بمعتمد؛ لأنه يدلس عن كذابين؛ فإذا قال (حدثنا) فهو حجة. وقال أبو مسهر: كان الوليد يأخذ من ابن أبى السفر حديث الأوزاعى، وكان ابن أبى السفر كذابا. وهو يقول فيها: قال الأوزاعى.

قال صالح جزرة: سمعت الهيثم بن خارجة يقول: قلت للوليد بن مسلم: قد أفسدت حديث الأوزاعى. قال: وكيف؟ قلت: تروى عنه عن نافع، وعنه عن الزهرى، وعنه عن يحيى، وغيرك يُدخل بين الأوزاعى وبين نافع عبد الله بن عامر الأسلمى، وبينه وبين الزهرى قرة، فما يحملك على هذا؟ قال: أنبل الأوزاعى أن يروى عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى الأوزاعى عن هؤلاء وهم ضعفاء مناكير فأسقطتهم أنت وصيرتها من رواية الأوزاعى عن الأثبات ضعف الأوزاعى، فليس يلتفت إلى قولى[1].

والحق ما قاله الذهبى ينبغى النظر إلى صيغ الأداء عند الوليد ثم الحكم عليه بما هو أهله، يؤيد هذا أن أصحاب الكتب الستة رووا له، والذهبى نفسه ذكر له منكرين، وأصحاب الكتب الستة ليسوا مخطئين والذين أنكروا عليه بعض الأشياء لم يخطئوا؛ لأن

---

(١) انظر فى ترجمة الوليد: الميزان ٣٤٧/٤-٣٤٨ مع ملاحظة أنه يمكن الاستشهاد بما فى ترجمة الوليد على أن مبحث (التدليس) له علاقة كبيرة بما أسميه (نسق الرواة) أى أن يصعب جدًا الحكم عليه دون معرفة تلامذته وشيوخه والحكم على مروياتهم ومعرفة علاقة الأول بهما (طرق التحمل والأداء).

الوليد بشر يصيب ويخطئ له مرويات صحيحة وأخرى ضعيفة.

وسبب اختلاف النقاد في الحكم على الوليد وبعض المدلسين - راجع إلى اختلافهم في كتب الدراية وأصول علم الحديث في هـذه المسألة.

فقد ذهب البعض إلى أن التدليس جرح للمدلس مطلقًا، فلا تقبل روايته بحال، بين السماع أم لم يبين. لما فيه من التهمة والغـش، حيث عدل عن الكشف إلى الاحتمال، وهو تشبع بما لم يعط، حيث يوهم السماع لما لم يسمعه، والعلو، وهو عنده بنزول[1].

وهو مذهب فريق من أهل الحديث والفقه. وممن حكى هذا القول - القاضي عبد الوهاب الثعلبي من فقهاء المالكية (ت٤٢٢هـ) في كتاب: (الملخص)، فقال: "التدليس جرح، فمن ثبت تدليسه، لا يقبل حديثه مطلقا. قال: وهو الظاهر على أصول مالك"[2].

وذهب البعض إلى أن خبر المدلس مقبول؛ قال الخطيب: "وقال خلق كثير من أهل العلم، خبر المدلس مقبول؛ لأنهم لم يجعلوه بمثابة الكذاب، ولم يَروا التدليس ناقصا للعدالة، وذهب إلى ذلك جمهور من قِبل المراسيل من الأحاديث، وزعموا أن نهاية أمره أن يكون التدليس بمعنى الإرسال"[3].

والرأي الثالث: أن المدلس إذا كان ممن لا يرون إلا عن ثقة استغنى عن توقيفه، ولم يسأل عن تدليسه، قال أبو الفتح الأزدي الحافظ: "التدليس على ضربين: فإن كان تدليسا عن ثقة لم يحتج أن يوقف على شئ، وقُبِل منه، ومن كان يدلس عن غير ثقة لم يقبل

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح ص٦٧، وانظر فتح المغيث ١/١٧٣-١٧٤.

(٢) الكفاية ص ٥١٥.

(٣) السابق ص٥١٥.

منه الحديث إذا أرسله حتى يقول: حدثنى فلان، أو: سـمعتُ"[1].
ومن العلماء الذين عرفوا بأنهم لا يدلسون إلا عن الثقات (سفيان بن عيينة"[2]. وممن يأخذ حكم ابن عيينة فى اغتفار تدليسه-(حميد الطويل)، فهو ممن وصف بالتدليس، حث إنه لم يسمع من أنس إلا اليسير، وجل حديثه إنما هو عن ثابت عنه، ولكنه يدلسه[3]. قال شعبة: لم يسمع حميد من أنس إلا أربعة وعشرين حديثا. والباقى سمعها من ثابت[4].

إن التفصيل يعنى أن الحديث رقم (٢٥) بعد (الـ ٢٤) السابقة التى سمعها حميد من أنس – يعنى أنه مردود، والحق أن المحدثين لم يكونوا يسجلون هذه الأرقام من فراغ، فى كل ترجمة من تراجم الرواة سوف تجد هذه الأحاديث المردودة أسفل كل ترجمة، فى كتب العلل، فى كتب الضعفاء، فى كتب المتروكين، وإن لم تجد أحدها فى ترجمة الراوى فسوف تجدها فى ترجمة تلاميذه أو شيوخه.

وقال الحافظ العلائى – آخذاً بالتفصيل-: (وقد ألحق الحاكم بابن عيينة – الذى يدلس عن الثقات فقط-: التابعين بأسرهم. قال- أى الحاكم-: فإنهم كانوا لا يدلسون إلا عن ثقة، ولم يكن غرضهم من الرواية إلا أن يَدْعوا إلى الله ﷻ فيقولون: قال فلان لبعض الصحابة، فأما غير التابعين فأغراضهم فيه مختلفة". قلت:- القائل العلائى-: وهذا لا يتم إلا بعد ثبوت أن من دلس من التابعين، لم يكن يدلس إلا عن ثقة، وفيه عسر، وهذا الأعمش من التابعين، وتراه دلس عن الحسن بن عمارة، وهو يعرف ضعفه، وقد تقدم بأن من التابعين من كان يرسل عن كل أحد كعطاء وأبى العالية

---

(١) الكفاية ص٥١٦.
(٢) انظر فى ترجمته تاريخ الثقات ص١٩٤-١٩٥.
(٣) فتح المغيث ١/١٧٥.
(٤) تاريخ الثقات ص١٣٦.

والزهرى، والحاكم معترف بذلك، فكيف يرسلون عن كل أحد ولا يدلسون إلا عن ثقة. هذا فيه نظر"(١).

ويؤكد كلام الحافظ العلائى أنهم أخذوا بالتفصيل فى مراسيل سعيد بن المسيب فقط فلم يقبل الشافعى كل مراسيلهم، بل قبل منها مرويات سعيد رحمه الله(٢).

والرأى الرابع: أن من كان وقوع التدليس منه نادرا، قبلت عنعنته ونحوها، وإلا فلا(٣).

إنه لابد من معرفة كم وكيف التدليس حتى يتم تحديد درجته ومرتبته. قال الإمام يعقوب بن شيبة: سألت ابن المدينى عن الرجل يدلس، أو يكون حجة فيما لم يقل حدثنا؟ فقال: إذا كان الغالب التدليس فلا، حتى يقول: حدثنا"(٤).

والرأى الخامس: أن ما رواه المدلس الثقة بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، فإن حكمه حكم المرسل وأنواعه، وهو الرد، وما رواه بلفظ بين للاتصال نحو: "سمعت، وحدثنا، وأخبرنا" وأشباهها فهو مقبول يحتج به.

وهذا التفصيل هو الذى ذهب إليه جمهور أئمة الحديث والفقه والأصول، وقد صححه الخطيب وابن الصلاح والعلائى(٥).

إن سبب اختلاف المحدثين فى المباحث الخاصة بالضبط – فيما أرى– هو عدم الأخذ بالتفصيل فى الحكم على ضبط الرواة جرحا وتعديلا وتعميم الجزئى، وخير من راعى التفصيل فى هذه

---

(١) جامع التحصيل ص١١٥-١١٦.

(٢) انظر تهذيب التهذيب: ٨٤/٤، تذكرة الحفاظ ٥٢/١.

(٣) فتح المغيث ١٧٥/١.

(٤) الكفاية ص٥١٦-٥١٧.

(٥) أسباب اختلاف المحدثين، للدكتور خلدون الأحدب، ص٣٠٣ من الجزء الأول، ط٢، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

الأمور- الحافظ ابن حجر في كتابه (تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس"، حيث أورد أسماء ثلاثة وثلاثين راويا ممن وصفوا بالتدليس إلا أن تدليسهم مما احتمله الأئمة، وأخرجوا لهم في الصحيح لإمامتهم وقلة تدليسهم، أو لكونهم لا يدلسون إلا عن ثقة. وفي حصر الحافظ ابن حجر رحمه الله لهم كبير فائدة لتمييز المقبول من المردود من مرويات المدلسين[1].

المطلق والنسبي عند ابن حبان:-

جعل ابن حبان للثقات الذين كانت لهم أخطاء وأوهام - في مقدمة كتابه (المجروحين)- قسمًا؛ فقال: "ذكر أجناس من أحاديث الثقات التي لا يجوز الاحتجاج بها...". ثم قال: "ومن أحاديث الثقات أجناس لا يحتج بها قد سبرت رواياتهم وخبرت أسبابها فرأيتها تدور في نفس الاحتجاج بها على ستة أجناس الجنس الأول: وهو الذي كثر في المحدثين، فمنهم من كان يخطئ الخطأ اليسير، إما في الكتابة حيث كتب، ولم يعلم به حتى بقي الخطأ في كتابه إلى أن كبر، واحتيج إليه، مثل تصحيف اسم يشبه اسم، ومثل رفع مرسل أو إيقاف مسند، أو إدخال حديث في حديث، أو ما يشبه هذا، فلما رأى أئمتنا مثل: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي وبعدهما أحمد ابن حنبل ويحيى بن معين ومن كان من أقرانهما من أهل الصناعة ما تفردوا من الأشياء التي ذكرتها أطلقوا عليهم اسم الجرح، وضعفوهم في الأخبار. وهذا الجنس ليسوا عندي بالضعفاء على الإطلاق حتى لا يحتج بشيء من أخبارهم، فالذي عندي ألا يحتج بأخبارهم إذا تفردوا، فأما ما وافقوا الثقات في الروايات فلا يجب إسقاط أخبارهم، فكل من يجئ من هذا الجنس في هذا الكتاب فإني أقول بعقب ذكره: لا يعجبني

---

(١) السابق ص٣٠٢.

الاحتجاج بخبره إذا انفرد"[1].

ومارس هذا فى جرحه وتعديله فقال - مطبقا هذه النظرة-: (داود بن الزِّبرقان كان نخاسًا بالبصرة، روى عنه أهلها، اختلف فيه الشيخان[*] - أحمد بن حنبل ويحيى بن معين- أما أحمد فحسن القول فيه ويحيى وهاه. قال ابن حبان: "كان داود ابن الزبرقان شيخا صالحا يحفظ الحديث ويذاكر به ولكنه كان يهم فى المذاكرة ويغلط فى الرواية إذا حدث من حفظه ويأتى عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، فلما نظر يحيى إلى تلك الأحاديث أنكرها وأطلق عليه الجرح بها، وأما أحمد بن حنبل رحمه الله فإنه علم ما قلنا أنه لم يكن بالمتعمد فى شئ من ذلك، فلا يستحق الإنسان الجرح بالخطأ يخطئه أو الوهم يهمه ما لم يفحش ذلك حتى يكون ذلك الغالب على أمره فإذا كان كذلك استحق الترك، وداود بن الزبرقان عندى صدوق فيما وافق الثقات، إلا أنه لا يحتج به إذا انفرد... لئلا نطلق على مسلم الجرح بغير علم"[2].

مشروع ابن رجب الحنبلى النظرى وجهود ابن حجر النظرية والتطبيقية فى التفصيل فى مباحث الضبط-

ضبط الذهبىُّ من خلال نظريته الاعتدال والتساهل والتشدد فى مناهج النقاد عملية (الاختلاف فى جرح الرواة وتعديلهم فى مبحث العدالة،- هذا فى رأيى، وأرى أن ابن رجب وابن حجر هما خير من يعتمد عليهما فى عملية الحكم على ضبط الرواة والاختلاف فى تعديلهم وتجريحهم فى مبحث الضبط.

---

(١) مقدمة المجروحين ص ٩٠، الجنس الأول من الثقات.

(*) الشيخان عند المحدثين هما البخارى ومسلم وما هنا اصطلاح خاص بابن حبان.

(٢) مقدمة المجروحين ص٩٠، الجنس الأول من الثقات.

وفى رأيى أن الذى لا يأخذ بالتفصيل فى الحكم علـــى ضـــبط الرواة يساوى تمامًا الذى يظلم الرواة مطبقا معيار (العدالة الدينية) تطبيقا فيه حقد وحسد عليهم؛ حيث يخرج عن الخطة المرســومة التى وضعها المنصفون من المحدّثين فى الحكم علىٍ عدالة الرواة، فى تحكيمهم لمعيار العدالة الدينية، إن فى نيته شيئا، يتحامل على الراوى، إذا وجد فيه شيئا مما فى كل البشر أو فى بعضهم- وكان معيار العدالة مدخلا للجرح، لاختلاف مفهوم العدالة والمروءة عند البشر أجمعين، وكذلك فى الضبط، إنه لأدنى شئ فى ضبط الراوى يجرحه معممًا الحكم.

الأخذ بالتفصيل فى مباحث الدراية عند ابن رجب:

إن الحكم علىٍ ابن رجب وابن حجر بـــالحكم الســـابق -مـــن جهتى- حكم أَخَذَ بالغالب، ليس هناك ناقد لم يطبق قاعـــدة الأخـــذ بالتفصيل، إن العبرة فى كم وكيف هذا التطبيق. إن كـــم مراعـــاة التفصيل كان عند ابن حجر أكبر؛ لأنه قام فى (هـــدى الســـارى) بدراسة رواة صحيح البخارى الذين انتقدهم المحدثون ونَحَّوا باللوم عليهم فى كتب الجرح والتعديل، حيث دافع عنهم واحـــدًا واحـــدًا ورواية رواية، فصار دفاعه هذا أخذًا بالتفصيل. وكذلك ابن رجب فى شرحه على علل الترمذى، إنه الأكثر "كَمًا" فى كتابه (شـــرح علل الترمذى) من حيث تنظيره لهذه الظاهرة.

لقد ذهب ابن رجب إلى التفصيل حتى فـــى (زيـــادة الثقـــات)، والحق أنه يصعب جدًا الوصول إلى نتيجـــة دقيقـــة فـــى معظـــم مصطلحات الحديث دون مقارنتها بغيرها عند دراستها. لقد بـــالغ المحدثون فى قبول زيادة الثقة حتى قال الإمام الشافعى: "ليس الشاذ من الحديث أن يروى الثقة ما لا يروى غيره، هذا ليس بشاذ. إنما الشاذ: أن يروى الثقة حديثا يخالف فيه الناس. هـــذا الشـــاذ مـــن

الحديث"[1]. ومع هذا إلا أن ابن رجب يرى التفصيل في قبول زيادته؛ لأن الواقع العملي يشهد له.

لقد أورد الحاكم عددًا من المرويات التي تفرد بها الثقات وقبلها النقاد، وجعلها النوع (الحادى والثلاثين) من علوم الحديث عنده[2].

إن الواقع العملي وحده هو المعيار الوحيد الذى يثبت (صدق) أى رأى نظرى، إن لأى محدث أن يختلف في أى مسألة إلا الأمور المتعلقة بالثقات، أما أن يختلف ابن رجب مع المحدثين فى هذه المسألة، فهذا أمر يدعو للتأمل، وأنا مع ابن رجب فى اختلافه بدليل أن علم العلل أو مبحث العلل، إن أردنا الدقة، قائم على تتبع مرويات الثقات وأوهامهم. قال ابن رجب: "وقد ذكر الترمذى أن الزيادة إن كانت من حافظ يعتمد على حفظه فإنها تقبل، يعنى وإن كان الذى زاد ثقة لا يعتمد على حفظه لا تقبل زيادته، وهذا أيضًا ظاهر كلام الإمام أحمد، قال فى رواية صالح: قد أنكر على مالك هذا - يعنى زيادته من المسلمين- ومالك إذا انفرد بحديث هو ثقة، وما قال أحد ممن قال بالرأى أثبت منه يعنى فى الحديث، وقال قد رواه العمرى الصغير والجمحى ومالك، فذكر أحمد أن مالكا يقبل تفرده وعلل زيادته فى التثبت على غيره بأنه قد توبع على هذه الزيادة... وقال أحمد فى رواية عنه: كنت أتهيب حديث مالك (من المسلمين) يعنى حتى وجده من حديث العمريين. قيل له: محفوظ هو عندك من المسلمين؟ قال: نعم. وهذه الرواية تدل على توقفه فى زيادة واحد من الثقات ولو كان مثل مالك حتى يُتابع على تلك الزيادة. وتدل على أن متابعة مثل العمرى لمالك مما يقوى رواية مالك ويزيل عن حديثه الشذوذ والإنكار وسيأتى فيما بعد إن شاء الله عن يحيى القطان نحو ذلك أيضًا... فالذى يدل عليه كلام الإمام

---

(1) معرفة علوم الحديث للحاكم ص١٤٨.

(2) معرفة علوم الحديث ص ١٣٠ - ١٣٥.

أحمد فى هذا الباب أن زيادة الثقة للفظة فى حديث من بين الثقات إن لم يكن مبرزًا فى الحفظ والتثبت على غيره ممن لم يذكر الزيادة ولم يتابع عليها..."[1].

إنه هنا يرد رواية لمالك ظن أنه تفرد بها - وهو من هو- لأنه لم يتابع، ولا يخفى أن معرفة الشواهد والمتابعات، لا تتم إلا بالتخريج، أى الواقع العملى لنقد المرويات. وإذا كان مالك قد قيل فيه هذا، فما بالك بغيره؟! إنه قبل رواية مالك عندما علم أن لها متابعات.

ونقل مقبل بن هادى الوداعى -حفظه الله- فى مقدمة تحقيقه للإلزامات والتتبع للدارقطنى: "وقال الدارقطنى فى حديث زاد فى إسناده ثقتان رجلاً، وخالفهما الثورى، فلم يذكره، فقال: لولا أن الثورى خالف لكان القول قول من زاد فيه؛ لأن زيادة الثقة مقبولة، وهذا تصريح بأنه إنما يقبل زيادة الثقة إذا لم يخالفه من هو أحفظ منه[2]. والمخالفات والموافقات لا يتم معرفتها إلا بالدخول فى الواقع العملى لنقد المرويات والتأمل الدقيق فيه.

وقال ابن كثير: "النوع السابع عشر: فى زيادة الثقة. إذا تفرد الراوى بزيادة فى الحديث عن بقية الرواة عن شيخ لهم. وهذا الذى يعبر عنه بزيادة الثقة، فهل هى مقبولة أم لا؟ فيه خلاف مشهور. فحكى الخطيب عن أكثر الفقهاء قبولها، وردها أكثر المحدثين"[3].

---

(١) شرح علل الترمذى لابن رجب ٢٠٧/١ وما بعدها، بتحقيق الدكتور همام سعيد والحديث كما فى اختصار ابن كثير - نقلاً عن ابن الصلاح- : "..مالك، عن نافع، عن ابن عمر: "أن رسول الله ﷺ فرض زكاة الفطر فى رمضان على كل حر أو عبد، ذكر أو أنثى، من المسلمين". (ص٥١).

(٢) الإلزامات والتتبع للدارقطنى ص١٧ تحقيق ودراسة المحقق المدقق مقبل بن هادى الوداعى توزيع دار الخلفاء للكتاب الإسلامى، الكويت، ط٢، د.ت.

(٣) اختصار علوم الحديث ص٥١.

أى أن القليل من الفقهاء ردها والقليل من المحدثين قبلها. ففى المسألة اختلاف والحق أن الواقع النقدى للمرويات بما حولها من ظروف وقرائن هو الفيصل. والشيخ أحمد شاكر مع القول بقبول زيادة الثقة مطلقا(*). ومع أنه اعترف أن هناك حالات تخالف قبول زيادة الثقة مطلقا إلا أنه قال: "نعم قد يتبين للناظر المحقق من الأدلة والقرائن القوية أن الزيادة التى رواها الراوى الثقة زيادة شاذة أخطأ فيها، فهذا له حكمه، وهو من النادر الذى لا تُبنى عليه القواعد"(١). والحق أن الواقع العملى لنقد المرويات يأبى هذا الإطلاق، لأنه ليس هناك من البشر من لا يخطئ أو يهم، بدليل وجود مباحث فى هذا العلم من مثل (العلل)، (الشاذ) و(المنكر)- عند المتقدمين. كل هذه الأمور تدعو الدارس الحصيف أن يراعى التفصيل ولا يعمم الأحكام.

التفصيل فى نقد الرواة:

فى معرض حديثه عن (فوائد وقواعد فى علم العلل) و(الوجوه التى يحصل منها معرفة صحة الحديث وسقيمه)- عقد ابن رجب بابا هو الباب الثانى من كتابه (شرح علل الترمذى له. وقسمه إلى أقسام، حتى يتلافى إطلاقات النقاد للأحكام. تناول فى القسم الأول: (مراتب أعيان الثقات الذين يدور غالب الأحاديث الصحيحة عليهم وبيان مراتبهم فى الحفظ وذكر من يرجح قوله منهم عند الاختلاف)(٢). والحق مع ابن رجب إنه من خلال معرفة الشيخ ومروياته يمكن الوصول – بالدليل العملى القائم على معرفة كم

(*) موافقا ابن حزم. انظر الباعث الحثيث ص٥٢-٥٣مع الاختصار.

(١) الباعث ص٥٣.

(٢) انظر ٢/٦٦٥- ٧٣٢ من علل الترمذى لابن رجب، السابق.

المرويات وموافقات ومخالفات الراوى- يمكن الوصول إلى الحكم على ضبطه حكما علميا.

لقد قسم على بن المدينى تلامذة نافع مولى ابن عمر وأصحابه، الذين رووا عنه إلى طبقات - بحسب كم وكيف المرويات وتقييمها، وذكر أن أعلاهم (أيوب السختيانى، وعبيد الله بن عمر، ومالك، وعمر بن نافع) ثم بعدهم (ابن عون ويحيى الأنصارى، وابن جريج) وبعدهم (أيوب بن موسى وإسماعيل بن أمية) وبعدهم (موسى ابن عقبة)... وذكر أن أثبت أصحاب نافع هو أيوب السختيانى[1].

مع مراعاة أن الراوى قد يكون مبرزا فى الرواية عن شيخ وفى الدرجة الأولى؛ إلا أنه فى شيخ آخر قد يهم ويخطئ. فابن المدينى هنا يرى تقديم أيوب السختياني إلا أن مالكا فى الزهرى أثبت تلامذته[2].

ومع مراعاة هذه الفروق يصل الناقد إلى أفضل رأى فى الحكم على الراوى. وتناول فى القسم الثانى قوما "من الثقات لا يذكر أكثرهم غالبًا فى أكثر كتب الجرح وقد ضعف حديثهم، إما فى بعض الأوقات أو فى بعض الأماكن أو عن بعض الشيوخ". وجعل (من ضعف حديثه فى بعض الأوقات دون بعض) نوعا جعله (الأول) [3].

أما (النوع الثانى) فعنونه بـ(من ضعف حديثه فى بعض الأماكن دون بعض) وجعله على ثلاثة أضرب: الضرب الأول: (من حدث فى مكانه لم تكن معه فيه كتبه فخلط وحدث فى مكان آخر من كتبه فضبط أو مَن سمع فى مكان مِن شيخ فلم يضبط عنه وسمع منه فى موضع آخر فضبط) [4].

---

(١) السابق ص٦٦٧.

(٢) السابق ص٦٧١.

(٣) السابق ص٧٣٣- ٧٦٥.

(٤) السابق ص٧٦٧-٧٧٢.

والضرب الثانى: "من حدث عن أهل مصر أو إقليم فحفظ حديثهم وحدث عن غيرهم فلم يحفظ)[١]. والضرب الثالث: "من حدث عنه أهل مصر أو إقليم فحفظوا حديثه وحدث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه) [٢].

وفى النوع الثالث تناول قوما (ثقات فى أنفسهم لكن حديثهم عن بعض الشيوخ فيه ضعف بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم"[٣].

والحق أن هذا التقسيم وهذا الكم من التناول المنهجى للرواة ومروياتهم لم أجد مثله - فيما أعلم- عند أحد من المحدثين غير ابن رجب لذا نبهت إليه وتبنيته وأدعو إليه للوصول إلى رأى راجح فى الرواة المختلف فى ضبطهم. والتفصيلات فى المواضع التى بالهامش. وسوف أسوق مثالاً واحدًا يدل على أن الأخذ بالتفصيل حتى فى مرويات الثقات، وليس الثقات فقط، بل فى النقاد المتشددين الذين عرفوا بالضبط والإتقان، روى شعبة بن الجراح عن سلمة بن كهيل، عن حُجْر أبى العَنْبس، عن علقمة ابن وائل أن النبى ﷺ قرأ ﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٧] فقال (آمين) وخفض بها صوته"[٤].

يقول الإمام مسلم: أخطأ شعبة فى هذه الرواية، حين قال: "وأخفى صوته"، وكذا أعله الإمام البخارى، وأبو عيسى الترمذى

---

(١) السابق ص ٧٧٣-٧٧٥.

(٢) السابق ص٧٧٧-٧٨٠.

(٣) السابق ٧٨١-٨١٣.

(٤) أخرجه الترمذى فى أبواب الصلاة، باب ما جاء فى التأمين، تحقيق الشيخ أحمد شاكر ومسلم فى التمييز ص ١٣٣، تحقيق د/ مصطفى الأعظمى وسنن الدارقطنى، كتاب الصلاة، باب التأمين فى الصلاة ١/٣٣٤ تحقيق الشيخ عبد الله هاشم ط دار المحاسن، القاهرة.

والدارقطنى وغيرهم[1]. بل قال البخارى وغيره: "وأخطأ شعبة فى مواضع من هذا الحديث، فقال: "عن حُجر أبى العنبس". وإنما هو حجر بن عنبس ويكنى أبا السكن، وزاد فيه (عن علقمة بن وائل) وليس فيه (عن علقمة). وإنما هو "عن حُجر بن عنبس عن وائل بن حجر"، وقال: "وخفض بها صوته"، وإنما هو "ومد بها صوته".

قال الدكتور حمزة المليبارى: "إسناد هذا الحديث ظاهر سليم، ليس فيه ما يدل على خطأ راويه ووهمه؛ لأنه سلسلة من الثقات المعروفين، لاسيما أنه قد رواه شعبة الذى عرف بالتشدد فى رواية الأحاديث والتحفظ والدقة حتى اشتهر بين المحدثين أنه لا يحدث إلا بما تأكد من صحته، ومع ذلك أطبق الحفاظ على أنه أخطأ فى مواضع من الحديث؛ لأنهم أدركوا بالحفظ والفهم والمعرفة والممارسة الحديثية العميقة مجموعةً من الأسباب تدل على خطئه ووهمه. وهى مخالفة شعبة لأصحاب سلمة بن كهيل منهم سفيان بن سعيد الثورى الذى اتفق النقاد على أنه أحفظ الناس لحديث سلمة بن كهيل، وإذا وقع الخلاف بينه وبين شعبة يُرجح قول سفيان، وكذلك مخالفته لما تواتر عن النبى ﷺ "أنه جهر بآمين" وكذلك مخالفته لما روى عبد الجبار بن وائل عن وائل ما يؤيد قول سفيان؛ إذ قال فيه: (مد بها صوته)، كما صرح بذلك الإمام مسلم فى كتابه التمييز. وأما محاولة الجمع بين رواية شعبة وغيره بتأويل يستخلص من التجويز العقلى المجرد فلا يعرج عليها النقاد لوجود القرائن بخلاف ذلك[2].

---

(١) التمييز للإمام مسلم ص٣٣، وعلل الترمذى الكبير ٢١٧/١-٢١٨، تحقيق حمزة ديب. وسنن الترمذى ٢٧/٢٧-٢٩.

(٢) الحديث المعلول قواعد وضوابط ص٢٣-١٤ للدكتور حمزة عبد الله المليبارى، نشر دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١٤٦١هـ-١٩٩٦م.

إن القول بأن شعبة ثقة وضابط – والحق أنه فوق الثقة بدرجات – وأنه من الذين جمعوا بين الرواية والدراية والنقد والتمييز، والقول بأن ما قاله زيادة ثقة ومقبول – مخالف لواقع العملى لنقد المرويات، حقًا لابد من الأخذ بالتفصيل فى كل شئ فى مباحث علم الحديث.

الإطلاق والتقييد عند ابن حجر (الجانب التنظيرى):-

الإطلاق فى مواضع التقييد – فى جرح الراوى من جهة ضبطه- لا يقل خطورة عن الجرح غير المفسر فى جرح الراوى من جهة العدالة كلاهما يقوم به المتعنت فى الجرح، يدل على هذا قول ابن حجر، ففى سياق حديثه عن حديث (إن النبى – ﷺ – دخل مكة وعلى رأسه المغفر" الذى قال فيه بعض النقاد: "تفرد به مالك عن الزهرى"- قام ابن حجر بتخريج هذا الحديث ثم قال: "وقد تتبعت طرق هذا الحديث، فوجدته كما قال ابن العربى من ثلاثة عشر طريقا عن الزهرى غير طريق مالك، بل أزيد، فرويناه من طريق الأربعة الذين ذكرهم شيخنا[1]. وأورد هذه الطرق فى سبع صفحات وثلث صفحة. ثم قال: "فهذه طرق كثيرة غير مالك، عن الزهرى عن أنس ﷺ فكيف يجمل ممن له روع أن يتهم إماما من أئمة المسلمين بغير علم ولا اطلاع. ولقد أطلت فى الكلام على هذا الحديث، وكان الغرض منه الذب عن أعراض هؤلاء الحفاظ، والإرشاد إلى عدم الطعن بغير اطلاع، وآفة هذا كله الإطلاق فى موضع التقييد. فيقول من قال من الأئمة: إن هذا الحديث تفرد به مالك عن الزهرى ليس على إطلاقه، وإنما المراد به بشرط الصحة.... وما أجود عبارة الترمذى فى هذا فإنه قال – بعد

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح ص٢٦٤-٢٧١لابن حجر، تحقيق وتعليق مسعد عبد الحميد السعدنى ومحمد فارس. دار الكتب العلمية، بيروت. ط١، ١٤١٤هـ ١٩٩٤م.

تخريجه-: "لا يعرف كبير أحد رواه عن الزهرى غير مالك" وكذا عبارة ابن حبان: "لا يصح إلا من رواية مالك، عن الزهرى". فهذا التقييد أولى من ذلك الإطلاق. وهذا بعينه حاصل فى الكلام على حديث (الأعمال بالنيات) والله الموفق"[١].

إن آفة تعميم الخاص وإطلاق المقيد والنسبى من أخطر الآفات فى مبحث الضبط، الذى هو أشد إحكامًا ودقة من مبحث العدالة فالأصل فيه ألا تدخل أهواء الناقد؛ لأن الحكم على الضبط هو حكم مبنى على أساس مادى أما العدالة فهى أمور معنوية. إنّ أمل كل منصف أنّ ما لم يتم حله فى العدالة من مشكلات - سوف يجد حله فى مبحث الضبط؛ لكن الذاتية - أقصد بها الحكم غير الموضوعى- لازالت موجودة حتّى فى مباحث الضبط. والحل يتمثّل فى الأخذ بالتقييد للقضاء على مشكلات الاختلاف فى الحكم على الرواة من خلال ضبطهم.

إن ابن حجر - فى رأيى- هو أشد النقاد إلحاحا وأكثرهم ذكرًا لهذا الأمر نظرًا- كما هنا- وتطبيقا كما فى فتح البارى. إن سبب اعتراض ابن حجر أن بعض النقاد يعتبر تفرد الثقة شذوذا؛ لذا أورده أسفل (النوع الثالث عشر) وهو: معرفة الشاذ، ثم دافع عن شذوذه بدليل وجيد، وهو الدليل العملى، من خلال التخريج، وقد أورد ما يدل على هذا، وهو قوله (تتبعت) وهو أسلوب إجرائى عملى يدل عى الإحصاء والاستقصاء وتتبع الظاهرة فى كل مظانها للوصول إلى استقراء علمى لها والحكم عليها حكما علميا دقيقا، وهو أنها (صحيح غريب) لأن حديث (إنما الأعمال بالنيات) حديث غريب[٢]. قال الذهبى فى الموقظة: "والغريب صادق على

---

(١) السابق ص٢٧١.

(٢) انظر مبحث الغريب والأخذ بالتفصيل فيه، ص١٤٠ من اختصار علوم الحديث لابن كثير.

ما صح، وعلى ما لم يصح والتفرد يكون لما انفرد به الراوى إسنادًا، ويكون لما انفرد به عن شيخ معين، كما يقال: "لم يروه عن سفيان إلا ابن مهدى، ولم يروه عن ابن جريج إلا ابن المبارك"[1].

وفى كتابه (النكت) على "نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر"، والكتابان له يلح ابن حجر- فى الأول- على فكرة الإطلاق والتقييد، منبها إلى خطورتها فى الحكم على الرجال، وفى مباحث علم الحديث. ففى سياق حديثه عن التفريق بين (المعلل) و(المرسل) قال ابن حجر: "والسقط إما أن يكون من مبادئ السند من تصرف مصنف، أو من آخره؛ أى: الإسناد بعد التابعى أو غير ذلك، فالأول: (المعلق) سواء كان الساقط واحدًا أو أكثر وبينه وبين (المعضل) الآتى ذكره عموم وخصوص من وجه... ومن صور المعلق: أن يحذف جميع السند، ويقال مثلاً: قال رسول الله ﷺ. ومنها: أن يحذف إلا الصحابى أو إلا الصحابى والتابعى معا. ومنها: أن يحذف من حديثه ويضيفه إلى من فوقه، فإن كان من فوقه شيخا لذلك المصنف، فقد اختلف فيه: هل يسمى تعليقا أو لا؟ والصحيح فى هذا: التفصيل، فإن عرف بالنص أو الاستقراء أن فاعل ذلك مدلس؛ قضى به، وإلا فتعليق. وإنما ذكر التعليق فى قسم المردود لجهل بحال المحذوف. وقد يحكم بصحته إن عرف بأنْ يجئ مُسمى من وجه آخر؛ فإن قال: جميع من أحذفه ثقات؛ جاءت مسألة التعديل على الإبهام. وعند الجمهور لا يُقبل حتى يسمى. لكن قال ابن الصلاح هنا: إن وقع الحذف في كتاب التزمت صحته؛ كالبخارى؛ فما أتى على الجزم دل على أنه ثَبَتَ إسناده عنده، وإنما حذف لغرض من الأغراض. وما أتى فيه بغير الجزم؛ ففيه مقال"[2].

---

(١) الموقظة ص٤٣.

(٢) النكت على نزهة النظر فى توضيح نخبة الفكر ص١٠٨- ١٠٩ لابن حجر تحقيق على بن حسن ابن على بن عبد الحميد، دار ابن الجوزى، السعودية، ط١ ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

إن مراعاة ابن حجر للتفصيل هى التى هدته إلى أنه لابد من دراسة تداخل المصطلحات ومسائل علم الحديث ومراعاة ملابسات كل حكم، والمعلق فى الصحيحين غير المعلق عند غيرهما، والمعلق قد يكون ضعيفا، وقد يكون صحيحًا إذا جاء من وجه آخر، وللمعلق علاقة بالمرسل، وبمسألة (التعديل على الإبهام). إن الظاهرة المتداخلة مع غيرها يستحيل البت فيها برأى مطلق، ومن لا يراعى هذا يختلف مع غيره وتنتشر الفوضى فى الآراء. ولست ضد اختلاف التنوع الذى يثرى ويبعث على التجديد، بل لست مع اختلاف التضاد.

وفى سياق حديثه عن الشاذ والمنكر نبه إلى أن (بين الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه؛ لأن بينهما اجتماعا فى اشتراط المخالفة، وافتراقا فى أن الشاذ راويه ثقة أو صدوق والمنكر راويه ضعيف". لذلك فإن من لا يعرف الخاص والعام فهو فى رأى ابن حجر ينطبق عليه حُكْمُهُ "وقد غفل من سوّى بينهما"[1].

وفى مبحث (زيادة الثقة) قال: "زيادة راويهما؛ أى : الصحيح والحسن مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة: إما أن تكون لا تنافى بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح. واشتهر عن جمع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل، ولا يتأتى ذلك على طريق المحدثين الذين يشترطون فى الصحيح أن لا يكون شاذا، ثم يفسرون الشذوذ بمخالفة الثقة من هو أوثق منه. والعجب ممن أغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء الشذوذ فى حد الصحيح، وكذا الحسن. والمنقول عن أئمة الحديث المتقدمين- كعبد الرحمن بن مهدى، ويحيى القطان، وأحمد بن حنبل، ويحيى

---

(١) السابق ص٩٩.

بن معين، وعلى ابن المديني، والبخارى، وأبى زرعة، وأبى حاتم، والنسائى والدارقطنى وغيرهم- اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة وغيرها، ولا يعرف عن أحد منهم إطلاق قبول الزيادة. وأعجب من ذلك إطلاق كثير من الشافعية القول بقبول زيادة الثقة، مع أن نص الشافعى يدل على غيره ذلك؛ فإنه قال فى أثناء كلامه على ما يعتبر به حال الراوى فى الضابط ما نصه: "ويكون إذا شرك أحدًا من الحفاظ لم يخالفه، فإن خالفه فوجد حديثه أنقص كان فى ذلك دليل على صحة مخرج حديثه، ومتى خالف ما وصفت أضر ذلك بحديثه" انتهى كلامه. ومقتضاه أنه إذا خالف فوجد حديثه أزيد أضر ذلك بحديثه، فدل على أن زيادة العدل عنده لا يلزم قبولها مطلقا، وإنما تقبل من الحافظ، فإنه اعتبر أن يكون حديث هذا المخالف أنقص من حديثٍ من خالفه من الحفاظ، وجعل نقصان هذا الراوى من الحديث دليلاً على صحته؛ لأنه يدل على تحريه، وجعل ما عدا ذلك مُضِرا بحديثه، فدخلت فيه الزيادة، فلو كانت عنده مقبولة مطلقا، لم تكن مضرة بحديث صاحبها، والله أعلم"(١).

والحق أن هذا التفصيل نابع من خبرة بتخريج المرويات والحكم عليها فإنه من خلال التخريج – والتخريج وحده – يجمع الناقد مرويات الراوى وغيره داخل الباب فيظهر له الموافق والمخالف، ومن خلال معرفة مراتب الرواة ودرجاتهم يعرف من الذى يقبل تفرده؟ ومتى يقبل؟ ويعرف الفارق بين الشاذ والمنكر، الأول مخالفة الثقة لمن هو أوثق، والثانى مخالفة الضعيف للثقة، أما زيادة الثقة فينبغى الأخذ فيها بالتفصيل ولا يحدد درجة قبولها إلا واقع نقد المرويات.

إن الذى يطلق الأحكام، يطلقها لأنه لا ينطلق من الواقع العملى، قال ابن حجر فى سياق حديثه عن (الفرد المطلق) و(الفرد

---

(١) السابق (٩٥-٩٧).

النسبى): "وقريب من هذا اختلافهم فى المنقطع والمرسل، هل هما متغايران أو لا؟ فأكثر المحدثين على التغاير، لكنه عند إطلاق الاسم، وأما عند استعماله الفعل المشتق فيستعملون الإرسال فقط فيقولون: أرسله فلان، سواء كان ذلك مرسلاً أو منقطعا. ومن ثم أطلق غير واحد- ممن لم يلاحظ مواضع استعماله- على كثير من المحدثين أنهم لا يغايرون بين المرسل والمنقطع! وليس كذلك؛ لما حررناه، وقل من نبه على النكتة فى ذلك، والله أعلم"[1].

إن من شروط الباحث العلمى أن يلاحظ الظاهرة المدروسة وبدقة، لذا دعا علماء الحديث إلى أن يتقن الراوى تحصيل الحديث، ونبهوا إلى الوهم والسهو والغفلة، وهذا أمر ينطبق على الناقد أيضا، إن الذى لا يلاحظ سوف يطلق ويعمم، وأما الذى ينطلق من الواقع العملى، فلا بد أن يلاحظ و"يحرر" وما أقلهم - كما قال ابن حجر- الذين يفعلون هذا. وهذا هو سبب الاختلاف بينهم.

والحق أن سبب كل الاختلاف فى علم الحديث - وفى غيره من العلوم- هو الإطلاقات التى لا تقوم على أرض صلبة من الواقع العملى، ونبه ابن حجر إلى أهمية التحرير بين الآراء، والترجيح فقال: "وقد يقع فيها؛ أى : فى أخبار الآحاد المنقسمة إلى مشهور وعزيز وغريب؛ ما يفيد العلم النظرى بالقرائن على المختار، خلافًا لمن أبى ذلك، والخلاف فى التحقيق لفظى؛ لأن من جوز إطلاق العلم قيده بكونه نظريا، وهو الحاصل عند الاستدلال، ومن أبى الإطلاق؛ خص لفظ العلم بالمتواتر، وما عداه عنده كله ظنى، لكنه لا ينفى أن ما احتف بالقرائن أرجح مما خلا عنها"[2]. ومن أدوات الترجيح عنده أنه يقارن بين ما احتف بالقرائن وما لم يحتف بها، أن المحتف فيه مزيد من الترجيحات على عكس غيره.

---

(١) السابق ص٨١.

(٢) السابق ص٨٣.

إن قرائن من مثل الخبر الذى "أخرجه الشيخان فى صحيحيهما مما لم يبلغ حد المتواتر، فإنه احتفت به قرائن؛ منها: جلالتهما فى هذا الشأن، وتقدمهما فى تمييز الصحيح علـــى غيرهمـــا. وتلقـــى العلماء كتابيهما بالقبول"(١).

كل هذه قرائن تساعد الناقد على ترجيح ما فى الصحيحين على ما فى غيرهما. وقد ركز ابن حجر على أهمية الأخذ بالتفصيل فى مبحث (أصح الأسانيد)، وجمع بـــين الحـــديث عـــن (الإطـــلاق) و(النسبية) فقال: "المرتبة الأولى هى التى أطلق عليها بعض الأئمة أنها أصح الأسانيد، والمعتمد عدم الإطلاق لترجمة معينـــة منهـــا، نعم؛ يستفاد من مجموع ما أطلق الأئمة عليه ذلك أرجحيته على ما لم يطلقوه. ويلتحق بهذا التفاضل ما اتفق الشيخان على تخريجـــه بالنسبة إلى ما انفرد به أحدهما، وما انفرد به البخارى بالنسبة إلى ما انفرد به مسلم؛ لاتفاق العلماء بعـــدهما علـــى تلقـــى كتابيهمـــا بالقبول، واختلاف بعضهم على أيهما أرجح، فما اتفقا عليه أرجح من هذه الحيثية مما لم يتفقا عليه"(٢).

إن بعض المرويات التى أطلقوا عليها أنها من أصح الأســـانيد من مثل "الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه" قد تكون معللة فى بعض المواضع، وقد تكون بهذه الصفة فـــى مرويـــات يرجح عليها غيرها مما قيل فيه (محمد بن سيرين عن عبيدة ابـــن عمرو السلمانى عن على) التى قيل فيها إنها من أصح الأســـانيد، والفيصل هو التخريج ونقد المرويات.

والأمر كذلك فى مرويات البخارى ومسلم، فليس كل مـــا رواه البخارى أفضل من كل ما رواه مسلم فهم يتفاضلون بحسب الرواة

---

(١) السابق ص٧٤.

(٢) السابق ص٨٥-٨٦.

عدالة وضبطًا وبحسب الأبواب فمن الرواة من يتقن بابا دون آخر، ورواية دون أخرى، التفصيل هو الأسلوب الإجرائى الأمثل فى الحكم على الرواة والمرويات والنقاد.

إن الإطلاق محمود فقط ممن يحقق فى القضايا؛ ليصل إلى الرأى الراجح؛ قال ابن حجر فى سياق حديثه عن القول والفعل والتقرير من سنة النبى ﷺ: "ومن ذلك: قول الصحابى : أمرنا بكذا، أو : نهينا عن كذا، فالخلاف فيه كالخلاف فى الذى قبله؛ لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهره إلى من له الأمر والنهى، وهو الرسول ﷺ ....وأما قول من قال: يحتمل أن يُظن ما ليس بآمر آمرًا! فلا اختصاص له بهذه المسألة، بل هو مذكور فيما لو صرح، فقال: أمرنا رسول الله ﷺ بكذا. وهو احتمال ضعيف؛ لأن الصحابى عدل عارف باللسان، فلا يُطلق ذلك إلا بعد التحقق"(١).
ومع أن النص وصفى لحالة أيام الصحابة وهو أن الصحابى عالم باللسان العربى، فهو يراعى صيغ أداء الرسول ﷺ فى تبليغ الصحابة الحديث النبوى، فيؤدى- أو يترجم- الصحابى الحديث بالطريقة الملائمة لما هى عليه، فيؤديها بطرق التحمل والأداء المناسبة؛ إلا أن هذا الوصف ينطبق على ما نحن فيه وهو أن (الإطلاق لا يكون إلا بعد تحقق) والصحابة هم قدوة التابعين ثم من جاء بعدهم.

وإطلاق الجرح وتقييده له صلة لا حدود لها بالهوى والغرض الفاسد والمخالفة فى العقائد؛ لذلك لزم التنبيه من ابن حجر: "والآفة تدخل فى هذا: تارة من الهوى والغرض الفاسد- وكلام المتقدمين سالم من هذا غالبًا-، وتارة من المخالفة فى العقائد- وهو موجود كثيرًا، قديما وحديثا-، ولا ينبغى إطلاق الجرح بذلك؛ فقد قدمنا

---

(١) السابق ص١٤٦- ١٤٧.

تحقيق الحال فى العمل برواية المبتدعة"[1].

إن أحد الأساليب الإجرائية لاكتشاف الجرح المردود – مراعاة هل للهوى والغرض الفاسد والمخالفة فى العقائد مدخل فـــى هـــذا الجرح؟ إذا كان هذا موجودًا، لزم التنبيه إلى المطلق والمقيد، وعدم مراعاة هذا يؤدى إلى الاختلاف فى الأحكام.

كذلك تحدث ابن حجر عن الإطلاق والتقييد فى مقدمة "هـــدى السارى". الذى يعتبر مدخلاً نظريا لكتاب (فتح البارى)، وقد ألـــح على هذا الأمر فى سياق حديثه عن مرويات المبتدعة؛ فقال:"وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفـــر بهـــا أو يفســـق، فالمكفر بها لابد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميـــع الأئمة كما فى غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية فى على أو غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أو غير ذلك، وليس فى الصحيح من حديث هؤلاء شئ ألبته، والمفسق بها كبدع الخوارج والروافض الذين لا يغلون ذلك الغلو، وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرًا لكنه مستند إلى تأويل ظاهر وسائغ فقد اختلف أهل السنة فى قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحرز من الكذب مشهورًا بالسلامة مـــن خوارم المروءة موصوفا بالديانة والعبادة فقد يقبل مطلقا وقيل يرد مطلقا، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية أو غير داعية فيقبـــل غير الداعية ويرد حديث الداعية، وهـــذا المـــذهب هـــو الأعـــدل وصارت إليه طوائف من الأئمة وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه لكن فى دعوى ذلك نظر. ثم اختلف القائلون بهذا التفصيـــيل فبعضهم أطلق ذلك وبعضهم زاده تفصيلا، فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيد بدعته ويزينه ويحسنه ظاهرا فلا تقبـــل،

---

(١) السابق ص ١٩٣وانظر ص١٣٦ التى حقق فيها القول فى رواية المبتدعة.

وإن لم تشتمل فتقبل. وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه فى عكسه فى حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على ما يرد بدعته قبل وإلا فلان وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كان داعية أو لم يكن على ما لا تعلق له ببدعته أصلاً هل ترد مطلقا أو تقبل مطلقا؟ مال أبو الفتح القشيرى إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه، وهو إخماد لبدعته وإطفاء لناره وإن لم يوافقه أحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده، مع ما وصفناه من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته والله أعلم"[1].

لقد وصلت دقة بعضهم إلى أن جعل للتفصيل تفصيلاً، (تفصيل التفصيل)، والحق أن هذا التنظير يدل على خبرة عملية بنقد المروى والتنظير لعلم الحديث من خلال الواقع التطبيقى لا الأبراج العاجية.

المطلق والنسبى والعام والخاص عند ابن حجر (الجانب التطبيقى):-

جاءت لفظتا (مطلق) و(نسبى) فى ترجمة واحدة عند ابن حجر حيث قال: "موسى بن عقبة المدنى، مشهور من صغار التابعين، صنف المغازى، وهو من أصح المصنفات فى ذلك، ووثقه الجمهور، وقال ابن معين: كتاب موسى بن عقبة عن الزهرى من أصح الكتب، وقال- مرة: فى روايته عن نافع شئ. ليس هو فيه كمالك وعبيد الله بن عمر. قلت: فظهر أن تليين ابن معين له إنما هو بالنسبة إلى رواية مالك وغيره لا فيما تفرد به، وقد اعتمده الأئمة كلهم، وقد وثقه مطلقا – فى رواية عباس الدورى وغير

---

(١) هدى السارى ص٥٤٤، وقارن بـ ص ١٣٦ من النكت على نزهة النظر لابن حجر أيضا.

واحد عنه والله أعلم"[1].

ومع هذا فهو محتج به ومتفق على توثيق؛ لأن الستة رووا له[2].

إن الراوي السابق ثقة مطلقا فى مشايخ دون مشايخ وهو لا يساوى مالكا وعبيد الله بن عمر فى نافع وهذا تضعيف نسبى فهو دونهما فى هذه الحالة بالذات، لكنه مبرز فى غيره. وابن حجر هنا ينظر وبدقة لقضية الإطلاق والتقييد فى حالات بعينها، وهذا التقييد راعاه المحدثون قبل ابن حجر على المستوى التطبيقى؛ لكنه نظر لها داعيا طلاب العلم إلى مراعاتها. وهو هنا اختار الرواية – رواية ابن معين– التى توافق ما اتفق النقاد عليه، وبذلك يكون أحد وسائل الترجيح بين الروايات المختلفة عن الناقد الواحد هى اختيار الرواية الموافقة لآراء غيره، ومعرفة أن الروايات الأخرى قد تكون صحيحة لكن فى حالات بعينها.

ومن الرواة الذين راعى ابن حجر التفصيل فى الحكم عليهم (إبراهيم ابن يوسف بن إسحاق بن أبى إسحاق السبيعى) قال فيه (قال أبو حاتم: حسن الحديث يكتب حديثه. وقال ابن عدى: ليس هو بمنكر الحديث. وقال ابن المدينى: ليس هو كأقوى ما يكون. قلت: هذا تضعيف نسبى. وقال الجوزجانى: ضعيف. قلت: وهو إطلاق مردود. وقال النسائى: ليس بالقوى، احتج به الشيخان فى أحاديث يسيرة وروى له الباقون سوى ابن ماجه[3].

وقد وضع ابن حجر علامات (خ ت س) أمام ترجمته، أى أن البخارى روى له وكذلك الترمذى. والنسائى روى له مع أنه قال:

---

(١) هدى السارى ص ٦٢٣ لابن حجر، حقق أصلها عبد العزيز بن باز، ورقم كتبها وأبوابها وأحاديثها محمد فؤاد عبد الباقى، ط١، ١٤١٠هـ- ١٩٨٩م، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) السابق: نفسه.

(٣) هدى السارى ص٥٤٩.

"ليس بالقوى". وهذا أكبر دليل على أن الواقع العملى ينبغى أن يكون هو الفيصل الوحيد فى الحكم على عدالة وضبط الرواة. وهذا لا يتأتى إلا من مراعاة المطلق والنسبى وحمل رواية البخارى على أنه انتقى الصحيح من مروياته.

إن أحد أسباب الإطلاق أن الناقد المتأخر، الذى لم يعاصر الراوى، قد لا يراعى أنه ضعيف فى مواطن دون أخرى؛ قال ابن حجر: "إسرائيل بن يونس ابن أبى إسحاق السبيعى أحد الأثبات. قال أحمد: ثقة، وتعجب من حفظه، وقال مرة، هو وابن معين وأبو داود: كان أثبت من شريك. وقال أيضا: كان القطان يحمل عليه فى حال أبى يحيى القتات قال : روى عنه مناكير، وقال ابن معين: هو أثبت فى أبى إسحاق من شيبان، وقدمه أبو نعيم فيه على أبى عوانة، وقدمه أحمد فى حديث أبى إسحاق على أبيه يونس بن أبى إسحاق، وكذا قدمه أبوه على نفسه. وقال أبو حاتم: ثقة صدوق من أتقن أصحابى أبى إسحاق، وقال ابن سعد: كان ثقة وحدث عنه الناس حديثا كثيرًا ومنهم من يستضعفه. وقدم ابن معين وأحمد شعبة والثورى عليه فى حديث أبى إسحاق. وقدمه ابن مهدى عليهما. وقال حجاج الأعور: قلنا لشعبة: حدثنا عن أبى إسحاق فقال: سلوا إسرائيل فإنه أثبت منى، وقال عيسى بن يونس: سمعت إسرائيل ابن يونس يقول: كنت أحفظ حديث أبى إسحاق كما أحفظ السورة من القرآن، وقال العجلى: ثقة صدوق متوسط. فهذا ما قيل فيه من الثناء، وبعد ثبوت ذلك واحتجاج الشيخين به لا يجمل من متأخر لا خبرة له بحقيقة حال من تقدمه أن يطلق على إسرائيل الضعف ويرد الأحاديث الصحيحة التى يرويها دائما؛ لاستناده إلى كون القطان كان يحمل عليه من غير أن يعرف وجه ذلك الحمل، وقد بحثت عن ذلك فوجدت الإمام أبا بكر بن أبى خيثمة قد كشف علة ذلك وأبانها بما فيه الشفاء لمن أنصف، قال ابن أبى خيثمة فى

تاريخه: قيل ليحيى بن معين: إن إسرائيل روى عن أبى يحيى القتات ثلاثمائة، وعن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، يعنى مناكير، فقال لم يؤت منه أتى منهما. قلت: وهو كما قال ابن معين: فتوجه أن كلام يحيى القطان محمول على أنه أنكر الأحاديث التى حدثه بها إسرائيل عن أبى يحيى فظن أن النكارة من قِبله وإنما هى من قِبل أبى يحيى كما قال ابن معين. وأبو يحيى ضعفه الأئمة النقاد فالحمل عليه أولى من الحمل على من وثقوه والله أعلم. احتج به الأئمة كلهم"[1]. لقد روى له الأئمة الستة حيث وضع ابن حجر علامة (ع) التى تدل على اتفاق الستة على الاحتجاج به. إن ابن حجر بحث، وأحصى الأخطاء، وراعى نسق الرواة فتبين أن الخطأ من غيره لا منه فحمله عليه، إنه نظر إلى السند ككل ولم ينظر إليه كجزء.

إن الراوى قد يكون مختلف الأحوال؛ لذلك تتعدد أقوال الناقد الواحد فيه، وهذا ليس عيبا، إنما العيب أن يطلق أحد النقاد الحكم عليه. قال ابن حجر: "إسماعيل ابن أبى أويس... احتج به الشيخان إلا أنهما لم يكثرا من تخريج حديثه ولا أخرج له البخارى مما تفرد به سوى حديثين وأما مسلم فأخرج له أقل مما أخرج له البخارى وروى له الباقون سوى النسائى فإنه أطلق القول بتضعيفه، وروى عن سلمة بن شبيب ما يوجب طرح روايته واختلف فيه قول ابن معين فقال مرة: لا بأس به، وقال مرة: ضعيف. وقال مرة: كان يسرقِ الحديث هو وأبوه. وقال أبو حاتم: محله الصدق، وكان مغفلاً. وقال أحمد بن حنبل: لا بأس به. وقال الدارقطنى: لا أختاره فى الصحيح. قلت: ورِوينا فى مناقب البخارى بسند صحيح أن إسماعيل أخرج له أصولاً وأذن له أن ينتقى منها وأن يعلم له على ما يحدث به ليحدث به ويعرض عما سواه. وهو مشعر بأن

---

(١) هدى السارى ص٥٥١.

ما أخرجه البخارى عنه هو من صحيح حديثه؛ لأنـــه كتـــب مـــن أصوله. وعلى هذا لا يحتج بشيء من حديثه غير ما فى الصحيح من أجل ما قدح فيه النسائى وغيره إلا إن شاركه فيه غيره فيعتبر به"(١). ويلاحظ أن هناك اتفاقا على عدالة الراوى واختلافـــا فـــى ضبطه، وهذا أمر طبيعى لأنه بشر يخطئ، وله أوهام، ولا يخفى أن ألفاظا مثل: (لا بأس به) و(محله الصدق) من ألفاظ الاختبار لا الاحتجاج، فعلى الناقد أن يختبر مدى ضبط الراوى وله حـــق أن يصحح بعض مروياته أو يحسنها لذاتها فى غير ما أخطأ وخالف فيه، أما غير ذلك فهو صالح فى الشواهد والمتابعات بدليل قول ابن حجر (إلا إن شاركه فيه غيره) وما عدا هذا فهو مردود وبخاصة إذا نص النقاد على نكارة مرويات بعينها فى ترجمته فـــى كتـــب الضعفاء والمتروكين. أما إطلاق النسائى فلا حق له فيه. فالرجـــل روى له البخارى ومسلم والنسائى -نفسه- والترمذى وابن ماجه وأبو داود.

أما فى ترجمة (بريد بن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موســـى الأشعرى) فقد نبه ابن حجر إلى نوع آخر من الإطـــلاق، وهـــو "قلت: احتج به الأئمة كلهم. وأحمد وغيره يطلقون المناكير علـــى الأفراد المطلقة"(٢). إن ابن عدى راعى التفصيل مثل ابن حجـــر، وسبقه إلى أنه (صدوق، وأحاديثه مستقيمة وأنكر له روايتـــه: "إذا أراد الله بأمة خيرًا قبض نبيها قبلها" ومع ذلك فقد أدخله قوم فـــى صحاحهم". وقال أحمد: "روى مناكير"(٣).إن ما يراه أحمد منكرًا؛ سببه أنه يطلق النكارة على التفرد دون المخالفة، وكـــذلك يطلقـــه على الغرابة. إن الراوى روى له الستة واتفقوا على توثيقه. وتنبيه

---

(١) هدى السارى ص (٥٥١-٥٥٢).

(٢) السابق ص (٤٥٤).

(٣) السابق: نفسه. وانظر ص (٦١٠) أيضا، ترجمة (محمد بن إبراهيم بن الحارث).

ابن حجر هو بمثابة تنبيه للناقد على الفروق فى دلالة المصطلحات عند علماء الحديث؛ لأن من لا ينتبه لذلك سوف يعمم فى الحكم. وفى هذا دليل على أن مصطلحات الحديث متشابكة ومتداخلة فإنه يستحيل دراسة مصطلح (منكر) دون دراسة مصطلحى (غريب) و(فرد). وكل هذا لا يتم دون التخريج لمعرفة الموافق والمخالف ومن يحتج به مفردا، ومن يحتج به إذا وافق، ومن لا يحتّج به[*].

وهناك نوع من الإطلاق الناتج عن الاستقراء والحصر، المبنى على أسس من الواقع العملى لنقد المرويات من مثل (عاصم بن عمر بن قتادة بن النعمان الأنصارى"؛ فقد "وثقه ابن معين والنسائى وأبو زرعة وابن سعد والبزار وآخرون. وشذ عبد الحق فقال فى الأحكام: هو ثقة عند ابن معين وأبى زرعة، وضعفه غيرهما. وأنكر ذلك عليه ابن القطان فقال: بل هو ثقة مطلقا، ولا أعرف أحدًا ضعفه ولا ذكره فى الضعفاء. قلت: وهو كما قال. وقد احتج به الجماعة"[1]. إن مثل هذا الراوى، روى له الستة واتفقوا على توثيقه فلا يحق أن يجرحه أحد من النقاد والذى يخالف يشذ حكمه.

كذلك هناك نوع من التضعيف النسبى الخاص بالضعف فى شيخ دون شيخ، أو بلد دون بلد، أو فى الحفظ دون الكتابة...الخ "فعبد ربه بن نافع الكنانى... قال على ابن المدينى عن يحيى بن سعيد: لم يكن بالحافظ. قال: ولم يرض يحيى أمره. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ما بحديثه بأس. وقال ابن معين والعجلى وابن سعد والبزار وابن نمير وغيرهم: ثقة. وقال يعقوب بن شيبة: تكلموا فى حفظه. وقال النسائى: ليس بالقوى. وقال الساجى:

(*) وللمزيد انظر ترجمة (سعيد بن أبى هلال) ص ٥٧١ من هدى السارى، ص ٦٣٠ترجمة (يحيى ابن عبد الله بن بكير المصرى)، وص ٦٣٩ترجمة (محمد بن إسحاق بن يسار)، ص٦٢٣.

(١) هدى السارى ص٥٧٨.

صدوق يهم فى بعض حديثه. قلت: احتج به الجماعة سوى الترمذى والظاهر أن تضعيف من ضعفه إنما هو بالنسبة إلى غيره من أقرانه كأبى عوانة وأنظاره[1].

وهذه الظاهرة لها مسميات أخرى وهى (العام والخاص). وقد استخدم ابن حجر هذه المصطلحات فقال فى ترجمة (عبيد الله بن جعفر المصرى الفقيه): وثقه أحمد فى رواية عبد الله ابنه عنه، وأبو حاتم والنسائى وابن سعد، وقال ابن يونس: كان عالما عابدًا، ونقل صاحب الميزان عن أحمد أنه قال: ليس بقوى. قلت: إن صح ذلك عن أحمد فلعله فى شئ مخصوص. وقد احتج به الجماعة"[2]. لقد وضع ابن حجر علامة (ع) الدالة على أن الراوى متفق على الاحتجاج به، وقال فى ترجمة(هدبة ابن خالد القيسى البصرى": "لعله ضعفه فى شئ خاص"[3]. وأحيانا لا يصرح بألفاظ (الإطلاق) و(التخصيص) ويترك للدارس والقارئ اللبيب استنباط الحكم. قال فى ترجمة (محمد بن عبيد الطنافسى): "من شيوخ أحمد بن حنبل؛ قال: إنه كان صدوقا؛ ولكن يعلى أخوه أثبت منه، وقال فى رواية أخرى: كان يخطئ ويصيب. وهذا على ما يختار أحمد يكون ساقط الحديث؛ لكن وثقه فى رواية الأثرم، وكذا وثقه ابن معين والعجلى والنسائى وابن سعد وابن عمار، وزاد: كان أبصر إخوته بالحديث، وكان يعلى أحفظهم. قلت: احتج بمحمد الأئمة كلهم، ولعل ما أشار إليه أحمد كان فى حديث واحد"[4]. والراوى به الستة بدليل وجود علامة (ع) أمامه. لذلك ينبغى أن يراعى تقييد الحكم بأنه أخطأ فى حديث واحد.

---

(١) السابق ص ٥٨٤ وانظر ترجمة عفان بن مسلم فى ص ٥٩٥.

(٢) هدى السارى ص٥٩٢.

(٣) هدى السارى ص٦٢٤.

(٤) السابق ص٦١٥.

وبسبب مراعاة ابن حجر لـ (العام) و(الخاص) و(المطلق) و(المقيد) كان يختار الراجح من الآراء – التفصيل- بوصفه أسلوبا إجرائيا يحمى من الخطأ فى الحكم؛ قال فى ترجمة (قيس بن أبى حازم): "بالغ ابن معين فقال: هو أوثق من الزهرى، وقال يعقوب بن شيبة: تكلم أصحابنا فيه فمنهم من رفع قدره وعظمه وجعل الحديث عنه من أصح الأسانيد، ومنهم من حمل عليه وقال له أحاديث مناكير، ومنهم من حمل عليه فى مذهبه وأنه كان يحمل على علي، المعروف عنه أنه كان يقدم عثمان ولذلك كان يجتنب كثير من قدماء الكوفيين الرواية عنه. قلت: فهذا قول مبين مفصل"[1]. لقد اختار الرأى القائل بالتفصيل مع أنه لم يذكر قائله.

لقد روى عنه الستة، فالرجل حجة ومتفق على عدالته، وهذا الجرح المفسر، قد يكون جارحًا عند البعض دون الباقى، ومعلومة هى العلاقة بين التشيع والكوفة. إنه يرى ارتباط البيان والتفصيل بتفسير الجرح، الذى دل على أنه جارح عند باقى النقاد المعتدلين الذين لا يجرحون بأدنى شئ، إن قيسًا لا يزرى على أحد وغير مائل ولا يدعو إلى رأيه.

---

(١) السابق ص٦٠٩.

فهرس

المؤلف

* د. خيري قدري.

- من مواليد الجيزة ١٩٦٨م.
- تخرج من قسم اللغة العربية بآداب القاهرة: ليسانس، وماجستير، ودكتوراه.
- عضو هيئة التدريس قسم اللغة العربية، أداب الإسماعيلية، بجامعة قناة السويس.
- أستاذ مساعد بقسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم، جامعة قطر.
- يهتم باللغويات التطبيقية، وبخاصة جهود علماء الحديث المصطلح والمصطليحة، وبحوثه كلها تصب في هذا الحقل المعرفي.

* صدر له:

- أربعة مؤلفات لتعليم العربية – للناطقين بغيرها، جامعة القاهرة.
- دلالات الإشارات الجسمية عند علماء الجرح والتعديل، ٢٠٠٧.
- معايير ومصطلحات الجرح والتعديل، ج١،٢،٣، ٢٠٠٦ – ٢٠٠٧.
- معجم الجرح والتعديل "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- معجم عبارات المحدثين في نقد المرويات "عربي إنجليزي"، ٢٠٠٧.
- عبارات ابن سعد النقدية في كتابة الطبقات ومراتبها، ٢٠٠٧.

* تحت الطبع:

- ثقافة طه حسين الإسلامية وأثرها على جهوده في توقيق المرويات الأدبية.

من قائمة الإصدارات

هاجس الكتابة	د. أحمد إبراهيم الفقيه
الوقوف علي الأمية عند عرب الجاهلية	أحمد الأحمدين
الخطابة عند الخوارج	أحمد بدران
مستحيل الكتابة	د. أحمد الدوسري
ضد هدم التاريخ وموت الكتابة	أحمد عزت سليم
في نور آخر (دراسات وإيماءات في الفن التشكيلى)	إدوار الخراط
مغامر حتي النهاية	إدوار الخراط وآخرون
التربية السياسية في أدب الأطفال (دراسة مقارنة بين مصر وإسرائيل)	د. أسماء غريب بيومي
الإعلال عند النحاة واللغويين	د.طاهر قطبى
مناظرات في اللغة والنحو	د. جميل علوش
الخطاب والقارئ	د. حامد أبو أحمد
حفريات نقدية (دراسات في نقد النقد العربي المعاصر)	د.سامي سليمان أحمد
المتخيل الثقافي ونظرية التحليل النفسي المعاصر	د. السيد إبراهيم
إشكالية المصطلح الغربي في ثقافتنا المعاصرة	د. سمير حجازي
الحياة الصوفية وتقاليدها في الموروث الشعبي العربى	د. عادل الألوسى
الجواهر والأحجار الكريمة في التراث والحضارة العربية	د. عادل الألوسى
البحث عن الوثائق (دراسة في وثائقنا القومية)	د. عادل الألوسى
تعالقات الخطاب (السردية والمقالية) طه حسين أنموذجًا	د.عبد الرحمن عبد السلام محمود
البلد البعيد (دراسات في أدب جوته- شيلر....)	د. عبد الغفار مكاوي
نقد وشعر وقص	د. عدنان الظاهر
الشخصية المصرية في الأمثال الشعبية (لغة الشارع)	د. عزة عزت
محمد مندور شيخ النقاد	فؤاد قنديل
اغتيال المتنبي	فيصل الياسري
لماذا تكتب المرأة؟	نفيسة الشرقاوى
أثر الأدب العربي في الأدب الغربي	د. يوسف عز الدين

بالإضافة إلى العديد من الكتب الأدبية؛ رواية.. قصة.. دراسات ونقد
وكتب متنوعة: سياسية، قومية، دينية، معارف عامة، تراث، أطفال.
خدمات إعلامية وثقافية

الآراء الواردة في الإصدار لا تعبر بالضرورة عن آراء يتبناها المركز